التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

2024

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

الجزء الرابع

الحالة الإقليمية والدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي العاشر 10

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2024

الجزء الرابع

الحالة الإقليمية والدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (10)

تقرير عام 2024

الاصدار العاشر 2025

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن :

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هي جمعية نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة في تركيا، وتأسست عام 2014 بهدف دعم التعليم والتفكير والتدريب والبحث العلمى والإبداعى والابتكارى والاستراتيجي وتطوير الخبرات والمواهب الفكرية والتعليمية والثقافية في الدراسات الجامعية والعليا ودراسات علوم المستقبل وإقامة النشاطات التعليمية والتدريبية والتأهيلية في المجالات الثقافية والعلمية بما يخدم تطوير وتنمية المجتمع وتقديم الأبحاث والاستشارات لإيجاد حلول سليمة للمشاكل والتحديات والتنبؤ بالمستقبل وتطوير التنسيق مع الجامعات والهيئات التعليمية ومراكز البحث ، وتوجيه الإنتاج المعرفي والتعليم الاستراتيجي وفقاً لذلك، وتنشئ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب في التعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل، وتطرح المبادرات وفقاً لهذا الغرض.

الرؤية :

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير ..
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة ..
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة .
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي
- استكمال منصة للمنح الدراسية
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

التقرير الاستراتيجي
2024

الحـــــالــة
الإقليمية والـدوليــة

الفهرس

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	تركيا في خضم المنافسة الدولية والإقليمية: تقييم السياسة الخارجية في عام 2024	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. كوكخان بوظباش	11
3	متغيرات أثرت على السياسة الإيرانية عام 2024	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فراس فحام	58
4	تطورات المشهد الإسرائيلي خلال عام 2024	مركز رؤية للتنمية السياسية أ.ختام عجارمة	75
5	أمريكا في مستهل رئاسة ترامب الثانية	مجموعة التفكير الاستراتيجي د.عبد الرحمن السراج	109
6	متغيرات السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية وغرب اسيا للعام 2024	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. حازم عياد	138
7	الصين في 2024 – تحديات متشابكة وسياسات متنوعة	منتدى آسيا والشرق الأوسط د. محمد مكرم بلعاوي	156
8	أوروبا خلال سنة 2024 من واقع التطورات الداخلية والتفاعلات الدولية والعلاقات مع العالم العربي وجواره	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. حسام شاكر	178

مقدمة

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».

كان العام 2024 عاصفاً بالمتغيرات، بل عامراً بالتحولات الإقليمية، التي يُرجّح أن يعقبَها تداعياتٌ وتأثيراتٌ مُهمَّة في رسم ملامح المنطقة للفترة القادمة.

حيث اتسمت التحالفات والاصطفافات الإقليمية بحالة عالية من السيولة، وتأثرت أوزان القوى الإقليمية الرئيسية، ارتفاعاً وانخفاضاً. وشهدت الحالة الإقليمية اهتزازات شديدة، وأبرزها: تواصل معركة طوفان الأقصى وتصاعدها طوال العام المنصرم..

وأعقبتها ارتدادات وتفاعلات قوية أفضت إلى تغيير جذريٍّ للواقع السياسي في سوريا.. وتغيير سياسي وعسكري مؤثر في لبنان؛...

وبرزت النزعة التوسعية للكيان الصهيوني باتجاه الجغرافيا السورية واللبنانية، خلال العام 2024، مستغلة تراجع النفوذ الإيراني، بفعل الضربات التي تعرضت لها أطراف محور المقاومة. فيما عزّزت تركيا حضورها الإقليمي، وبدأت تتبلور ملامح حالة إقليمية واصطفاف جديد، يسعى للتغيير وتحريك المياه الراكدة في المنطقة.

وخلافاً لتوجُّهات سياسية أمريكية اعتمدتها خلال السنوات الماضية، وتقوم على التهدئة وخفض التصعيد وعدم الانخراط في صراعات المنطقة؛ وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة في معركة طوفان الأقصى وتداعياتها حتى الأذنين، فيما انحسر النفوذ الروسي في الإقليم، بفعل استنزافه عسكرياً في أوكرانيا، وانشغاله -استتباعاً- عن قضايا المنطقة.

وكما أنه استمرّت دول خليجية في تأثيرها علي معادلات التوافق الإقليمي ومركزيتها في اداء ء دور مؤثر في سياسات المنطقة فقد استعادت المملكة العربية السعودية دورها في القضايا الاقليمية وكان لقطر دور مؤثر في مفاوضات صراع طوفان الاقصي وتحرير سوريا

لكن من جهة اخري مازالت الملفات الساخنة في المنطقة العربية في ليبيا وتونس والسودان واليمن جامدة بين الحل السياسي والاحتراب الداخلي

وشكلت تلك الحالة تراجعا كبيرا لحالة التماسك العربي وجذرت التشرذم امام الكيان الصهيوني والدول ذات المصالح في هذه المنطقة

مقدمة

وفيما استعاد التيار الإسلامي الجهادي دوره في إسقاط النظام السوري مما سيساهم في المزيد من عافية التيار الإسلامي العام خلال العام الماضي، وحقق تقدّما في العديد من المواقع، وبرز دور الكيانات والفواعل الإقليمية ما دون الدولة، ولعبت أدواراً مؤثرة فاقت في كثير من الأحيان أدوار الدول وتأثيرها في مجريات الأحداث في المنطقة.

فيما تذبذب حالة النمو والتعافي الاقتصادي للمنطقة العربية بشكل عام

يقف التقرير الاستراتيجي للعام العاشر (2024)، تواليا، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام 2025. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية... ويحلل تفاعلاتها.. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي العاشر؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) - تقرير الحالة الإقليمية والدولية - تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد
رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

تركيا في خضم المنافسة الدولية والإقليمية: تقييم السياسة الخارجية في عام 2024

د. كوكخان بوظباش(*)

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا

(*) مدير المعهد العلمي للبحوث العالمية والإقليمية

المدخل

يُعدّ 2024 عاما ظهرت فيه التحوّلات المهمة والأولويات الإستراتيجية من منظور السياسة الخارجية التركية، ومع تطور النظام العالمي الذي تأسّس عقب الحرب الباردة إلى هيكل متعدد الأقطاب في بدايات الألفية الثالثة، سعت تركيا إلى ترسيخ مكانة فريدة، وخاصة بها في هذا النظام الجديد. فمن جهة واصلت أنقرة جهودها للحفاظ على علاقاتها مع الحلفاء الغربيين التقليديين، وعمّقت من ناحية أخرى سياساتها في الانفتاح على مناطق جغرافية مختلفة مثل روسيا والصين وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بغية تعزيز حضورها والاستجابة للتغيرات التي تطرأ على توزّع القوة العالمي.

وانطلاقاً من هذا المنظور، يمكن تقييم عام 2024 على أنه عام أعادت فيه تركيا تعريف مصالحها على المستويين الإقليمي والدّولي ونوّعت أدوات سياستها وحدّثت عقيدتها في السياسة الخارجية؛ فإن التحوّلات التي تشهدها موازين القوى على الساحة الدولية والمنافسة بين الكتل الاقتصادية والأبعاد المتغيرة للتهديدات الأمنية، دفعت تركيا إلى تبنّي مفهوم المرونة وتعددية الأبعاد في استخدام أدوات السياسة الخارجية.

وتشكّلت السياسة الخارجية لتركيا في عام 2024، من خلال تقاطع عدد من العوامل الداخلية والخارجية، فمن المعلوم أن التطلعات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية وأهداف التنمية تعدّ مصادر تحفيزية مهمة من شأنها توجيه السياسة الخارجية. ففي هذه المدة، كثّفت تركيا جهودها لتعزيز أمنها القومي ووحدة أراضيها، وركّزت على أمن الطاقة وزيادة حجم تجارتها وعملت على تعزيز صناعاتها الدفاعية ودورها النشط في المنظمات الدولية.

أما العوامل الخارجية فتضمنت تغيّر مراكز القوة على الساحة السياسية العالمية والمنافسة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثير روسيا الإقليمي وحالة عدم اليقين في سياسة التوسع الخاصة بالاتحاد الأوروبي والصراعات المستعصية في منطقة الشرق الأوسط والموارد المتنازع عليها في معادلة الطاقة في شرق البحر المتوسط. وكل هذه العوامل حتّمت على تركيا أن تنتهج نهجاً متوازناً ومدروساً وعمليّاً.

وبدءا من عام 2024، ركزت السياسة الخارجية لتركيا على بناء «استراتيجية شاملة» تدمج مجالات متعددة الأبعاد مثل الأمن، والاقتصاد، والطاقة، والدبلوماسية الإنسانية، والتفاعل الثقافي. هذا الطابع المتعدد الأبعاد دفع أنقرة إلى تجاوز حدودها التقليدية والسعي إلى إنشاء منطقة نفوذ لها تشمل مناطق جغرافية واسعة من جنوب الصحراء الإفريقية إلى جنوب شرق آسيا، ومن القوقاز إلى أمريكا اللاتينية.

وعلاوة على ذلك، تسعى تركيا إلى تعزيز قوتها الناعمة من خلال استخدام أكثر فعالية لأدوات دبلوماسية مثل الوساطة في الأزمات الدولية والمساعدات الإنسانية وتسهيل المفاوضات؛ وبذلك أرادت تركيا تحقيق أكبر قدر من مصالحها الوطنية، وأن يُعترف بها طرفا قادرا على إحلال الاستقرار من خلال الموازنة بين قدرات قوتها الناعمة وعناصر قوتها الصلبة.

وفي هذا السياق، اكتسبت بعض الموضوعات أهمية خاصة في السياسة الخارجية التركية خلال عام 2024، منها: إعادة تعريف دورها وتعزيزه داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والحفاظ على منظور العضوية في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ومواصلة أمن الحدود ومكافحة الإرهاب في سوريا والعراق، وتعميق الخطوات الدبلوماسية فيما يخص مصادر الهيدروكربون في شرق المتوسط، وإيضاح مجالات التعاون الإستراتيجي مع روسيا، وتعزيز وجودها في القارتين الإفريقية والآسيوية من خلال مشروعات ثقافية وإنسانية والدبلوماسية الاقتصادية، والتعامل بشكل نشط مع التحديات العالمية مثل تغير المناخ والهجرة.

وتعين على العام 2024 إدارة التوازنات الهشة في السياسة الخارجية التركية بمهارة وحرفية؛ فخلال هذه العام، واصلت أنقرة جهودها لتعزيز قدرتها على اتخاذ القرار المستقل وتحقيق استقلالها الإستراتيجي في بيئة تشتد فيها المنافسة الجيوسياسية، ويُعاد فيها تعريف المصالح الاقتصادية، وتتطلب المشاكل العالمية حلولاً مشتركة.

إستراتيجيات السياسة الخارجية

هذا الإطار الذي سُرد في المدخل، يوفر البنية التحتية اللازمة لفهم الديناميكيات الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وفي الأجزاء التالية، سنحلل تحليل السياسات المذكورة بشكل مفصّل، وسنتناول الأدوات المستخدمة في تنفيذها وطبيعة التفاعل مع الجهات الفاعلة المعنية والنتائج التي حُقِّقت، وذلك بغية تقييم مدى فعالية إستراتيجيات السياسة الخارجية.

منذ مطلع الألفية الثالثة، تعكس عقيدة السياسة الخارجية لتركيا والخلفية الأيديولوجية لها، تحولًا بارزاً في تموضع البلاد على الساحة الدولية. وقد دفعت البنية الهشة والمتعددة الأقطاب، التي تميزت بها فترة ما بعد الحرب الباردة، تركيا إلى البحث عن إستراتيجيات جديدة على المستويين الإقليمي والدولي؛ ففي هذه المرحلة، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في البلاد على وجه الخصوص، تبنت السياسة الخارجية التركية نهجاً أكثر نشاطًا واستباقية ورؤية.

وتكمن في جوهر هذا النهج، فكرة «العمق الإستراتيجي» والتحركات الدبلوماسية متعددة الاتجاهات والسعي إلى تحقيق التوازنات؛ فمن ناحية، تُظهر هذه العناصر التراث التاريخي والجغرافي والثقافي لتركيا، وتعكس، من جهة أخرى، الجهود المبذولة لخلق المزيد من الاستقلال الذاتي والمساحة لتركيا في بيئة تشهد إعادة تشكيل توزّع القوى العالمية.

1. الإطار الإستراتيجي الأساسي

أولا: المنظـور التاريخي: تحول السياســة الخارجية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وحتى اليوم

في بدايات الألفية الثالثة، كانت السياسة الخارجية التركية موجّهة إلى حد كبير نحو الغرب والحفاظ على الأمن؛ فقد كان هدف العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي، وتعزيز الوضع داخل حلف شمال الأطلسي والشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، حددت التوجهات الأساسية للعلاقات الدولية لتركيا.

في تلك المدة، كانت تركيا دولة تتسم علاقاتها مع جيرانها بقدر من الجمود والتركيز على الأمن، وغالباً ما كانت تتفاعل مع التطورات الآنية بشكل رد فعل، ولكن مع حكومات حزب العدالة والتنمية، برز فهم جديد للسياسة الخارجية يتسم بالمزيد من الفاعلية، والاستباقية، وحل المشكلات، والاستخدام الفعال للقوة الناعمة وأدوات الدبلوماسية.

ومن الممكن أن نرى المبدأ الأساسي لهذا التحوّل في أطروحة «العمق الاستراتيجي» لأحمد داود أوغلو؛ فالعمق الاستراتيجي قدم نموذجاً يهدف إلى استخدام التراث الجغرافي والتاريخي والثقافي لتركيا كوسيلة ضغط في السياسة الدولية؛ بهدف الارتقاء بالبلاد إلى موضع «الدولة المركزية».

وهذا النهج سعى إلى وضع تركيا دولةً مركزيةً متعددة الأبعاد بدلاً من كونها جسراً بين العالمين الشرقي والغربي؛ وبذلك سعت تركيا لأن تصبح طرفاً فاعلاً في المناطق المجاورة مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإفريقيا، وأن تصبح دولة لها بصمتها في الساحة الدولية من خلال الحفاظ على علاقاتها مع دول الأوروأطلسية.

وقد اصطحب نهج العمق الاستراتيجي معه رؤية متعددة الاتجاهات للسياسة الخارجية؛ فلم تعد تركيا مجرد دولة منخرطة في التكتّل الغربي، بل أصبحت طرفاً فاعلاً يسعى لإقامة شبكة علاقات عميقة مع بُقعٍ جغرافية مختلفة كالشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا

وأمريكا اللاتينية، وباتت دولة فاعلة تستخدم الأدوات الاقتصادية والثقافية والإنسانية والسياسية في آن واحد، وقد أتاح هذا النهج المتعدد الاتجاهات لتركيا فرصة البحث عن نقاط توازن بديلة في وقت تتسارع فيه تحولات القوة العالمية.

وبجانب علاقاتها التقليدية القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، قامت تركيا، في مطلع الألفية الثالثة، بتنويع علاقاتها مع جهات فاعلة مثل روسيا والصين وإيران ودول الخليج ودول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية. وبفضل هذا الأمر، نجحت السياسة الخارجية التركية في خلق مجال دبلوماسي متعدد الطبقات وتخلص من الاعتماد على محور واحد، وقد ساعد هذا الوضع تركيا على الانتقال إلى مكانة أكثر مرونة في مواجهة التقلبات في النظام العالمي؛ فـعلى سبيل المثال، نجحت تركيا في إنشاء شبكات تجارية جديدة لمواجهة حالة الاحتقان الناجمة عن معضلة العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي، فعملت على زيادة تمثيلها الدبلوماسي في الدول الإفريقية وتطوير التعاون الاقتصادي البديل من خلال مشروع الحزام والطريق الصيني. ومن خلال هذه الحملات، استطاعت تركيا زيادة قدرتها الاستراتيجية على المناورة، وسعت إلى تقليص اعتمادها على دول أخرى وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات السيادية.

البحث عن التوازن يشكّل جوهر هذه السياسات المتعددة الأوجه؛ فـفي حين أن تركيا حافظت على كونها جزءا من البنية الأمنية الغربية بعدّها عضوا في حلف شمال الأطلسي، تمكنت أيضاً من إقامة تعاون مع روسيا في العديد من المجالات التي تمتد من الصناعات الدفاعية إلى الطاقة ومن الأزمة السورية إلى الأزمة التي تهدد أمن البحر الأسود.

وبشكل مماثل، ورغم حدوث تقلّبات في العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا في بعض الأحيان، فإن تركيا لم تتخل تماماً عن هذا المحور، وعملت على تحقيق التوازن في مواقفها من خلال تعميق تفاعلها مع الصين وإيران والقوى الإقليمية.

ويتجلى هذا البحث عن التوازن،أيضاً، في الخلفية الأيديولوجية لتركيا؛ فـفي عهد

حزب العدالة والتنمية تبنّت السياسة الخارجية التركية نهجاً براغماتياً يأخذ بعين الاعتبار حقائق النظام الدولي مع إيلاء الأهمية للتراث التاريخي والثقافي عبر هوية ديمقراطية محافظة. ووجد «الخطاب الحضاري» مساحة أكبر في السياسة الخارجية من خلال العلاقات مع العالم الإسلامي والتركيز على الإرث العثماني والمساعدات الإنسانية وأدوات القوة الناعمة. لكن هذا الإطار الأيديولوجي لم يتقدم في مسار مثالي بحت؛ بل تمت موازنته بعوامل واقعية مثل المصالح الوطنية، والمكاسب الاقتصادية، وأمن الطاقة واحتياجات الدفاع. ومن خلال تشابك العناصر الإيديولوجية والإستراتيجية، اكتسبت السياسة الخارجية التركية هيكلاً يرتكز على الهوية والعقلانية معاً.

ثانياً: العلاقات مع مراكز القوى الدولية

تبرز في توجهات السياسة الخارجية التركية العلاقات، التي أقامتها أنقرة مع مراكز القوى الدولية، كمعيار مهم يعكس سعيها إلى تحقيق التوازن الدولي والإقليمي. وإن إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية مع القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، تعدّ من أهم الأمثلة التي تجسّد نهج السياسة الخارجية التركية متعدد الأبعاد (Öniş، 2020).

وتتمثل أساسات هذه العلاقات في سعي تركيا للحفاظ على مكانتها داخل التحالفات، بالإضافة إلى محاولة فتح قنوات تعاون بديلة؛ أما عضوية تركيا في حلف الناتو، فهي عنصر حاسم يحدد موقعها في هيكل الأمن، وتعدّ بمنزلة «ضمان» من الناحية العسكرية والسياسية.

فـمن المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها مكانة خاصة في السياسة الخارجية التركية كونها القوة المهيمنة على النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وعلى الرغم من حدوث تذبذبات في بعض الأحيان، فإن العلاقات التركية الأمريكية التي تشكلت في إطار الشراكة القائمة على الأمن والتعاون العسكري وتحالف الناتو،

استمرت في إطار مؤسسي بسبب المصالح الاستراتيجية المشتركة (Larrabee & Lesser، 2018). وممّا لا شك فيه أن تطلعات تركيا بشأن الأمن الإقليمي خاصة فيما يتعلق بسياساتها تجاه سوريا ومكافحة الإرهاب والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، تطلّبت تنسيقاً وثيقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

توترات تركية أمريكية

لوحظت في السنوات الأخيرة توترات في العلاقات الثنائية لأسباب عديدة منها أزمة منظومة «S400»، والغموض الذي أحاط بشراكة تركيا في مشروع مقاتلة «F35»، والأولويات المختلفة في الشرق الأوسط. ورغم ذلك، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً مهماً لتركيا سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري، كما أن ملف عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، والذي كان على جدول أعمال أنقرة لسنوات طويلة، ساهم في إرساء الديمقراطية في البلاد من خلال الإصلاحات والتكامل الاقتصادي (Müftüler-Baç، 2019).

معضلة تركيا والاتحاد الأوروبي

فالتقارب الاقتصادي الذي بدأ بين الطرفين عبر اتفاقية الاتحاد الجمركي أدّى إلى زيادة أهمية السوق الأوروبية في استراتيجية النمو التي تركّز على التصدير في تركيا. وبالمقابل، أدى تباطؤ مفاوضات العضوية وبعض العقبات السياسية التي تشكّلت ضد تركيا داخل الاتحاد الأوروبي، إلى تقليص زخم العلاقات الثنائية. وإضافةً إلى ذلك، أدت قضايا مثل سياسات الهجرة الأوروبية والنزاعات حول السيادة البحرية في شرق البحر المتوسط إلى خلق انكسارات في العلاقات. ومع ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لتركيا، ولا تزال الدبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي واحدة من الركائز الأساسية التي تعزز مكانة تركيا في النظام الدولي (Hale، 2013).

تركيا وروسيا تنافس وتعاون

أما روسيا، فقد كانت خلال فترة الحرب الباردة واحدة من أبرز الجهات الدولية التي تعتبرها تركيا تهديداً لكن الظروف الجيوسياسية المتغيرة والاعتماد الاقتصادي المتبادل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدّت إلى بدء حقبة مختلفة في العلاقات التركية الروسية (Öniş، 2020). وأدى التعاون في مجال الطاقة، وخاصة تجارة الغاز الطبيعي ومشروعات محطات الطاقة النووية، إلى تقارب بين البلدين أخذ منحى البُعد الإستراتيجي لاحقاً.

وإن الحرب الأهلية السورية والصراعات الإقليمية على النفوذ، أضفتا طابع التعاون والمنافسة على العلاقات التركية الروسية. فـعلى سبيل المثال، خلقت أزمة إسقاط تركيا لمقاتلة روسية في عام 2015 توترات خطيرة في العلاقات، ولكن في السنوات التالية، تسارعت عملية ترميم العلاقات بفضل الاتصالات الدبلوماسية والإيماءات المتبادلة. وقد فسّر الكثيرون التقارب بين تركيا العضوة في حلف شمال الأطلسي وروسيا، على أنه انعكاس لـ«سياسة التوازن» (Larrabee & Lesser، 2018).

العلاقات الصينية التركية تطور حذر

الصين تجذب اهتمام تركيا بعدّها قوة عظمى صاعدة في الوقت الحاضر الذي تتغير فيه المنافسة الاقتصادية العالمية وتوزّع القوة بسرعة؛ فـالعلاقات بين تركيا والصين لديها إمكانات تعاون في مجالات النقل والبنية التحتية، واستثمارات الخدمات اللوجستية في إطار مشروع «الحزام والطريق» (Müftüler-Baç، 2019). وفي الوقت نفسه، هناك توسّع في حجم التجارة المتبادلة بين البلدين، ومشرزعات مشتركة في مجالات التكنولوجيا والاستثمار مدرجة على جدول أعمال البلدين.

لكن قضية الأويغور في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) الصينية تثير في بعض الأوقات خلافات في العلاقات الثنائية. ورغم ذلك فإن المصالح الاقتصادية والسعي إلى

التعاون المتعدد الأطراف على نطاق عالمي تُمكّن تركيا من مواصلة تطوير علاقاتها مع الصين.

إن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي المستمرة منذ عام 1952، تشكّل حجر الزاوية في البنية الأمنية للبلاد؛ فالحلف يوفر لتركيا مزايا متعددة الأبعاد في مجالات عدة مثل زيادة القدرة العسكرية، ومبدأ الدفاع الجماعي وتبادل المعلومات الاستخباراتية (Hale، 2013). وفي الوقت نفسه، تعد عضوية تركيا في الناتو هذا أحد المظاهر الملموسة للتكامل المؤسسي التركي مع المؤسسات الغربية.

وعلى الرغم من أن الاتصالات الوثيقة بين تركيا وأطراف فاعلة مثل روسيا والصين تخلق في بعض الأحيان مشاكل تتعلق بالانسجام مع الغرب، فإن أنقرة تواصل عضويتها في حلف شمال الأطلسي باعتباره «ضماناً» استراتيجياً.

وتشكّل علاقات تركيا مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين انعكاسات ملموسة للنهج المتعدد الاتجاهات في سياستها الخارجية؛ فعضوية تركيا في الناتو تعتبر منصة تمثل المظلة الأمنية التقليدية لتركيا وتعزز قوتها في الأزمات الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، تواصل تركيا الحفاظ على علاقات التحالف القائمة وتقوم في الوقت ذاته بتنويع مجالات التعاون مع مراكز القوى المختلفة بما يتماشى مع مساعيها للبحث عن شركاء جدد.

ثالثاً: الديناميكيات الإقليمية..

التوازن والتعدد والقوة الناعمة

تُعد الديناميكيات الإقليمية المتعددة الأوجه في نهج السياسة الخارجية التركية، أحد أهم العناصر التي تشكل موقفها في النظام الدولي؛ فإن مزايا موقعها الجغرافي وعلاقاتها التاريخية تدفع تركيا إلى الاهتمام الوثيق بالتطورات الجيوسياسية في مناطق مختلفة مثل

الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وشرق المتوسط وإفريقيا (Hale، 2013).

فالصراعات القائمة وفراغ السلطة والمنافسة على الطاقة والفرص الاقتصادية في هذه المناطق، تؤثر بشكل مباشر على الإستراتيجيات السياسية والاقتصادية والأمنية لتركيا؛ لذا فقد حاولت أنقرة حماية مصالحها الوطنية وتوسيع نفوذها من خلال تبنّي موقف يرتكّز على مبادئ التوازن والدبلوماسية المتعددة الأطراف في سياساتها الإقليمية (Robins، 2003).

إن منطقة الشرق الأوسط كانت منذ فترة طويلة، منطقة ذات أولوية في السياسة الخارجية التركية. وعلى وجه الخصوص، هناك قضايا مثل عدم الاستقرار في سوريا والعراق، ومكافحة الإرهاب وتدفقات الهجرة، تؤثر بشكل مباشر على الحسابات الأمنية التركية (Altunışık، 2020).

ومن خلال استخدام القنوات العسكرية والدبلوماسية، اتخذت أنقرة موقفاً نشطاً تجاه الحرب الداخلية السورية وتهديد تنظيم داعش. أما فيما يخص العلاقات مع العراق، فقد شكلت التوترات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق مصدر اهتمام بالغ بالنسبة لأمن الحدود وسياسات الطاقة التركية. وعلاوة على ذلك، شكّل التعاون الاقتصادي والسياسي الذي طُوّر مع دول الخليج بعداً مهماً آخر يهدف إلى زيادة نفوذ تركيا في الشرق الأوسط. في هذا الإطار، فقد ساهمت العلاقات التي أُسست مع جهات فاعلة مثل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة في استحضار الاستثمارات التجارية والتقارب الدبلوماسي إلى الواجهة (Hale، 2013).

البلقان قوة تركيا الناعمة

أما منطقة البلقان، فتستحوذ على أهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا ليس فقط بسبب الروابط التاريخية والثقافية، بل أيضاً باعتبارها بوابة تركيا الجغرافية إلى القارة الأوروبية. وهناك عوامل عدّة مثل التوترات العرقية والسياسية المستمرة في المنطقة

وسياسات التوسع التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي والناتو، تدفع تركيا إلى إقامة علاقات وثيقة مع دول البلقان.

وفي ذات الوقت، تريد تركيا زيادة قوتها الناعمة في البلقان من خلال الاستثمارات الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية (Larrabee & Lesser، 2018).. وترى أنقرة أن الاستقرار السياسي والتنمية في البوسنة والهرسك وكوسوفو وشمال مقدونيا وألبانيا، على أنهما عنصران حاسمان بالنسبة لمصالح تركيا الإقليمية. وفي هذا الصدد، تركّز تركيا على المبادرات الدبلوماسية ضمن المنصات متعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية المبرمة، وتقوم بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية مع دول البلقان. وتعدّ منطقة القوقاز إحدى المناطق التي تولي لها تركيا أهمية على المستويين العرقي والثقافي وكذلك فيما يخص بخطوط نقل الطاقة. ويظل الصراع المستمر بين أذربيجان وأرمينيا حول قضية إقليم قرة باغ، مشكلة مهمة تحتل مكاناً مهماً في أجندة الأمن الإقليمي لتركيا (Hale، 2013). ففي حين تحافظ أنقرة على علاقات الشراكة الأخوية والاستراتيجية مع باكو، فإنها تُدرج بشكل دوري مبادرات التطبيع مع أرمينيا على جدول أعمالها. علاوة على ذلك، يساهم التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة مع جورجيا في تعزيز وضع تركيا كدولة عبور خارج القوقاز، وبالتالي الانفتاح على آسيا الوسطى (Robins، 2003). وفي هذا الإطار، تتيح الاستثمارات الاستراتيجية مثل ممرات الطاقة ومشاريع البنية التحتية للنقل توسيع نطاق تأثير تركيا من الناحيتين الجيواقتصادية والجيوسياسية.

أما شرق البحر الأبيض المتوسط، فقد بات محور أجندة السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب اكتشاف موارد الهيدروكربون والنزاعات حول مناطق الاختصاص البحري.

ولقد أدّى تضارب مصالح الدول المطلة على شرق المتوسط والخلافات البحرية المستمرة مع اليونان، وقضية جزيرة قبرص وتأثير شركات الطاقة العالمية، كل ذلك دّى إلى تحويل شرق المتوسط لساحة منافسة (Larrabee & Lesser، 2018). وتسخّر

تركيا قواتها البحرية ومبادراتها الدبلوماسية معاً، من أجل حماية حقوقها في جرفها القاري، ومصالح جمهورية شمال قبرص التركية. وتزامنا مع هذا، تواصل البحث عن حلول تستند إلى دبلوماسية الطاقة، وتؤكد أنها منفتحة على نماذج التعاون التي من شأنها زيادة الاعتماد المتبادل مع دول المنطقة.

الانفتاح التركي على إفريقيا

وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، بات الانفتاح التركي على القارة الإفريقية أحد الأمثلة الملموسة لمبدأ التعددية في السياسة الخارجية لأنقرة (Altunışık، 2020). فالعلاقات الدبلوماسية التي تطورت مع الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأنشطة المساعدات الإنسانية والمشاريع التعليمية والثقافية والاستثمارات التجارية، تُظهر نفوذ تركيا المتزايد في هذه المنطقة. ويساهم تركيز الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) والمؤسسات العامة الأخرى على مشاريع التنمية في إفريقيا في تعزيز القوة الناعمة لأنقرة. وكذلك فإن اتفاقيات التجارة ومشاريع الصناعات الدفاعية المبرمة مع الدول الإفريقية، تشير بوضوح إلى هدف تركيا في أن تصبح أحد اللاعبين الاستراتيجيين في تلك المنطقة (Robins، 2003). ومن خلال هذا النهج، تسعى تركيا إلى العثور على شركاء جدد على الساحة الدولية، وتحاول أن ترقية طموحها بالريادة الإقليمية إلى قارات مختلفة.

ومن كل ما سبق، يمكن القول إن سياسات تركيا في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وشرق البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا؛ تتشكّل من طيفٍ واسع، تتضمن المنافسة الجيوسياسية وأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب والمساعدات الإنسانية والعلاقات التجارية. وهناك ارتباط وثيق بين الحساسيات الجيوسياسية في هذه المناطق وأهداف الأمن القومي والازدهار الاقتصادي في تركيا. وفي إطار نهج السياسة الخارجية الذي يركّز على تعدد الأوجه والتوازن، تهدف أنقرة إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية عبر فتح مجالات دبلوماسية واقتصادية جديدة، فضلاً عن الحفاظ على علاقات التحالف التقليدية (Hale، 2013).

العناوين الأساسية في الأجندة التركية

أولاً: البعد الأمني والدفاعي

البعد الأمني والدفاعي يلعب دائما دوراً محورياً في أجندة السياسة الخارجية التركية، نظراً لموقع البلاد الجيوسياسي والتهديدات الناجمة عن حالة عدم الاستقرار المتفشية في المنطقة. وخلال السنوات الأخيرة، باتت مكافحة الإرهـاب على وجه الخصوص، عاملاً يؤثر بشكل مباشر على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا. وفي هذا السياق، فإن التطورات الحاصلة في الساحتين السورية والعراقية، وحملات الصناعات الدفاعية والالتزامات التي تم التعهد بها في نطاق عضوية الناتو، تعدّ من بين العناوين الرئيسة التي تشكّل السياسات الأمنية التركية (Hale، 2013; Robins، 2003).

وينتج جزء كبير من التهديدات الإرهابية لتركيا من التنظيمات المتمركزة خارج حدود البلاد وثغرات السلطة الحاصلة لدى الدول المجاورة. ولقد أدى ظهور تنظيم داعش و»واي بي جي» وعناصر مسلحة أخرى مع بداية الحرب الداخلية السورية، إلى خلق فجوة أمنية خطيرة قرب الحدود الجنوبية لتركيا. هذا الوضع دفع تركيا إلى تأمين حدودها من خلال عمليات عسكرية مثل درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام (Larrabee & Lesser، 2018). وكذلك تقوم تركيا بعمليات عسكرية مستمرة ضد تواجد تنظيم «بي كي كي» الإرهابي في شمال العراق. وفيما يخص مكافحة الإرهاب، تهدف تركيا إلى تقليل المخاطر من خلال استخدام الأساليب العسكرية وأدوات متعددة الأوجه مثل الدبلوماسية وتبادل المعلومات الاستخباراتية. وفي هذا الصدد، تولي تركيا أهمية كبيرة لتطوير التعاون مع المجتمع الدولي والحفاظ على اتصال وثيق مع المنظمات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالجهود المبذولة بشأن قضية اللاجئين والمساعدات الإنسانية.

إن إعادة تأسيس النظام السياسي الداخلي في سوريا والعراق أمر مهم بقدر أهمية تحييد العناصر الإرهابية من أجل إحلال الاستقرار الإقليمي. وفي حين أن تركيا تؤكد

دعمها وحدة أراضي هاتين الدولتين، فإنها تحاول أيضاً أن تلعب دوراً نشطاً على الساحة الدولية لحل المشاكل البنيوية التي تعتبر مصدراً للإرهاب. وإن مشاركة تركيا في مسار أستانا ومحادثات السلام الأخرى، تعكس الأهمية التي توليها أنقرة للدبلوماسية المتعددة الأطراف لحل المشكلة (Hale، 2013).

الإنتاج العسكري محليا

ومن العناصر البارزة الأخرى في سياسات الأمن والدفاع التركية في السنوات الأخيرة، التركيز على الإنتاج المحلي في قطاع الصناعات الدفاعية. فالطائرات المسيرة (الاستكشافية والمزوّدة بالذخائر) وأنظمة الصواريخ والمركبات المدرعة وغيرها من المنتجات عالية التقنية تساهم في زيادة القدرة الدفاعية لتركيا، ودخلت هذه المنتجات بين المواد التي تصدرها تركيا (Larrabee & Lesser، 2018). وهذا التطور أدى إلى تقليص اعتماد تركيا على الخارج في المجال العسكري، وزاد بشكل كبير من قدراتها العملياتية في الميدان، وفي الوقت نفسه، عززت تركيا مكانتها الإقليمية والدولية من خلال القدرة التنافسية لأنظمة الدفاع المحلية في الأسواق العالمية.

هذه النهضة التي تحققت في مجال الصناعات الدفاعية، أتت نتيجة التعاون بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات في دراسات البحث والتطوير. وهذه النهضة ساهمت في انتشار التكنولوجيا العالية في المجال العسكري والمدني أيضاً في آن واحد (Robins، 2003). وبفضل صادرات التكنولوجيا، حققت تركيا تدريجياً هدفها المتمثل في وضع نفسها كلاعب قادر على أن يكون له رأي على نطاق عالمي، وليس قوة إقليمية فقط.

الجمهورية التركية والناتو

عاشت تركيا، لاسيما في السنوات الأخيرة، بعض التوترات مع بعض دول حلف شمال الأطلسي (على سبيل المثال: خلافات حول شراء أنظمة الدفاع) وهذه التوترات تعد

أحد الأسباب المهمة لإيلاء أنقرة أهمية أكبر للإنتاج المحلي؛ فتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952، تتميز بموقعها الاستراتيجي على الجناح الجنوبي الشرقي للحلف. فـفي حين أن مبدأ الدفاع المشترك (الأمن الجماعي) داخل الناتو يوفر لتركيا ضمانات كبيرة ضد التهديدات المحتملة، فإن تركيا تتميز بأنها تساهم في إحلال الاستقرار الإقليمي (Hale، 2013). ومن خلال مشاركتها في عمليات إدارة الأزمات ومكافحة الإرهـاب التي ينفذها الحلف، أثبتت تركيا أنها طرف لا غنىً عنه في البنية الأمنية الأوروبية الأطلسية.

في السنوات الأخيرة، أصبح دور تركيا داخل حلف شمال الأطلسي موضوع نقاش من وقت لآخر، بسبب موقفها من الأزمات الإقليمية وعلاقاتها مع بعض القوى العظمى. غير أن أنقرة تواصل تأكيدها بأنها ستكون صاحبة رأي في مستقبل حلف شمال الأطلسي من خلال التأكيد على التزامها بالتحالف (Altunışık، 2020). فـالدور الذي تلعبه تركيا في مسائل مثل أمن البحر الأسود وتدفقات اللاجئين وحماية خطوط نقل الطاقة، يتطابق مع المصالح الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي. وبذلك تواصل تركيا المساهمة في فعاليات الحلف من خلال الوفاء بالتزاماتها الدفاعية وتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع حلفائها. وإن سياسات الأمن والدفاع في تركيا تتمتع بهيكل متعدد الأبعاد يتكون من مكافحة الإرهاب والحملات المحلية والوطنية في الصناعات الدفاعية والالتزامات التي تم التعهد بها في إطار حلف شمال الأطلسي. وهذا النهج المتعدد الأبعاد يهدف إلى حماية مصالح الأمن القومي التركي والمساهمة في بناء الاستقرار الإقليمي والدولي. وإن التطورات الجيوسياسية الجديدة التي قد تحدث في المدة المقبلة ستحدد أولويات وأدوات استراتيجية الأمن والدفاع التركية.

ثانياً: سياسات الطاقة

أضحت سياسات الطاقة مجالاً ذا أهمية إستراتيجية متزايدة في العلاقات الدولية لتركيا. فالبُعد المتعلق بالطاقة يلعب دوراً حاسماً في حملات السياسة الخارجية التركية، لأنه مرتبط بشكل مباشر بقضايا عدّة مثل أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية والاستقرار الإقليمي (Hale، 2013). وإن اكتشاف احتياطيات الهيدروكربون في شرق المتوسط، وبناء ممرات طاقة جديدة وتنويع خطوط الأنابيب الحالية، يوفر فرصاً كبيرة لتركيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة واكتساب القوة كلاعب إقليمي. ومع ذلك، فإن الصراعات حول قضايا تقاسم الطاقة ومناطق الاختصاصات البحرية، تشكل أيضاً محوراً للبحث عن حلول دبلوماسية (Larrabee & Lesser، 2018).

ومع اكتشاف احتياطيات الهيدروكربون، باتت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أحد مراكز الجذب الجديدة للطاقة الدولية في السنوات الأخيرة. وقد دخلت الدول المطلة على شرق المتوسط مثل تركيا واليونان وقبرص (الإدارة القبرصية الرومية) وإسرائيل ومصر وليبيا في منافسة شرسة لتوسيع نطاق سلطاتها البحرية والحصول على إمكانية الوصول إلى الاحتياطيات المحتملة (Robins، 2003). فـمن وجهة نظر تركيا، فإن أنشطة التنقيب والأبحاث الزلزالية التي يتم تنفيذها في شرق المتوسط، مهمة من أجل أمن الطاقة وحماية الحقوق السيادية الوطنية لأنقرة. وتقوم تركيا بأنشطة بحث مشتركة مع جمهورية شمال قبرص التركية؛ وبالتالي، فإنها تهدف إلى الدفاع عن حقوق جمهورية شمال قبرص التركية في الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، تعزز البحرية التركية وسفن الأبحاث وجودها في المنطقة، الأمر الذي يلعب دوراً رادعاً سواء في مجال الأمن أو في المطالبة بالحقوق. (Altunışık، 2020).

وفي هذه المرحلة، تستخدم تركيا دبلوماسية الطاقة أداةً للسياسة الخارجية، وتواصل البحث عن سبل للتفاوض مع الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة على منصات مختلفة.

لكن الخلافات حول مناطق الاختصاص البحري مع اليونان وقبرص (الإدارة القبرصية الرومية) تجعل الأطروحات المختلفة بشأن تقاسم الطاقة أكثر وضوحاً. وفي حين أن تركيا تدافع عن مناطق الاختصاص الممنوحة لها بموجب القانون الدولي، فإنها تواصل اعتراضاتها الدبلوماسية والقانونية على الأنشطة الأحادية الجانب التي تقوم بها بعض البلدان المطلة على المنطقة (Hale، 2013).

طريق جديد للطاقة

بفضل موقعها الجغرافي، تقع تركيا على ممر طاقة حيوي يمتد إلى كل من أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وقد عززت مشاريع مثل خط باكو – تبليسي – جيهان (BTC) وخط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (TANAP)، مكانة تركيا كدولة عبور للطاقة. وتهدف هذه الخطوط إلى تقليل اعتماد أوروبا على روسيا جزئياً من خلال نقل موارد منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى السوق الأوروبية (Larrabee & Lesser، 2018). وفي الوقت نفسه، تواصل تركيا البحث عن مصادر بديلة لضمان أمن الإمدادات مع زيادة الإيرادات والأهمية الإستراتيجية التي تحصل عليها من خطوط نقل الطاقة.

وفي هذا السياق، لا تنبع رغبة تركيا في الاستحواذ على احتياطيات الغاز الطبيعي المحتملة في شرق المتوسط من رغبتها في تلبية استهلاكها المحلي فحسب، بل من رغبتها في تقديم طريق جديد للطاقة إلى أوروبا أيضاً. وبهذه الطريقة، ستتمكن تركيا من حماية مصالحها الوطنية وتقليص اعتمادها على الطاقة الأجنبية وتعزيز مكانتها كطريق موثوق للطاقة بالنسبة لأوروبا (Robins، 2003).

لقد أثارت مشروعات الثروة الهيدروكربونية وخطوط الأنابيب في شرق البحر الأبيض المتوسط العديد من النزاعات فيما يتعلق بالقانون الدولي ومناطق الاختصاص البحري. فـرغم أن تركيا تدافع عن جرفها القاري وحقوق جمهورية شمال قبرص التركية في المنطقة وتقترح حلاً يرتكز على التقاسم العادل للأطراف، تقدم اليونان وقبرص (الإدارة

القبرصية الرومية) وبعض الدول الغربية حججاً مختلفة (Altunışık، 2020). وفي هذه المرحلة، تتدخل المبادرات الدبلوماسية ومفاوضات الطاقة والمنصات المتعددة الأطراف؛ حيث تدعم تركيا الحوار الذي يتناول القضية في إطار القانون الدولي، وتواصل حضورها على الأرض لتحقيق مطالبها المحقة.

إن الخاصيّة الأكثر أهمية لتقليص الصراع تتمثل في تنفيذ آليات قائمة على المشاركة يمكن من خلالها لكل دولة تحقيق منفعة مشتركة في مجال الطاقة. وخلال محادثاتها مع أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول الإقليمية، تقول تركيا إن التوترات ينبغي أن يتم تخفيضها من خلال التعاون الفني والمشاريع المشتركة (Hale، 2013). وحقيقة أن القضية القبرصية والخلافات مع اليونان بشأن الوطن الأزرق (المياه الإقليمية لتركيا) لم يتم حلها بالكامل، تُظهر أن الحراك الدبلوماسي سيستمر على المدى الطويل.

إن سياسات الطاقة تؤثر بشكل مباشر على الموقف الجيوسياسي لتركيا ومصالحها الوطنية. وإن أنشطة التنقيب عن الهيدروكربون في شرق المتوسط إلى ممرات الطاقة وأمن الإمدادات، ومن البحث عن حلول من خلال الدبلوماسية إلى تنفيذ القانون الدولي، تعكس نهج السياسة الخارجية التركية المتعدد الأبعاد والمرن؛ وبالتالي فإن الطاقة ستظل على رأس أولويات السياسة الخارجية التركية في الحقبة المقبلة، وسوف تحدد إلى حد كبير مسار العلاقات في المنطقة.

ثالثاً: العلاقات التجارية والاقتصادية.. تعزيز وانفتاح

تستحوذ العلاقات الاقتصادية والتجارية في السياسة الخارجية التركية على أهمية بالغة ليس فقط من حيث الموقع الجيوسياسي للبلاد، بل أيضاً من حيث قدرتها التنافسية في النظام الاقتصادي العالمي وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، في هذا السياق، يظل تحديث عملية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وآفاق العضوية موضوعاً محورياً يشكّل أحد المحاور الرئيسية لتركيا (Müftüler-Baç، 2019). وإن انفتاح تركيا على

الأسواق الإفريقية والآسيوية من خلال اتفاقيات التجارة الإقليمية، يعكس النهج المتعدد الأبعاد للتجارة الخارجية وجهودها الرامية إلى تعزيز مكانتها بين اللاعبين الاقتصاديين العالميين (Hale،2013).

وقد دخلت اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في عام 1996، ما مكّن تركيا من تحقيق مكاسب كبيرة، وخاصة في مجال تجارة السلع الصناعية، لكن نطاق الاتفاق لا يشمل مجالات عديدة أهمها الخدمات ومنتجات القطاع العام والزراعة، وهذا الأمر أظهر الحاجة الملحة لتحديث الاتفاقية (Müftüler-Baç،2019). وعلى الرغم من أن مفوضية الاتحاد الأوروبي اعتمدت نهجاً إيجابياً لبدء المفاوضات بشأن تحديث الاتحاد الجمركي مع تركيا، فإن العملية لم تتقدم بالوتيرة المتوقعة بسبب العديد من العقبات السياسية والقانونية. ويظل توسيع نطاق الاتحاد الجمركي بالنسبة لتركيا، هدفاً استراتيجياً من حيث زيادة الصادرات ورفع القدرة التنافسية الدولية (Hale، 2013).

وتشكّل عملية الاتحاد الجمركي أيضاً أحد الأبعاد الملموسة في آفاق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من تباطؤ مفاوضات العضوية الكاملة لأسباب سياسية وقانونية، فإن التناغم مع تشريعات الاتحاد الأوروبي والتكامل العميق في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، يساهم في إبقاء ديناميكيات الإصلاح في تركيا حية (Robins، 2003).. وإلى جانب تشجيعه التقدم في مجالات مثل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فإن منظور عضوية الاتحاد الأوروبي يعدّ بمنزلة قوة دافعة مهمة لتركيا لرفع المعايير الاقتصادية وتحسين مكانتها في سلسلة القيمة العالمية. وفي هذا السياق، يُنظر إلى تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي كعتبة حاسمة بالنسبة لتركيا من حيث تنويع أسواق صادراتها والمشاركة بشكل أكثر فعالية في عمليات صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي (Müftüler-Baç،2019).

وبجانب الحفاظ على علاقاتها التجارية مع أوروبا، تهدف تركيا أيضاً إلى الانفتاح على

الأسواق الإفريقية والآسيوية من خلال اتفاقيات التجارة الإقليمية (Altunışık، 2020). وتعكس هذه السياسة التجارية المتعددة الجوانب البُعد الاقتصادي لـ «النهج المتعدد الاتجاهات» الذي تتبناه البلاد في السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، فإن اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات التحفيز الاستثماري المبرمة مع دول جنوب الصحراء الإفريقية، تساهم في تعزيز الوجود التركي في تلك المنطقة. والانفتاح التركي على القارة الإفريقية، يدعم أيضاً القوة الناعمة التي اكتسبتها من خلال مشاريع التنمية التي تنفذها مؤسسات مثل الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) (Robins، 2003).

أما بخصوص الانفتاح على الأسواق الآسيوية، فإن التعاون المؤسسي الذي تم تطويره مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والفرص الناشئة في نطاق مبادرة الحزام والطريق الصينية والاتصالات الدبلوماسية والتجارية التي تم تطويرها مع الاقتصادات الكبرى مثل الهند، تشكّل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا (Hale، 2013). وترغب تركيا في التواجد في هذه المناطق كمستثمر ومن خلال منتجاتها ذات القيمة المضافة العالية. وفي ذات الوقت، تهدف إلى تسريع التوسع التجاري والاستراتيجي في هذه المناطق من خلال مشاريع التكنولوجيا والصناعات الدفاعية (Altunışık،2020).

ويعد هذا النهج مهماً بالنسبة لتركيا من حيث تنويع أسواق التصدير بشكل أكبر وتقليص الخلل الذي يشوب التجارة الخارجية.

وتمثل العلاقات الاقتصادية والتجارية مجالاً ملموساً للنهج المتعدد الأوجه الذي تتبناه تركيا في السياسة الخارجية. وإن تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وعملية الانضمام من شأنهما أن يبقيا ديناميكيات الإصلاح والتكامل في تركيا حية؛ وتسعى تركيا لتوسيع نفوذها على نطاق عالمي من خلال اتفاقيات التجارة الإقليمية والانفتاح على الأسواق الإفريقية والآسيوية (Müftüler-Baç، 2019). وفي هذا الإطار، تسعى تركيا إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتوظيف والتقدم التكنولوجي من خلال تبني استراتيجية تهدف إلى التّعمّق في سوق الاتحاد الأوروبي وإقامة شراكات اقتصادية في

مناطق جغرافية جديدة (Müftüler-Baç،2019). وبالتالي، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية ستظل من بين البنود الرئيسية على أجندة السياسة الخارجية في المستقبل، وذلك من أجل تعزيز مكانة تركيا الدولية وزيادة قدرتها التنافسية.

من لاعب إقليمي للاعب دولي

باتت السياسة الخارجية التركية متشابكة بشكل متزايد مع قضايا متعددة الأبعاد مثل الاقتصاد والديمقراطية وحقوق الإنسان وإدارة الهجرة. وتعدّ الأنشطة الدولية لعالم الأعمال التركي والاستثمارات في الخارج واستراتيجيات التوسع الاقتصادي، أحد الركائز المهمة لهدف تحويل تركيا من لاعب إقليمي إلى لاعب دولي (Müftüler-Baç، 2019). والحفاظ على معايير حقوق الإنسان والديمقراطية والوفاء بالالتزامات تجاه المجلس الأوروبي والأمم المتحدة، تشكل عناصر حاسمة في مدى الاحترام الذي تحظى به تركيا على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، يبرز تدفق اللاجئين الناجم عن الحرب الداخلية السورية كواحد من أهم القضايا التي اختبرت قدرة تركيا على إدارة الهجرة وأدوات القوة الناعمة (Altunışık،2020).

ومن المعلوم أن زخم التنمية الاقتصادية في تركيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدّى إلى تسريع تدويل القطاع الخاص. فالشركات التركية زادت من استثماراتها في الخارج بشكل كبير من خلال تنفيذ مشاريع إقليمية وعالمية، وخاصة في قطاعات البناء والطاقة والسياحة والخدمات اللوجستية (Hale، 2013). وقد مكّنت أدوات مثل قروض بنك التصدير والاستيراد والحوافز التي تقدمها الدولة واتفاقيات التجارة الحرة، الشركات التركية من زيادة قدرتها التنافسية. وقد برزت أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا والبلقان وآسيا الوسطى، كمناطق جغرافية مستهدفة من قِبل عالم الأعمال التركي.

وبذلك، تمكّنت تركيا من الحصول على فرصة لتعزيز قوتها الناعمة عبر أنشطتها التجارية والاقتصادية (Robins، 2003).

وترتبط الزيادة في الاستثمارات الخارجية أيضاً، ارتباطاً وثيقاً بالسوق الناشئة التي تعتبر هوية تركيا وبالمبادرات الدبلوماسية التي تقوم بها أنقرة. ساهمت أنشطة مؤسسات مثل مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية واتحاد الغرف والبورصات التركية والمنظمات غير الحكومية في الخارج، في تنويع العلاقات المؤسسية الدولية لتركيا. علاوة على ذلك، فإن مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تم تنفيذها عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مكّنت تركيا من تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي وتوسيع حجم تجارتها الخارجية (Müftüler-Baç،2019).

وإن تركيا تلتزم التزاماً تاماً بمعايير المنظمات الدولية مثل المجلس الأوروبي والأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. تُعد هذه المعايير ذات أهمية كبيرة ضمن نطاق واسع، يمتد من عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلى مسؤولياتها في إطار حلف الناتو (Larrabee & Lesser، 2018). وتشكّل حرية التعبير واستقلال القضاء وتعزيز المجتمع المدني، عوامل تؤثر على سمعة تركيا الدولية. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إليها في بعض الأحيان بخصوص هذه المجالات، إلا أن تركيا تؤكد التزامها بالإصلاحات بما يتماشى مع المعايير الدولية (Hale، 2013).

وفي هذا الإطار، تعدّ سياسات الهجرة وإدارة شؤون اللاجئين أحد الاختبارات الملموسة التي تخوضها تركيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فمع بدء الحرب الداخلية السورية، لجأ ملايين المدنيين إلى تركيا التي بذلت جهوداً كبيرة على المستوى الوطني والدولي لإدارة هذا الوضع (Altunışık،2020). وسعت تركيا إلى استيعاب اللاجئين وفقا للمعايير الإنسانية وعملت على تحسين خدمات الصحة والتعليم والتوظيف المقدّمة لهم من خلال قانون الحماية المؤقتة. وكذلك لعبت تركيا دوراً مهماً وفي إدارة موجات الهجرة من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة، وخاصة الاتحاد الأوروبي (Müftüler-Baç،2019).

وإن استخدام تركيا لأدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية، أصبح له أهمية

متزايدة سواء من حيث المساعدات الإنسانية أو التفاعل الثقافي. وإن مؤسسات مثل الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) ومعهد يونس أمره ومؤسسة المعارف، تساهم في تعزيز صورة تركيا الدولية من خلال مشاريع التنمية ومراكز اللغة والثقافة والأنشطة التعليمية (Robins، 2003). وتساهم هذه الفعاليات في تعزيز سمعة تركيا الدبلوماسية والإنسانية في مساحة جغرافية واسعة تمتد من إفريقيا إلى البلقان ومن آسيا الوسطى إلى أمريكا اللاتينية.

وعلاوة على ذلك، تقوم المنظمات المدنية وجمعيات المساعدات الإنسانية على تعزيز القوة الناعمة لتركيا، وذلك من خلال العمل الذي تقوم به في مناطق الأزمات (Hale، 2013). وقد عززت المساعدات المقدمة في مناطق مختلفة وخاصة تلك التي تعاني من أزمات إنسانية مثل سوريا والصومال ولاجئي الروهينغا، تأثير تركيا في مجال الدبلوماسية الإنسانية (Altunışık،2020). وبهذه الوسيلة، استطاعت تركيا التعبير عن ميزاتها في الساحة الدولية والتي لم تقتصر فقط على قوتها العسكرية والاقتصادية، بل أيضاً بقيمها الإنسانية والثقافية.

وفي حين أن الاستثمارات الخارجية والأنشطة الدولية لعالم الأعمال التركي تخدم هدف تركيا في أن تصبح لاعباً اقتصادياً عالمياً؛ يبرز أداءها في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وإدارة الهجرة كمؤشرات حاسمة تحدد سمعتها داخل المجتمع الدولي. فـعلى وجه الخصوص، تظهر سياسة اللاجئين وعناصر القوة الناعمة أن تركيا طورت نهجاً شاملاً لحل المشاكل الإقليمية والدولية (Larrabee & Lesser، 2018). وكل هذه العناصر تشير إلى أن تركيا وسعت رؤيتها للسياسة الخارجية من كونها موجهة نحو الأمن فقط إلى سعيها لأن تصبح طرفاً فعالاً في الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والثقافية.

2. تقييمات بحسب المناطق

تركيا دولة فاعلة تجعل تأثيرها محسوساً في مناطق جغرافية مختلفة بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي وعلاقاتها التاريخية ونهجها المتعدد الأوجه في السياسة

الخارجية (Hale، 2013). والسياسات التي تنتهجها تركيا فيما يتعلق بالأمن القومي والنفوذ السياسي والمكاسب الاقتصادية في منطقة جغرافية واسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى البلقان والقوقاز، ومن شرق المتوسط وبحر إيجة إلى إفريقيا وآسيا، تجعل أهمية البلاد على الصعيد العالمي أكبر من أي وقت مضى. ومما لا شك فيه أن النزاعات المستمرة في هذه المناطق الجغرافية، والمنافسة القائمة على الطاقة والتجارة، والتراث التاريخي والثقافي وديناميكيات التحول في النظام الدولي، تدفع تركيا إلى تنويع وتحديث سياساتها الإقليمية (Larrabee & Lesser، 2018).

وفي هذا النص، ستُدرس السياسة الخارجية التركية الحالية على أساس إقليمي، مع التركيز على التطورات الميدانية والعوامل المؤثرة على مراحل اتخاذ القرار. وتقدم مقاربات تركيا الأمنية في الشرق الأوسط، وروابطها التاريخية في البلقان والقوقاز، والنزاعات حول مناطق الصلاحية البحرية في شرق البحر المتوسط وبحر إيجة، بالإضافة إلى مبادراتها الدبلوماسية والاقتصادية في إطار الانفتاح على إفريقيا وآسيا، إطاراً متعدد الأبعاد للعلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن وجود قوى عالمية أو إقليمية مثل إيران وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يدفع تركيا إلى تنفيذ إستراتيجيات مختلفة لتحقيق التوازن والتنافس في سياستها الخارجية متعددة الاتجاهات (Robins، 2003).

أولاً: الشرق الأوسط

منطقة الشرق الأوسط كانت دائماً أحد المحاور الرئيسية في السياسة الخارجية التركية، لأنها البيئة الجغرافية الأقرب لها. وبالنظر إلى البحث عن الاستقرار في سوريا والعراق، وقضية أمن الحدود، والمنافسة على النفوذ الإقليمي مع إيران، والتوترات الإسرائيلية الفلسطينية، فإن مبادرات الوساطة التركية في هذه المنطقة تعدّ أولوية لا غنى عنها بالنسبة لأنقرة (Altunışık، 2020).

A. البحث عن الاستقرار في سوريا والعراق وأمن الحدود

تشكل سوريا والعراق كدولتين متجاورتين أهمية حيوية بالنسبة للأمن القومي التركي. فالحرب الداخلية السورية التي بدأت في عام 2011، أثّرت بشكل كبير على السياسة الخارجية والداخلية لتركيا، وعلى قضايا مثل مكافحة الإرهاب، وتدفق اللاجئين، وأمن الحدود. ودخلت تركيا في تعاون وتنافس على مستويات مختلفة مع حلفائها الغربيين والقوى الإقليمية مثل روسيا وإيران (Önış، 2020). فـوجود العناصر المسلحة، وخاصة تنظيم داعش و«بي واي دي/ واي بي جي»، دفع تركيا إلى القيام بعمليات خارج حدودها وبذل الجهود لإنشاء منطقة آمنة. وقد مكنت عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام تركيا من اتخاذ موقف رادع ضد التنظيمات الإرهابية المتواجدة داخل الأراضي السورية (Hale، 2013).

أما العراق؛ فقد دفعت الحقبة التي انتشر فيها تنظيم داعش في مدينة الموصل، تركيا على اتخاذ تدابير فعّالة على المستوى العسكري والاستخباراتي. وهنا يجب الإشارة إلى أن العلاقات بين حكومة إقليم كردستان العراق وتركيا تتميز بالتوترات أحياناً وإقامة مشروعات التعاون الاقتصادي في أحيانٍ أخرى. ويعد الوجود التركماني في الموصل وكركوك ومعسكرات تنظيم «بي كي كي» الإرهابي في شمال العراق من القضايا ذات الأولوية بالنسبة لأمن الحدود التركية (Larrabee & Lesser، 2018). وكذلك فإن التعاون في مجال الطاقة مع العراق، وخطوط الأنابيب والممرات التجارية، مرتبط بشكل مباشر بإستراتيجية تركيا الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد الإقليمي.

وتدعم تركيا المبادرات الدبلوماسية على المنصات الدولية لإزالة حالة على عدم الاستقرار في كل من سوريا والعراق. ومشاركة تركيا في مسار أستانا ومحادثات جنيف ومساهماتها في منظمات المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة، تشير إلى سعي أنقرة للمساهمة في حل المشكلة في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف (Robins، 2003).

B. العلاقات مع إيران والصراع على النفوذ الإقليمي

تُعد تركيا وإيران من أهم اللاعبين الإقليميين، وتشتهران بأنماط تاريخية تجمع بين التنافس والتعاون. وعلى الرغم من البرنامج النووي الإيراني، والمواقف المختلفة بين أنقرة وطهران تجاه الحرب الداخلية السورية، والصراع على النفوذ الإقليمي الذي يخلق أحياناً توترات في العلاقات بين البلدين، فإن المصالح الاقتصادية الثنائية والعلاقات في مجال الطاقة تدفع الطرفين إلى إبقاء قنوات الحوار مفتوحة (Hale، 2013). وتظهر التجارة الثنائية وتجارة الغاز الطبيعي، أن تركيا تسعى إلى تحقيق توازن إستراتيجي مع إيران.

وبالتزامن مع هذا الوضع، فإن النفوذ الإيراني المتزايد في دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن، يخلق مخاطر وفرصاً جديدة في معادلة القوة الإقليمية بالنسبة لتركيا (Altunışık،2020). وفي بعض الفترات التي دعمت فيها تركيا مبادرات الوساطة في المشاكل التي تواجهها إيران مع العالم الغربي، اضطرت إلى تبني موقف أكثر حذراً تجاه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على طهران (Larrabee & Lesser، 2018). وفي هذا السياق، تسعى السياسة الخارجية التركية إلى الحفاظ على مجالات التعاون مع إيران، وفي الوقت نفسه تبذل جهوداً لإقامة علاقة متوازنة مع المجتمع الدولي.

C. التوتر الإسرائيلي-الفلسطيني ومحاولات الوساطة التركية

عندما يتم الحديث عن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فإن إحدى المشكلات الأساسية التي تتبادر إلى الأذهان، هي القضية الإسرائيلية الفلسطينية. ورغم أن تركيا كانت قريبة مدافعة عن القضية الفلسطينية منذ عقود، فإنها تحافظ أيضاً على علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل (Robins، 2003). وبالرغم من توتر العلاقات بين البلدين (تركيا وإسرائيل) في أعقاب التطورات المؤلمة مثل حادثة سفينة «مافي مرمرة» التي وقعت عام 2010، فإن هذه العلاقات تنتعش بين الحين والآخر من خلال مبادرات التطبيع

الدبلوماسي. وفي حين تقدم تركيا المساعدات الإنسانية والدعم الدبلوماسي للشعب الفلسطيني، فإنها تحرص على عدم إغلاق مجالات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع الجانب الإسرائيلي بشكل كامل (Hale، 2013).

وفي هذا السياق، تحاول تركيا أن تضع نفسها كوسيط إقليمي ودولة تُسيّر الحوار (Altunışık، 2020). وتبرز الميّزة التركية هذه خصوصاً في الأوقات التي تتعثر فيها وساطة الولايات المتحدة، حيث تتقدم أنقرة باقتراحات تعد بمنزلة قنوات بديلة للحوار. لكن توازن القوى في المنطقة وعمليات التطبيع بين دول الخليج وإسرائيل ووضع إيران، يحدّ من تأثير تركيا في هذه المنطقة. ومع ذلك، تهدف تركيا إلى الحفاظ على تأثيرها السياسي في الشرق الأوسط من خلال استحضار القضية الفلسطينية إلى جدول أعمال المنصات الدولية (Öniş،2020).

ثانياً: البلقان والقوقاز

سياسة تركيا تجاه البلقان والقوقاز تتميز بهيكل متعدد الطبقات، يتشكل من الإرث التاريخي والتفاعل الثقافي والموقع الجيوسياسي. فالماضي العثماني للمنطقة، والانتماءات العرقية والدينية، والبيئة الأمنية الجديدة التي نشأت بعد الحرب الباردة، تحدد موقف تركيا في هذه المنطقة (Hale، 2013).

A. الموقف من الصراع بين أذربيجان وأرمينيا

إن أحد أهم القضايا الجيوسياسية في منطقة القوقاز هو الصراع الدائر بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم قرة باغ. فتركيا تعد بأذربيجان حليفاً وثيقاً انطلاقاً من مبدأ «أمة واحدة في دولتين» وتقيم تعاوناً وثيقاً معها في مجالات الطاقة والدفاع (Larrabee & Lesser، 2018). أمّا العلاقات الدبلوماسية مع أرمينيا فهي متقطعة بسبب المشاكل التاريخية وقضية اقليم قره باغ. وكان دعم تركيا لأذربيجان في حرب قره باغ الثانية عام 2020، أحد العوامل المؤثرة على توازن القوى في المنطقة. وكثيراً ما يتم التأكيد على أن

التكنولوجيا العسكرية والدعم الدبلوماسي الذي قدمته تركيا في هذه المرحلة لأذربيجان، لعب دوراً مهماً في المكاسب التي حققتها باكو على الأرض (Robins، 2003).

ومن ناحية أخرى، أدت جهود التطبيع، التي بدأت بعد الصراع، إلى خلق أجندة دبلوماسية متعددة الأبعاد بمشاركة جهات فاعلة مثل جورجيا وروسيا. فتركيا تدلي بخطابات داعمة للدبلوماسية من أجل ضمان السلام الدائم في المنطقة وفتح ممرات النقل. ويعد فتح المعابر الحدودية مع أرمينيا وتطبيع العلاقات الاقتصادية معها، من بين أهداف تركيا المتوسطة والطويلة الأمد في المنطقة (Altunışık،2020). لكن تحقيق هذه الأهداف يعتمد بشكل مباشر على حل الصراع في إقليم قرة باغ وإحلال السلام الدائم بين أرمينيا وأذربيجان.

B. التقارب التاريخي والثقافي مع دول البلقان ودعم مسيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

تعدّ البلقان بالنسبة لتركيا بوابة إلى القارة الأوروبية، وبقعة جغرافية ذات تراث تاريخي وثقافي قوي. ولهذا السبب، فإن الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في تلك المنطقة من بين المصالح الأساسية لتركيا (Hale، 2013). فالشريحة المسلمة الموجودة في البوسنة والهرسك وكوسوفو وشمال مقدونيا وألبانيا يمهد الأرضية اللازمة للتقارب الثقافي بين تركيا وهذه البلدان. ومن خلال وكالة تيكا، تقوم تركيا في تلك المناطق بأنشطة متنوعة مثل ترميم الآثار الثقافية ومشروعات المساعدات في مجال التعليم والصحة.

وفي ذات الوقت، تدعم تركيا مساعي دول البلقان الرامية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ويأتي هذا الدعم انطلاقاً من فكرة مفادها أن تعزيز الاستقرار في المنطقة وتكامل البلقان مع المؤسسات الأوروبية الأطلسية من شأنه أن يوفر أيضاً فوائد سياسية واقتصادية لتركيا (Müftüler-Baç،2019). فالدعم المقدم من أنقرة لعملية الاعتراف الدولي بكوسوفو أو المبادرات المتخذة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية في البوسنة والهرسك تساهم في تعزيز صورة تركيا باعتبارها «فاعلاً بنّاءً» في البلقان.

وإلى جانب كل ما ذُكر، فإن العلاقات الثنائية في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة بين تركيا وبعض دول البلقان تعود بمكاسب اقتصادية طويلة الأجل.

ومن بين القوى الأخرى التي تتنافس معها تركيا في البلقان روسيا والصين. ففي حين تعمل روسيا على إقامة علاقات وثيقة مع الدول التي تكثر فيها الهوية السلافية الأرثوذكسية وخاصة صربيا، فإن الصين تتوغل في المنطقة بمشاريع البنية التحتية والطاقة في إطار مبادرة «الحزام والطريق»؛ لذا فإن تركيا تسعى إلى الحفاظ على مكانتها في البلقان من خلال الاستخدام الفعال للأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، علاوةً على الروابط التاريخية والثقافية (Altunışık، 2020).

C. شرق المتوسط وبحر إيجة

منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة تعد نقطة تقاطع لقضايا عديدة مثل مناطق الاختصاص البحرية واحتياطيات الطاقة والقضية القبرصية وصراعات القوة الإقليمية. وهذه البقعة الجغرافية تعدّ من أكثر القضايا الحساسة والأولوية في السياسة الخارجية التركية (Hale، 2013).

الخلافات مع اليونان حول مناطق الاختصاص البحري

الخلاف حول مناطق الاختصاص البحري والجرف القاري بين تركيا واليونان يعدّ مشكلة طويلة الأمد. وفي بعض الأحيان، أدت قضايا مثل: السيادة على الجزر في بحر إيجة، ومساحة المياه الإقليمية، وإعلان المناطق الاقتصادية الخالصة، أدت إلى خلق توترات كانت تدفع البلدين إلى شفا الحرب (Robins، 2003). وكذلك أدت احتياطيات الهيدروكربون التي اكتُشِفت في شرق البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة، إلى تفاقم النزاعات حول مناطق الاختصاص البحري. وقد حاولت اليونان وقبرص (الإدارة القبرصية الرومية) إنشاء منصات مختلفة للتعاون في مجال الطاقة من خلال التعاون مع دول المنطقة مثل مصر وإسرائيل، وهذه المنصات كانت تستبعد تركيا (Larrabee & Lesser، 2018).

أما تركيا فقد أرسلت سفناً للأبحاث الزلزالية والتنقيب إلى منطقتها البحرية، وزادت من أنشطة قواتها البحرية ومبادراتها دبلوماسية، وذلك من أجل حماية حقوقها. والعقيدة المسمّاة بـ«الوطن الأزرق» يجسد خطاب تركيا بشأن حماية حقوقها السيادية في البحر (Altunışık، 2020). ورغم أن استئناف المحادثات الاستكشافية قد أحدث تخفيفاً مؤقتاً في التوترات بين البلدين، فإن الوصول إلى حل دائم للخلافات يعتمد على ما إذا كان الطرفان مستعدين لتقديم تنازلات بشأن مطالبهما في بحر إيجة وشرق المتوسط.

الأزمة القبرصية ودور تركيا في مفاوضات الأمم المتحدة

هناك قضية حساسة أخرى في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي الازمة القبرصية. فمنذ العملية العسكرية التي قامت بها تركيا في عام 1974، انقسمت الجزيرة إلى جمهورية شمال قبرص التركية والإدارة القبرصية الرومية في جنوب قبرص. تركيا هي الدولة الوحيدة التي تعترف بجمهورية شمال قبرص التركية وهي إحدى الدول الضامنة في الجزيرة (Hale، 2013). فيما تعترف أغلبية المجتمع الدولي بالإدارة القبرصية الرومية باسم «جمهورية قبرص». القضية القبرصية كانت موضوع مفاوضات طويلة الأمد بين شطري الجزيرة (الأتراك والروم) حول موضوعات مثل المساواة السياسية وحقوق الملكية وضمانات الأمن. وفي المفاوضات التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة، تتم مناقشة مقترحات «الفيدرالية» أو «حل الدولتين» (Robins، 2003).

وتؤكد تركيا على وجوب ضمان المساواة السياسية والاحتياجات الأمنية لجمهورية شمال قبرص التركية. وأن حصول الإدارة القبرصية الرومية في جنوب قبرص على عضوية الاتحاد الأوروبي نيابة عن الجزيرة بأكملها وقيامها بأنشطة استكشاف الهيدروكربون في شرق المتوسط واستبعادها لجمهورية شمال قبرص التركية عن هذه الأنشطة، تساهم في تعميق التوتر بين تركيا والإدارة القبرصية الرومية (Altunışık، 2020).

وفي حين تحمي تركيا حقوق ومصالح جمهورية شمال قبرص التركية في مفاوضات الأمم المتحدة، فإنها تتبنى أيضاً موقفاً منفتحاً تجاه الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل

سلمي. إلّا أن استخدام الجانب الرومي لميزة الاعتراف الدولي، التي يتمتع بها، ونشاطات الضغط، التي تقوم بها الإدارة الرومية داخل الاتحاد الأوروبي، من العوامل المهمة في بقاء أزمة الجزيرة بدون حل (Larrabee & Lesser، 2018).

D. الانفتاح على القارتين الإفريقية والآسيوية

أدى نهج «السياسة الخارجية متعددة الاتجاهات» الذي تنتهجه تركيا والذي اكتسب زخماً منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى التركيز على المناطق الواقعة خارج جغرافية الشرق الأوسط وأوروبا. وفي هذا الإطار، أصبح الانفتاح على القارتين الإفريقية والآسيوية جزءاً مهماً من هدف أنقرة في أن تصبح لاعباً فعالاً على المستوى العالمي.

شبكة دبلوماسية وعلاقات اقتصادية متنامية في إفريقيا

تعد إفريقيا إحدى المناطق التي أولتها تركيا أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة. وقد اتخذ هذا الاهتمام إطاراً مؤسسياً مع إعلان عام 2005 «عام القارة الإفريقية». وبعد ذلك تم إنشاء منصات مثل قمم التعاون التركي الإفريقي (Hale، 2013). وسرعان ما زاد عدد البعثات الدبلوماسية التركية في القارة وبدأ تقديم المساعدات الإنسانية والأنشطة التعليمية والثقافية من خلال مؤسسات مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) ووقف المعارف ومعهد يونس أمره. كما تركزت مشاريع الصحة والزراعة والبنية التحتية في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية، وقام القطاع الخاص التركي باستثمارات في مجالات مثل البناء والطاقة والاتصالات والخدمات المصرفية (Müftüler-Baç،2019).

وتتميز أنشطة تركيا في القارة الإفريقية بدبلوماسيتها في مجال المساعدات الإنسانية وأبعادها التجارية والاستثمارية. فقد قامت الشركات التركية الرائدة في قطاع البناء بتنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية في القارة السمراء. بالإضافة إلى ذلك، سهلت اتفاقيات التجارة الحرة المُبرمة مع الدول الإفريقية تصدير البضائع التركية إلى هذه الأسواق (A – tunışık، 2020). في المقابل، دعمت المواد الخام والمنتجات الزراعية المستوردة من

إفريقيا، القدرة الإنتاجية لتركيا. ويشكل هذا الترابط أحد العناصر الأساسية لاستراتيجية تركيا الرامية إلى إرساء وجود مستدام وطويل الأمد في إفريقيا (Öniş،2020).

ومن بين الدول التي تتنافس معها تركيا في القارة الإفريقية، الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الأوروبية. فالاستثمارات الصينية واسعة النطاق في البنية التحتية في القارة (في إطار مشروع مبادرة الحزام والطريق) وأنشطة التعاون العسكري التقني الروسية هناك، تساهم على تعقيد مساعي تركيا للتميز في القارة الإفريقية. إلا أن تركيز تركيا على المساعدات الإنسانية واستراتيجيتها المتمثلة في «الربح المتبادل» يخلق صورة إيجابية لأنقرة في نظر السكان المحليين (Robins، 2003).

تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الجمهوريات التركية

تقع الجمهوريات التركية غالبها في منطقة آسيا الوسطى، وترتبط مع تركيا بروابط تاريخية ولغوية وثقافية وثيقة. وقد نالت دول مثل أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزيا وأوزبكستان وتركمانستان استقلالها مع انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991. واكتسبت العلاقات التركية مع هذه الدول بعداً مهماً في السياسة الخارجية التركية (Larrabee & Lesser، 2018). واستندت هذه العلاقات في بادئ الأمر إلى الخطاب الثقافي المشترك المتمثل في مقولة «من الأدرياتيك إلى سور الصين العظيم»، لكنها توسعت مع مرور الزمن لتشمل مجالات الاقتصاد والطاقة والدفاع.

وقد أدت ممرات الطاقة (نفط بحر قزوين والغاز الطبيعي) والاتفاقيات التجارية ومشروعات الاستثمار المتبادلة إلى زيادة نفوذ تركيا في آسيا الوسطى (Hale، 2013). وتهدف الهياكل المؤسسية مثل المجلس التركي (الذي أصبح اليوم منظمة الدول التركية) إلى تعميق التعاون السياسي والاقتصادي بين العالم التركي. وتُنفذ -عبر هذه الهياكل المؤسسية- برامج (الجامعات المشتركة، والمنح الدراسية، ومعاهد اللغات) في مجال التعليم والثقافة؛ وبذلك يتم إنشاء رابط ثقافي بين الأجيال.

وبالتزامن مع سعي تركيا على تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، فإن أنقرة تأخذ في عين الاعتبار أيضاً تأثير العمالقة الإقليميين مثل روسيا والصين. فالروس يرون منطقة آسيا الوسطى على أنها منطقة نفوذها التقليدي، فيما تقوم الصين هناك باستثمارات كبيرة في البنية التحتية والطاقة من خلال مشروع الحزام والطريق (Alt –nışık، 2020). لذا، فإن تركيا تعمل على زيادة وجودها في آسيا الوسطى، وتسعى، في الوقت ذاته، لتطوير نهج دبلوماسي من أجل إيجاد مجالات للتعاون بدلاً من الصراع مع روسيا والصين (Öniş،2020).

موقع تركيا في مشروع الحزام والطريق الصيني

يعد مشروع «الحزام والطريق» الصيني مبادرة واسعة النطاق تهدف إلى ربط طرق التجارة البرية والبحرية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. وتعتبر تركيا إحدى نقاط العبور المهمة لهذا المشروع بفضل موقعها الاستراتيجي كجسر بين آسيا وأوروبا (Hale، 2013). وتتيح الطرق البرية والسكك الحديدية المسماة بالممر الأوسط الذي يمر عبر تركيا، للبضائع الصينية الوصول إلى أوروبا بشكل أسرع وبتكلفة أقل. وهذا الوضع يخلق لتركيا فرصة تطوير بنيتها التحتية اللوجستية والنقل والحصول على حصة اقتصادية من ممرات العبور (Müftüler-Baç،2019).

إن مشاركة تركيا في مشروع الحزام والطريق، قد تؤثر ايضاً على علاقات أنقرة مع جهات فاعلة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ففي حين أن الغرب يشعر بالقلق إزاء النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي المتزايد للصين على الصعيد العالمي، فإن تركيا تُبقي خيار التعاون والمشاركة في المشروع على الطاولة بما يتماشى مع مصالحها القومية (Altunışık، 2020). وعلى نحو مماثل، فإن روسيا تتنافس مع الصين في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. لذلك، يجب على تركيا، التي تحاول الاستفادة من مشروع الحزام والطريق، أن تنظر في علاقاتها مع روسيا وحلفائها الغربيين في إطار سياسة التوازن (Öniş، 2020).

استراتيجية متعددة الأبعاد

وتركّزت السياسة الخارجية التركية في عام 2024 على رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد تمتد من الجغرافيا المجاورة إلى المناطق البعيدة. ففي حين يظل البحث عن الاستقرار في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب من أولويات السياسة الخارجية لتركيا، فإن العلاقات المتوازنة مع إيران ومحاولات الوساطة في التوترات الإسرائيلية الفلسطينية تشكل أهمية بالغة لحفاظ تركيا على نفوذها الإقليمي (Hale، 2013). وإن الروابط التاريخية والثقافية والتوازنات الجيوسياسية الجديدة في البلقان والقوقاز تقدّم ديناميكيات يمكن أن تزيد أو تحد من نفوذ تركيا في المنطقة. وإن النزاعات المتعلقة بمناطق الاختصاص البحري في شرق المتوسط وبحر إيجة وقضية قبرص، تتطلب من تركيا مواصلة جهودها للدفاع عن حقوقها بموجب القانون الدولي (Robins، 2003).

ويشكل الانفتاح على القارتين الإفريقية والآسيوية مثالاً ملموساً يعكس رؤية تركيا على نطاق عالمي. فـزيادة عدد البعثات الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية ومشاريع التنمية والشراكات التجارية في القارة الإفريقية، تجعل من تركيا طرفاً فعالاً في القارة. كما أن تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية مع الجمهوريات التركية يستند إلى الإرث المشترك من اللغة والتاريخ، بالإضافة إلى مشاريع الطاقة والتجارة (Müftüler-Baç، 2019). وكذلك فإن تعزيز مكانة تركيا في إطار مشروع الحزام والطريق الصيني يوفر للبلاد فرصاً استراتيجية في مجالات الخدمات اللوجستية والتجارة والاستثمار، ويزيد الحاجة إلى سياسة متوازنة في البيئة الدولية التي تشكلها المنافسة بين القوى العظمى (Altunışık،2020).

وتتشكل سياسات تركيا تجاه هذه المناطق على أساس تقاطع المصالح الوطنية والمخاوف الأمنية والفرص الاقتصادية والروابط التاريخية والثقافية. وبفضل سياستها الخارجية متعددة الاتجاهات، تهدف أنقرة إلى توسيع نطاق نفوذها على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال تقييم فجوات القوة والفرص الاقتصادية التي تنشأ في مناطق جغرافية مختلفة،

مع الحفاظ على علاقاتها مع حلفائها التقليديين مثل الناتو والاتحاد الأوروبي (La rabee & Lesser، 2018). ومعلوم أن التوترات الجيوسياسية وديناميكيات السياسية المحلية ومواقف المؤسسات الدولية تحدد أيضاً الفرص والتحديات التي تواجهها تركيا أثناء تنفيذ استراتيجياتها في السياسة الخارجية.

3. الأساليب والأدوات الدبلوماسية

اكتسبت سلسلة من الأساليب والأدوات التي تتجاوز تلك المتّبعة في العلاقات بين الدول الكلاسيكية أهمية متزايدة في السياسة الخارجية التركية (Hale، 2013). وتساهم الدبلوماسية العامة والدبلوماسية الاقتصادية وأنشطة الوساطة في توسيع قدرة تركيا على زيادة قوتها الناعمة على الساحة الدولية واكتساب المكانة وإنتاج حلول متعددة الأطراف للمشاكل. هذه الأساليب تدمج المزايا التاريخية والثقافية والجغرافية لتركيا في الدبلوماسية، ومن جهة أخرى توفر للبلاد فرصًا ومسؤوليات جديدة من خلال مشاركتها النشطة في مؤسسات الحوكمة العالمية (Altunışık، 2020).

وسيتناول هذا القسم كيفية تأثير الدبلوماسية العامة على صورة تركيا الدولية وتفاعلها الثقافي. ومن ثم سيتم مناقشة أهمية اتفاقيات التجارة الحرة ومشاريع الاستثمار والمساعدات التنموية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية. وأخيرا، سيتم دراسة جهود تركيا لحل المشاكل وبناء سمعتها في المنصات المتعددة الأطراف من خلال النظر إلى أنشطة الوساطة والأدوار النشطة التي تقوم بها في المنظمات الدولية.

أولاً: الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة

الدبلوماسية العامة هي العملية التي تعبّر بها الدول عن نفسها وتخلق نفوذاً لها في البيئة الدولية، ليس من خلال إقامة علاقات مع الحكومات فقط، بل من خلال التفاعل المباشر مع الشعوب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومراكز الفكر (Nye، 2004; R bins، 2003). ولقد أولت تركيا أهمية كبيرة للدبلوماسية العامة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبرزت عناصر القوة الناعمة في سياستها الخارجية.

ومن أبرز ركائز الدبلوماسية العامة نشر المؤسسات الثقافية واللغوية والترويج للقيم الثقافية التركية للعالم الخارجي من خلال هذه المؤسسات (Hale، 2013). ويعدّ معهد يونس إمره أحد المؤسسات الرائدة في هذا المجال، حيث يعمل المعهد على تعزيز اللغة والثقافة والفنون التركية على المستوى الدولي. ويقوم بتقريب العديد من الطلاب والباحثين من تركيا عبر مراكزه في بلدان مختلفة (Müftüler-Baç، 2019).

وعلاوة على ذلك، فإن المدارس والمؤسسات التعليمية التي تم افتتاحها في مناطق جغرافية مختلفة من خلال وقف المعارف، تمكّن تركيا من إنشاء استراتيجية تفاعل طويلة الأمد. وتساهم هذه الأنشطة في مجالات اللغة والثقافة في إحياء الروابط التاريخية والإرث الجيو ثقافي لتركيا، ما يبرز عملية «بناء الهوية» المتوافقة مع أهداف السياسة الخارجية (Altunışık، 2020)..

وفي نطاق الدبلوماسية العامة، تعدّ وسائل الإعلام ومراكز الفكر أيضاً من الجهات الفاعلة والمهمة. وتحاول تركيا عكس وجهة نظرها للرأي العام العالمي من خلال القنوات التلفزيونية الدولية مثل «TRT World» والخدمات الإخبارية المتعددة اللغات لوكالة الأناضول (Robins، 2003). وتهدف هذه المؤسسات إلى كسر أحادية الجانب في تدفق المعلومات من خلال إبراز وجهة النظر التركية حيال الأزمات الإقليمية والأحداث الدولية إلى الواجهة.

ومن ناحية أخرى، تساهم التعاونات مع مؤسسات الفكر والمنظمات غير الحكومية في تقديم أفكار لعملية صنع السياسة الخارجية التركية وزيادة ظهور البلاد على المنصات الدولية (Larrabee & Lesser، 2018). فعلى سبيل المثال، تتم دعوة الخبراء الأجانب إلى تركيا من خلال ورش عمل أو جلسات نقاش أو ندوات مختلفة؛ وبهذه الطريقة، يتم إبقاء قنوات الحوار مفتوحة ويتم تطوير علاقات تعاون طويلة الأمد (Hale، 2013).

ثانياً: الدبلوماسية الاقتصادية

الدبلوماسية الاقتصادية تعني التكامل بين أدوات السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية وأهداف التنمية. وسعت تركيا، خلال الأعوام العشرة الأخيرة على وجه التحديد، إلى زيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي والإقليمي من خلال دمج أنشطتها الاقتصادية والتجارية بالأدوات الدبلوماسية (Altunışık، 2020).

وبالإضافة إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، تحاول تركيا تنويع تجارتها الخارجية من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف مع مختلف البلدان (Müftüler-Baç، 2019). وإن الوصول إلى أسواق جديدة في مناطق مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وإفريقيا، يسمح لتركيا بتوسيع حجم صادراتها واستثماراتها. وبفضل هذه الاتفاقيات، تتمكّن الشركات التركية القيام بأنشطة التجارة في مناطق جغرافية مختلفة دون مواجهة عوائق جمركية؛ وهذا من شأنه أن يعزز الشبكة الاقتصادية الدولية لتركيا.

وعلى نحو مماثل، فإن اتفاقيات الاستثمار واتفاقيات منع الازدواج الضريبي تساهمان في تسهيل أنشطة رجال الأعمال الأتراك في الخارج ويخلقان أساساً قانونياً مناسباً لجذب رأس المال الأجنبي إلى تركيا (Hale، 2013). وفي هذا السياق، تبحث تركيا عن فرص التعاون مع مختلف المستثمرين العالميين بهدف أن تصبح خطاً للتجارة العابرة وقاعدة إنتاج إقليمية.

ويتجلى البُعد الآخر للدبلوماسية الاقتصادية من خلال وكالات التنمية ومؤسسات التمويل المدعومة من الدولة. حيث تشجع تركيا المستثمرين الأجانب على العمل في مدن ومناطق مختلفة من خلال استخدام وكالات التنمية الخاصة بها على نطاق إقليمي (R – bins، 2003). وفي هذا الصدد، يعد بنك التصدير والاستيراد التركي أداة مهمة لقيامه بوظيفة تمويل الصادرات وتوفير القروض للمقاولين الأتراك في المشاريع الخارجية. وبهذه الوسيلة، يمكن للشركات التركية أن تحظى بمكانة مميزة في ظل ظروف المنافسة

الدولية (Larrabee & Lesser، 2018).

ومن ناحية أخرى، تعمل الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) على توسيع النفوذ الاقتصادي والإنساني لتركيا من خلال قيامها بمشاريع التنمية والمساعدات الإنسانية. وتساهم تيكا في تلميع صورة تركيا وجعلها «فاعل بنّاء» في مناطق جغرافية واسعة تمتد من إفريقيا إلى البلقان، ومن آسيا الوسطى إلى أمريكا اللاتينية، من خلال مشاريعها في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية والزراعة (Altunışık، 2020). وفي غالب الأحيان تؤدي هذه المساعدات إلى زيادة التعاون الاقتصادي مع البلدان المعنية، وتكمل عناصر القوة الناعمة التركية في الدبلوماسية الاقتصادية (Hale، 2013).

ثالثاً: الوساطة والمنظمات الدولية

الجزء الثالث لأدوات وأساليب السياسة الخارجية التركية، يتمثّل في مبادرات الوساطة التي تقوم بها أنقرة وأدوارها النشطة في المنظمات الدولية (Larrabee & Lesser، 2018). ومما لا شك فيه أن تأسيس السّمعة على المنصات متعددة الأطراف يتطلب من تركيا، أن تقدّم مساهمات بنّاءة في حل المشكلات العالمية إلى جانب حماية مصالحها الوطنية. وتُعتبر المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الدول التركية، بمثابة منصات دبلوماسية مهمة لتركيا (Hale، 2013). وإن العضوية غير الدائمة لتركيا في مجلس الأمن الدّولي، مكّنت أنقرة من المشاركة بشكل أوثق في إدارة الأزمات العالمية وعمليات حفظ السلام. وقد زادت تركيا من حضورها على الساحة الدولية من خلال تقديم مساهمات عسكرية في مهام قوة حفظ السلام ولعب دور فعال في عمليات المساعدات الإنسانية (Robins، 2003).

وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن تركيا تعزز نفوذها الإقليمي في جنوب القوقاز والبلقان من خلال اتخاذ مبادرات من شأنها إحلال الاستقرار وحل النزاعات في تلك المناطق.

ومن خلال منظمة التعاون الإسلامي، تسعى تركيا إلى القيام بأدوار نشطة في مسائل مثل القضية الفلسطينية وكراهية الإسلام ومشاريع المساعدات الإنسانية المدرجة على جدول أعمال العالم الإسلامي (Altunışık، 2020). كما تُعدّ منظمة الدول التركية أيضاً إطاراً مؤسسياً يبرز كأداة لتعزيز التفاعل الثقافي والسياسي والاقتصادي لتركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.

إن الوساطة والدبلوماسية المتعددة الأطراف تساعدان تركيا على تلميع صورتها الدولية في إطار القوة الناعمة (Öniş، 2020). وخلال السنوات الأخيرة بذلت تركيا جهود الوساطة بين الأطراف التي تشهد علاقاتها توترات كبيرة، مثل إسرائيل وسوريا، والبوسنة والهرسك وصربيا، وأفغانستان وباكستان، وهذه الوساطة كانت ملفتة للانتباه. وبالرغم من أن جهود الوساطة التي قامت بها تركيا لم تسفر كلها عن سلام دائم، فإن هذه المبادرة ساعدت تركيا باعتبارها «سفيرة للنوايا الحسنة» على اكتساب مكانة مرموقة على الساحة الدولية وزادت ثقلها الدبلوماسي (Larrabee & Lesser، 2018).

وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت تركيا أنها صاحبة رأي وكلمة في القضايا الإقليمية والعالمية من خلال دورها النشط في تشكيلات اقتصادية وسياسية مهمة مثل مجموعة العشرين ومجموعة الثماني النامية. وتُعتبر تركيا من الدول البارزة في قضايا مثل تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة وأزمات اللاجئين التي تشغل جدول الأعمال الدولي، وتعتمد لحل هذه المشاكل، خطابا يؤمن بفعالية آليات التعاون متعدد الأطراف (Müftüler-Baç، 2019). وبهذه الطريقة، تدافع تركيا عن مصالحها القومية في المنصات المتعددة الأطراف، وتحصل على فرصة لتصبح «شريك الحل» للمشاكل العالمية.

4. التقييم والتوقعات المستقبلية

A. الفرص والمخاطر

الجغرافيا التي تقع فيها تركيا تحتوي في كثير من الأحيان على «فراغ في السلطة» بسبب التحوّلات السياسية في مناطق مثل الشرق الأوسط والقوقاز وإفريقيا والبلقان وشرق البحر الأبيض المتوسط (Larrabee & Lesser، 2018). ويُتاح لتركيا فرصة لعب دورٍ نشط في هذه المناطق التي تضعف فيها سلطة الدولة أو تتشكل فيها موازين قوى جديدة، من خلال مراعاة مصالحها الأمنية والاقتصادية. ورغم أن حالة عدم الاستقرار السائدة في سوريا والعراق تضيف ثقلاً إلى أجندة تركيا المتعلقة بأمن الحدود ومكافحة الإرهاب، فإن المشروعات والمبادرات الدبلوماسية التي يمكن للشركات التركية القيام بها في إعادة إعمار هذه المناطق مستقبلاً، قد تخلق فرصاً جديدة لتركيا (Altunışık، 2020).

ومن جانب آخر، فإن تنوّع طرق التجارة بين آسيا وأوروبا وتنفيذ مشروع «الحزام والطريق» الصيني يتزامن مع رؤية تركيا بشأن «الممر الأوسط» ويقدم لتركيا مزايا استراتيجية في مجال الخدمات اللوجستية (Hale، 2013). وإن الاستثمارات في مشاريع السكك الحديدية والطرق السريعة من شأنها أن تحول تركيا إلى مركز عبور إقليمي، وهذا الأمر سيؤدي إلى توسيع نطاق النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي للبلاد. وإضافةً إلى ذلك، فإن احتياطيات الهيدروكربون المحتملة ومشاريع خطوط أنابيب الطاقة في شرق المتوسط، قد تدعم أمن الطاقة والنمو الاقتصادي في تركيا. وإذا تمت إدارة النزاعات السياسية حول تقاسم هذه الموارد في إطار الدبلوماسية والقانون الدولي، فمن الممكن أن يكون ذلك مصدر دخل ونفوذ لتركيا (Robins، 2003).

وإلى جانب الفرص، هناك أيضاً عوامل خطر كبيرة بالنسبة لتركيا. وتأتي التوترات الجيوسياسية في مقدمة هذه المخاطر؛ فاستمرار تأثيرات الحرب الداخلية السورية والفشل في تحقيق الاستقرار الكامل في العراق والتوترات الناجمة عن العقوبات الأمريكية

على إيران، والتحركات الروسية في المنطقة، تعتبر من بين العوامل التي قد تهدد المصالح الأمنية والاقتصادية لتركيا (Öniş، 2020). وعلاوة على ذلك، فإن الخلافات بشأن مناطق الاختصاص البحري في شرق المتوسط والتوترات مع اليونان وإدارة قبرص الرومية، تؤثر بشكل مباشر على السياسة الإقليمية لتركيا.

وعلى نطاق عالمي، قد تؤدي التقلبات الاقتصادية والحروب التجارية والتعثرات في سلاسل التوريد وتقلبات الأسواق المالية، إلى خلق حالة من الهشاشة في البلدان النامية مثل تركيا (Müftüler-Baç، 2019). وكذلك فإن التقلبات في أسعار الصرف والتضخم والديون الخارجية، قد تعيق إستراتيجية النمو التي تعتمد على التصدير في تركيا. ولهذه الأسباب، فإن الاستقرار الذي ستظهره تركيا في سياستها الخارجية له أهمية بالغة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد وكسب صفة الشريك الموثوق به في الاتفاقيات التجارية (Altunışık، 2020).

B. مقترحات بشأن الإستراتيجية المستدامة

تبنّت تركيا منذ فترة طويلة نهج «السياسة الخارجية متعددة الأبعاد»، وفي هذا السياق، يقوم بتوازن علاقاتها مع قوى عالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين؛ وتتبع سياسة الانفتاح على أسواق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز والأسواق الإفريقية والآسيوية (Hale، 2013). ومن أجل جعل هذا النهج مستداما، لا بد من تعزيز الهياكل المؤسسية. وإن زيادة عدد المكاتب الإقليمية المتخصصة داخل وزارة الخارجية وتعزيز المساهمة الأكاديمية والفكرية، يمكن أن يساعد في تقليل تأثير التقلبات قصيرة الأجل على السياسة الخارجية التركية (Robins، 2003). علاوة على ذلك، تلعب الآليات التي تضمن التنسيق بين مؤسسات الدولة دوراً مهما في تنفيذ السياسة الخارجية ضمن إطار متكامل.

وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع المشاركة الفعالة للجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الجامعات ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص، في السياسة

الخارجية (Larrabee & Lesser، 2018). وبهذا يمكن الحصول على مساهمة الأفكار والخبرات المختلفة في مراحل صنع القرار، الأمر الذي يساعد تركيا على اتخاذ خطوات أكثر مرونة واستباقية في السياسة الخارجية.

إن السياسة الخارجية الناجحة يمكن أن تتحقق من خلال الاستخدام المتناغم للأدوات المختلفة؛ فإذا تم التخطيط للمبادرات الدبلوماسية والاستثمارات الاقتصادية والسياسات الدفاعية والأنشطة الثقافية بشكل منفصل عن بعضها البعض، فقد لا يتم تحقيق النتائج المرجوة على المدى الطويل (Altunışık، 2020). ولهذا، ينبغي على تركيا أن تخطط لتواجد المؤسسات الإنسانية والثقافية مثل تيكا ووقف المعارف، كما تخطط لاستثمارات القطاع الخاص والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية وشبكة التمثيل الدبلوماسي بشكل متكامل في انفتاحها على القارة الإفريقية.

وعلى نحو مماثل، فإن تنسيق العمليات العسكرية وسياسات المساعدات الإنسانية وجهود الوساطة الدبلوماسية في الشرق الأوسط؛ يمكّن تركيا من خلق تأثير متزامن على الأرض وفي طاولة التفاوض (Önış، 2020). ويُعدّ هذا التكامل والتناغم ضرورياً لتحويل المكاسب العسكرية قصيرة الأجل إلى استقرار طويل الأمد، ودمج المصالح الاقتصادية مع المبادرات الدبلوماسية، وكذلك فيما يتعلق بالعلاقات مع العالم الغربي، فإن تنظيم أجندات الصناعات الدفاعية والتجارة وحقوق الإنسان بطريقة مكمّلة لبعضها البعض، من شأنه أن يعزز موقف تركيا داخل هذا التكتّل.

في هذه البقعة الجغرافية، التي تكثر فيها الأزمات الإقليمية والتوترات الجيوسياسية، تستطيع تركيا حماية مصالحها القومية ورفع شأنها في المنصات الدولية من خلال دور الوساطة وزيادة قدرتها على إدارة الأزمات (Larrabee & Lesser، 2018). سيما أن تركيا قامت في الماضي بالتوسط من أجل حل قضايا عالقة مثل الخلاف الإسرائيلي-السوري، والمشاكل بين أفغانستان وباكستان وكذلك بين البوسنة والهرسك وصربيا. ولعبت أدواراً فعالة في منظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في

أوروبا ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الدول التركية (Robins، 2003).

ومن أجل تحقيق الاستمرارية والنجاح لمثل هذه المبادرات، ينبغي تشجيع كوادر الدبلوماسيين على التخصص في مجالات متنوعة تحليل الصراعات والمصالحة وبناء السلام (Müftüler-Baç، 2019). وبالإضافة إلى ذلك، من المهم تدريب الدبلوماسيين الذين يمكنهم التواصل مع الثقافات والمجموعات العقائدية المختلفة والذين لديهم الكفاءة في اللغات والقانون الدولي. وإن إشراك منظمات المجتمع المدني في مبادرات السلام والوساطة يمكن أن يساعد الجهات الفاعلة غير الحكومية على إنشاء الأرضية الموثوقة في مناطق الصراع (Altunışık، 2020).

وتسعى تركيا، من خلال موقعها الجيوسياسي وإرثها التاريخي ونهج السياسة الخارجية متعدد الأبعاد الذي تبنته في الآونة الأخيرة، إلى ترسيخ مكانة فريدة لها في العلاقات الدولية. هذه المكانة تتيح لتركيا الاستفادة من فراغات القوة الإقليمية وطرق التجارة الجديدة واتفاقيات الطاقة، وكيفية التعامل مع مخاطر عدّة مثل التوترات الجيوسياسية والتقلبات الاقتصادية العالمية (Hale، 2013). من أجل سياسة خارجية مستقرة ومستدامة، فإن إضفاء الطابع المؤسسي وتنسيق الأدوات وتطوير قدرات الوساطة أمر لا غنى عنه (Robins، 2003).

وإن إدارة الأبعاد الأمنية والاقتصادية والدفاعية والثقافية والإنسانية للسياسة الخارجية ككل، قد تمكّن تركيا من اتخاذ خطوات من شأنها تعزيز مكانتها الدولية (Müftüler-Baç، 2019). والحفاظ على المعايير الديمقراطية وسيادة القانون في السياسة الداخلية سيكون له تأثير إيجابي على العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية، وسيخلص انطباع «الشريك موثوق به» لدى النظام العالمي (Öniş، 2020). باختصار، يبدو أن نجاح تركيا في المرحلة المقبلة يعتمد على الإصلاحات المؤسسية الدائمة بقدر ما يعتمد على المناورات السريعة وتبني فهم متعدد الأبعاد للدبلوماسية ومهارات إدارة الأزمات (Altunışık، 2020).

الخاتمة

عندما نتمعّن في الإطار العام للسياسة الخارجية التركية في عام 2024، نجد أن عوامل مثل مخاوف الأمن القومي وعدم الاستقرار الإقليمي والمنافسة بين القوى العالمية تأتي في مقدمة الأولويات. ونظراً لموقعها الجيوسياسي وإرثها التاريخي، تسعى تركيا من ناحية إلى تلبية متطلبات التحالفات الغربية التقليدية، وتسعى، من ناحية أخرى، إلى تطوير علاقات متعددة الاتجاهات مع مناطق جغرافية مختلفة مثل روسيا والصين وإفريقيا وآسيا الوسطى. وتبرز قضايا أمن الحدود ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، ومناطق الاختصاص البحري وموارد الطاقة في شرق المتوسط وبحر إيجة، والروابط التاريخية والعناصر العرقية في البلقان والقوقاز، والمبادرات الاقتصادية والدبلوماسية في إفريقيا وآسيا، كقضايا ومواضيع مهمة تحدّد ملامح أجندة السياسة الخارجية لتركيا.

وهـذا الفهم الشامل والمتعدد الطبقات للسياسة الخارجية لا يوفر لتركيا فرصاً فحسب، بل يجلب معه مخاطر جديدة. وإن تصميم الأدوات الأمنية والاقتصادية والدفاعية والإنسانية والثقافية بطريقة تدعم بعضها البعض، يحمل معه إمكانات لتعويض نقاط الضعف الحالية. وإن حفاظ تركيا على عضويتها في حلف الناتو، وتحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، والبحث عن الدبلوماسية الاقتصادية في أسواق إفريقيا وآسيا، والحملات المحلية في الصناعات الدفاعية، والدبلوماسية العامة التي تُنفّذ عبر القوة الناعمة؛ هي مؤشرات ملموسة على سعي تركيا لاعتماد موقف «فعال ولكن مرن» في سياستها الخارجية.

ومن ناحية أخرى، فإن ازدياد المنافسة بين القوى العظمى وتشابك المشاكل الإقليمية، يتطلبان المزيد من التطوير المؤسسي لقدرات تركيا في إدارة الأزمات والوساطة. وإن النهج الذي ينص على أخذ زمام المبادرة في الصراعات الإقليمية وتنويع خطوط الطاقة والتجارة وإعطاء أهمية لمبدأ الدبلوماسية المتعددة الأطراف في الانفتاحات الجيوسياسية الجديدة، يمكن أن يوفر لتركيا استقلالية استراتيجية على المدى المتوسط والطويل. وفي

هذا الصدد، يستحوذ التكيف مع ديناميكيات التحول في النظام الدولي على نفس القدر من الأهمية الخاصة بحماية المصالح القومية.

والخلاصة، إن السياسة الخارجية لتركيا في عام 2024 تشكلت على أرضية متسقة من خلال تنفيذ رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد ومرونة تجمع بين المكاسب قصيرة المدى والأهداف طويلة المدى.

المصادر:

- Altunışık، M. B. (2020). Turkey and the Middle East: A decade of readjustment. **Turkish Studies**، **21**(1)، 47–64.
- Hale، W. (2013). **Turkish Foreign Policy since 1774**. Routledge.

  Larrabee، S. F.، & Lesser، I. O. (2018). **Turkish foreign policy in an age of uncertainty**. Rand Corporation.
- Robins، P. (2003). **Suits and uniforms: Turkish foreign policy since the Cold War**. Hurst & Company.
- Müftüler-Baç، M. (2019). The never-ending story: Turkey and the European Union. **Journal of European Integration**، 41(6)، 811–826.

  Öniş، Z. (2020). Turkey's Grand Strategy and the Future of Turkish–American Relations. **Turkish Studies**، 21(1)، 1–24.
- Nye، J. S. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics. PublicAffairs.
- Öniş، Z. (2020). Turkey's Grand Strategy and the Future of Turkish–American Relations. Turkish Studies، 21(1)، 1–24.

متغيرات أثرت على السياسة الإيرانية عام 2024

أ.فراس فحام (*)

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا

(*) باحث في العلاقات الدولية

الملخص التنفيذي

عند الحديث عن المتغيرات التي أثرت على السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً، فيمكن تحديد 4 أحداث تأتي في المرتبة الأولى من الأهمية لجهة انعكاسها على البيت الداخلي الإيراني، والنفوذ الإقليمي لطهران.

مقتل الرئيسي إبراهيم رئيسي ووزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان في أيار/ مايو 2024، وإن لم يؤدِ إلى تغيير جوهري في تركيبة الحكم الإيرانية لكنه عزز الاعتقاد بوجود تباين داخل التيار المحافظ، وعدم توافقه على رؤية واحدة خاصة مع وجود توجهات متشددة داخله، وهذا ظهر من خلال دخول الانتخابات بعدة مرشحين مقابل مرشح إصلاحي واحد.

خسارة عبد اللهيان انعكست على النفوذ الخارجي الإيراني أكثر من المشهد الداخلي، نظراً للمهام التي كان يؤديها من يوصف بأنه عميد الدبلوماسيين المنتمي إلى مدرسة خامنئي، خدمةً لمشروع التمدد الإيراني في المنطقة، خاصة في الساحتين العراقية والسورية، وبدى واضحاً أن فقدانه مثل ضربة جديدة للحرس الثوري وسياساته الخارجية التي خسرت مطلع عام 2020 قاسم سليماني أيضاً.

تعرض النفوذ الإيراني خلال عام 2024 لسلسلة من الهزات في أعقاب عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها الفصائل الفلسطينية ضد إسرائيل، والتي تسببت لاحقا بجر قدم حزب الله اللبناني إلى المواجهة بعد أن حافظ في الأشهر الأولى على ما سماه «جبهة الإسناد»، لكن هذا الدور لم يرق لإسرائيل رغم عدم انخراطه المباشر في الحرب، فنفذت عملية برية ضده شهر أيلول/ سبتمبر 2024 أدت إلى ما يشبه تفكيك الحزب بعد خسارته لقياداته المؤسسة، وقيادات عسكرية بارزة ساهمت في تنفيذ رؤية إيران ضمن المنطقة لأكثر من 10 سنوات سواء في اليمن أو العراق أو سوريا.

مقتل حسن نصر الله زعيم حزب الله ترك أثرا بالغاً على إيران، حيث يرى الكثيرون أن دوره مؤثر إلى درجة ترقى لوضعه ضمن مرتبة سليماني من حيث مساهمته في دعم السياسات الإيرانية الخارجية.

تعرضت إيران خلال عام 2024 لهجمات إسرائيلية مباشرة أدت لفقدانها قدرات عسكرية مهمة على صعيد إنتاج الصواريخ البالستية بعيدة المدى، ومنظومات دفاع جوي أيضاً، والأهم من هذا خسارة إيران لقدرتها على الردع، نظراً لأن إسرائيل هي التي نفذت الهجوم الأخير نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2024، والذي بقي دون رد إيراني على الرغم من تهديد طهران التي فضلت لاحقاً أن تتجه للتهدئة وتتجنب المزيد من التصعيد، محاولة منها للحفاظ على ما تبقى لها من نفوذ إقليمي بعد مقتل زعيم حزب الله اللبناني، ولتجنب ضربات إسرائيلية قد تكون أشد إيلاماً.

ما إن توقفت المواجهات بين إسرائيل وحزب الله اللبناني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، حتى أطلقت فصائل المعارضة السورية عملية عسكرية ضد بشار الأسد الذي يعتبر هو الآخر من الذين أتاحوا المجال لتعاظم نفوذ إيران في سوريا، حيث اقتنصت القوات المناهضة للأسد فرصة ثمينة تمثلت في ضعف حزب الله اللبناني، وإرغام الولايات المتحدة الفصائل العراقية المدعومة من إيران على تقليص حجمها في سوريا، في إطار عملية الفصل بينها وبين حزب الله اللبناني.

تمكنت فصائل المعارضة السورية من إسقاط الأسد الذي انهارت قواته في غضون 11 يوماً، ومع هروب الأسد من البلاد باتجاه موسكو خسرت إيران موطئ قدمها في سوريا، وفقدت حلقة وصل مهمة في طريق طهران البري إلى البحر المتوسط، كما تراجع نفوذها الإقليمي لصالح فاعلين دوليين آخرين أبرزهم تركيا.

عموماً، تلقت إيران نجاح ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 بحذر شديد، وواضح أنها عملت على ضبط سلوكها بشكل أكبر منذ أن اتضحت نتائج الانتخابات التي أطاحت بالإدارة الديمقراطية بقيادة بايدن،

التي اعتادت طهران على التفاوض معها خلال السنوات الماضية، وهذا ربما من ضمن العوامل المهمة التي دفعت طهران لقبول اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب اللّه، والضغط على الأخير للتوقيع رغم أن وجود بنود ضمن الاتفاق صعبة بالنسبة له، وعلى الأرجح أن طهران بدأت تستعد منذ نهاية عام 2024 لحقبة تكون أصعب من سابقتها، مع توقعها بضغوطات أكبر من طرف الإدارة الجمهورية الأمريكية الجديدة، والتي قد ترقى إلى درجة دعم عمليات عسكرية تستهدف جماعة الحوثي في اليمن، وتعزيز الضغوط من أجل حل فصائل الحشد الشعبي العراقي الموالية لإيران، أو إعادة إدماجها ضمن المؤسسات الرسمية على أقل تقدير، وبالتالي فإن السياسات الخارجية الإيرانية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 باتت تركز على عدم اتخاذ أي خطوات قد ترسل رسائل سلبية إلى ترامب، وتحفزه على المزيد من التشدد ضدها، حيث لا ترغب طهران بأن تظهر بمظهر المبادر بالتصعيد على أمل أن تحافظ على فرص الدخول في حوار مع الإدارة الأمريكية الجديدة، وإن كان بسقوف منخفضة تتناسب مع الواقع الراهن.

تمهيد

شهدت إيران خلال عام 2024 تطورات غير مسبوقة انعكست على سياسات طهران عموماً، ومن هذه التطورات ما هو داخلي مثل حادثة مقتل الرئيس إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان جراء تحطم مروحية كانت تقلهما في أيار/ مايو 2024، والحادثة تركت بعض الآثار السياسية خاصة فيما يتعلق بفقدان المحافظين لمنصب الرئيس.

المتغيرات الأكثر تأثيراً على السياسيات الإيرانية كانت خارجية، أبرزها العملية العسكرية الإسرائيلية ضد حزب الله اللبناني، وتمكن المعارضة السورية من إسقاط بشار الأسد، والاستيلاء على السلطة، بالإضافة إلى التصعيد الإسرائيلي ضد إيران على خلفية حرب غزة وما تبعها من ضربات متبادلة بين طهران وتل أبيب.

بالمجمل تعتبر إيران من البلدان التي لا تتأثر كثيراً بالمتغيرات الداخلية في ظل حجم الهيمنة التي يمتلكها مكتب المرشد الأعلى علي خامنئي على المؤسسات الرئيسية، والدور الذي يلعبه ذراع المرشد المتمثل بالحرس الثوري الإيراني، بالمقابل فإن الأثر البالغ على إيران كان بسبب سيولة الأحداث الإقليمية التي بدأت إرهاصاتها تظهر منذ أواخر عام 2023 إثر إطلاق المقاومة الفلسطينية لعملية طوفان الأقصى، وتعززت هذه الآثار خلال عام 2024 إثر تمدد المواجهة بين إسرائيل ومختلف الأذرع الإيرانية.

أفرزت التطورات في المنطقة مشهدا إقليمياً جديداً، لم تعد إيران هي الفاعل الأبرز فيه بعد أن خسرت ركائز مهمة في نفوذها، بالمقابل صعدت قوى إقليمية جديدة وإن كان بشكل مؤقت على غرار تركيا التي عززت مكاسبها في الساحتين العراقية والسورية، وإسرائيل التي زادت من هيمنتها على جوارها في لبنان وسوريا بشكل خاص.

من المتوقع ألا تقتصر التداعيات على النفوذ الإيراني على لبنان وسوريا، بل قد تؤسس

الخسارة الإيرانية في هذين البلدين إلى المزيد من إضعاف الدور الإيراني في اليمن والعراق، لاستكمال إعادة طهران إلى حدودها أو الإبقاء لها على هوامش محددة ضمن الساحة العراقية التي تعتبر مجال نفوذ حيوي لن تتنازل عنه طهران بسهولة.

أولاً: مقتل إبراهيم رئيسي وحسين أمير عبد اللهيان

قتل الرئيسي الإيراني إبراهيم رئيسي المحسوب على التيار المتشدد في حادثة تحطم مروحية كانت تقله إلى جانب وزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان، حيث سقطت المروحية فوق منطقة وزرقان القريبة من الحدود مع أذربيجان شهر أيار/ مايو 2024، وهذا ما دفع البلاد باتجاه انتخابات رئاسية مبكرة، أظهرت بوضوح حالة التنافس داخل التيار المتشدد الذي بات يسيطر على السلطات التشريعية والقضائية بالإضافة إلى الإعلام في البلاد.

لم تتيح المدة الزمنية القصيرة بين مقتل رئيسي وإجراء الانتخابات للتيار المتشدد ترتيب الأمور ليدخل المنافسة بمرشح واحد، حيث درجت العادة أن ينسحب المرشحون من التيار لصالح مرشح واحد لضمان حفاظ المتشددون على منصب الرئاسة.

دخل التيار المحافظ أو المتشدد الجولة الأولى من الانتخابات بثلاث مرشحين وهم: محمد باقر قاليباف رئيس مجلس النواب، ورجل الدين محمد بور محمدي، وسعيد جليلي[1].

رفض المرشحون المحافظون أو المتشددون الانسحاب لصالح مرشح واحد، مما أدى إلى تشتيت الأصوات وعدم القدرة على حسم هذا التيار للانتخابات لصالحه نظراً لعدم تحقيق أي مرشح نسبة تزيد عن 50% من الأصوات، وهو الأمر الذي أدى إلى جولة إعادة بين المرشحين الإصلاحي بزشكيان، والمتشدد جليلي.

في نهاية المطاف فاز بزشكيان بمنصب الرئيس، وهذا ما تبعه عودة شخصيات معتدلة

(1) الانتخابات الرئاسية الإيرانية.. نتائج الجولة الأولى ودلالاتها، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2024/6/30، الرابط https://shorturl.at/kD3wo

إلى الواجهة السياسية الإيرانية مثل جواد ظريف وزير الخارجية السابق، الذي أوكل له بزشكيان منصب نائب الرئيس للشؤون الاستراتيجية.

تبنى بزشكيان نهج الانفتاح على دول المنطقة، وهذا ما ظهر من خلال إبرامه تفاهمات مع دول الخليج العربي خلال قمة الدوحة شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2024[1]، كما أنه زار مصر للمشاركة في قمة الدول الثماني النامية، لتكون هذه الزيارة الأولى لرئيس إيراني إلى القاهرة منذ 11 عاماً[2].

ساهم ظريف إلى حد كبير بإقناع مؤسسة الرئاسة الإيرانية للتفاوض مع واشنطن من أجل تحقيق مكاسب متعقلة برفع العقوبات، بدلاً من اعتماد الرؤية التي كانت يتبناها الحرس الثوري الإيراني بخصوص الرد على الهجمات الإسرائيلية على إيران، وعملية اغتيال قائد حركة حماس إسماعيل هنية ضمن الأراضي الإيرانية منتصف عام 2024، حيث كان وضع الحرس الثوري خيارات للرد تتضمن اغتيال شخصيات إسرائيلية داخل أو خارج إسرائيل، أو استهداف المسؤولين الإسرائيليين الذين أشرفوا على عملية الاغتيال داخل إيران[3].

وعلى الرغم من تأكيد الحرس الثوري الإيراني بأن الرد على اغتيال هنية سيكون جديداً ومفاجئا، وأن السيناريو المصمم للانتقام لا يمكن قراءته، لكن الأمر اقتصر في نهاية المطاف على هجمات صاروخية وبالطيران المسير على الأراضي الإسرائيلية وبعد مضي أكثر من شهرين على الحادثة، وهو ما يشير فعلاً إلى قدرة مؤسسة الرئاسة على تبريد رد فعل الحرس الثوري أملاً منها في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية عبر التفاوض[4].

(1) بزشكيان يعلن عن تفاهمات خليجية إيرانية في الدوحة، العربي الجديد، 2024/10/4، الرابط https://shorturl.at/fFqc1
(2) أول زيارة لرئيس إيراني منذ 11 عاماً.. بزشكيان يصل إلى القاهرة، وكالة الأناضول، 2024/12/18، الرابط https://shorturl.at/UGURz
(3) معلومات خاصة حصل عليها الباحث عن طريق مقابلات مع دبلوماسيين مقيمين في إيران، 18/ 2024/12.
(4) الحرس الثوري: الرد على اغتيال هنية سيكون جديداً ومفاجئاً، وكالة الأناضول، 2024/8/4، الرابط https://shorturl.at/yFKO1

من جهة أخرى، فإن عبد اللهيان الذي كان قريباً من الحرس الثوري ويمتلك تناغماً مع قاسم سليماني قائد فيلق القدس السابق، وبناء عليه كان منوطاً به أدوار خارجية مع أذرع إيران في المنطقة، وبشكل خاص الفصائل العراقية المدعومة من طهران خاصة بعد مقتل سليماني الذي أشرف لسنوات طويلة على نشاط الفصائل التابعة للنفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان[1].

مقتل عبد اللهيان ترك المزيد من الفجوة بين إيران ووكلاءها، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الفصائل العراقية المنضوية ضمن الحشد الشعبي، أو بشار الأسد رئيس النظام السوري السابق، حيث عول الحرس الثوري والمرشد الأعلى على دور عبد اللهيان لإغلاق الثغرة التي نجمت عن مقتل سليماني بداية عام 2020 والتي أدت إلى تصاعد الصراع داخل الفصائل العراقية الموالية لإيران، مع عدم قدرة خليفة سليماني إسماعيل قآاني على ملأ الفراغ، وهذا الصراع بين الفصائل العراقية مرده إلى تعدد الجهات التي باتت تنشط في الساحة العراقية بعد سليماني، فمن جهة الحرس الثوري له ارتباطات مع فصائل مؤثرة مثل حزب الله العراقي، وحركة النجباء، وجند الله الأوفياء، كما نشط جهاز الاستخبارات الإيراني العام (معروف باسم إطلاعات) وعزز علاقته مع عصائب أهل الحق ومنظمة بدر، في ظل فقدان ضابط إيقاع على غرار سليماني أو عبد اللهيان[2].

استطاع عبد اللهيان عرقلة الجهود الروسية لتطبيع العلاقات بين نظام بشار الأسد المخلوع وبين تركيا التي تنظر لها طهران من منظور المنافسة الإقليمية، حيث نشط الوزير الإيراني السابق الذي يوصف بأنه من مدرسة خامنئي بين طهران ودمشق آواخر عام 2023، واقتحم مسار الوساطة الروسية واستبدله بخطة إيرانية لتطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، تتضمن انسحاب القوات التركية من سوريا، على أن تتعهد الأخيرة بمنع أي تهديد للأراضي التركية، ليقطع بهذا الطريق على مقترح روسي قدمه وزير

(1) حسين أمير عبد اللهيان.. صديق سليماني وعدو إسرائيل، اندبندينت عربي، 2024/5/20، الرابط https://shorturl.at/SRCg4

(2) معلومات خاصة جمعها الباحث من خلال الاتصال مع مصادر عراقية مطلعة على طبيعة الصراع بين الفصائل الموالية لإيران، 2024/12/20.

الخارجية سيرجي لافروف يتيح للقوات التركية الاستمرار في نشاط «مكافحة الإرهاب» على الأراضي السورية بشرط التنسيق مع دمشق، وبناء عليه تعطل مسار التطبيع بين أنقرة والأسد إلى أن غادر الأخير منصبه هارباً لموسكو[1].

وبدى واضحاً أن عباس عراقجي خليفة عبد اللهيان لم يكن له تأثير سلفه على العراق وسوريا، بحكم عدم معرفته الكبيرة في الملفين، ويمكن استنتاج ضعف تأثير عراقجي من خلال عجزه عن قراءة المشهد السوري بشكل دقيق، حيث زار دمشق قبل أيام من سيطرة فصائل المعارضة السورية على العاصمة، ولم تفلح زيارته بإحداث أي أثر، واكتفى بتوجيه بعض النصائح للأسد.

ثانياً: حرب غزة والتصعيد المتبادل بين إيران وإسرائيل

بعيداً عن الجدل الذي رافق انطلاق عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها فصائل المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، ومدى دور إيران أو علمها بها، لكن الأخيرة وجدت نفسها بعد أشهر من العملية في مواجهة تصعيد إسرائيلي كان مسرحه أولاً الأراضي السورية عندما قصفت إسرائيل مبنى القنصلية الإيرانية بدمشق، مما أدى لمقتل ضباط في الحرس الثوري الإيراني على رأسهم العميد محمد رضا زاهدي في نيسان/ إبريل 2024 [2]، واضطرت طهران لتنفيذ هجمات انتقامية، ثم ردت إسرائيل باغتيال رئيس حركة حماس إسماعيل هنية على الأراضي الإيرانية، ليتبع الحادثة سلسلة ردود عسكرية مباشرة متبادلة بين الطرفين.

الهجمات الإسرائيلية على أهداف إيرانية خارجها ركزت بشكل واضح على مستشاري الحرس الثوري الإيراني الذين ينشطون في سوريا ولبنان، بعد أن كانت الغارات الإسرائيلية

(1) إيران تسعى لسحب القوات التركية من سوريا، صحيفة الشرق الأوسط، 2024/9/17، الرابط https://shorturl.at/p4mVJ

(2) الحرس الثوري الإيراني: مقتل عميدين و 5 ضباط في العدوان الإسرائيلي على قنصلية إيران في دمشق، روسيا اليوم، 1/4/2024، الرابط https://shorturl.at/jnzqS

طيلة السنوات الماضية تستهدف قوافل برية تنقل الأسلحة من إيران إلى سوريا، دون أن تطال قيادات إيرانية، بل في الغالب كانت تتم الغارات بعد إفراغ الحمولة من الطائرات الإيرانية ليتولى نقلها فصائل عراقية أو لبنانية.

عمليات تصفية مستشاري الحرس الثوري الإيراني، والتي تصاعدت مع مطلع عام 2024 بشكل واضح أدت إلى اضعاف الاتصال الإيراني من الأذرع، فعلى سبيل المثال يوصف العميد زاهدي الذي لقي حفته بقصف القنصلية الإيرانية بدمشق بأنه من أوائل ضباط الحرس الثوري الذين نشطوا في توفير الدعم لحزب الله اللبناني، حيث كان على اتصال وثيق مع قائد الحزب حسن نصر الله، والقائد العسكري السابق في الحزب عماد مغنية، الذي قتل في انفجار سيارته المفخخة داخل دمشق عام 2008[1].

الضربة التي وجهتها إسرائيل ضد مواقع عسكرية إيرانية آواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2024 كانت مختلفة عن سياق الضربات السابقة التي كانت تركز على تصفية قيادات إيرانية فاعلية، وكان الهدف منها إضعاف القدرة الإيرانية فيما يتعلق بقدرات الدفاع الجوي، أو إنتاج الصواريخ، وهذا ما كشفته صور الأقمار الصناعية التي أظهرت دماراً كبيراً في منشأة إيرانية مخصصة لإنتاج الصواريخ البالستية التي تعمل بالوقود الصلب، وهي ذاتها الصواريخ التي استخدمتها إيران في الهجوم على أهداف إسرائيلية بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته.

هدف إسرائيل من تدمير منشآت إيرانية لتصنيع الصواريخ البالستية التي تعمل بالوقود الصلب يتمثل بتقويض قدرة إيران على تنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية بوابل كثيف لا يستطيع نظام القبة الحديدة التعامل معه على غرار ما حصل في الهجمات الإيرانية خلال عام 2024 ضد إسرائيل[2].

(1) محمد رضا زاهدي.. ضابط في الحرس الثوري الإيراني اغتالته إسرائيل في سوريا، موقع الجزيرة نت، 2024/4/3، الرابط https://shorturl.at/dMhe5

(2) كيف أثرت الضربات الإسرائيلية على قدرات إيران العسكرية، موقع قناة الحرة المحسوبة على البنتاغون، 2024/11/2، الرابط https://shorturl.at/Wi497

بعد الهجوم الإسرائيلي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2024 توعدت إيران بالرد، لكن لم تنفذ وعيدها، وهذا ما يوحي بالفعل بتأثر قدراتها العسكرية، وربما خوفها أن تتلقى ضربات أقسى خاصة بعد تضرر منظومات الدفاع الجوي لديها في الهجوم، وبدى أن الضربة الإسرائيلية دفعت طهران للضغط على حزب الله اللبناني للموافقة على اتفاق وقف إطلاق النار جنوب لبنان نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، والذي كان أقرب إلى اتفاقية استسلام فرضت على الحزب الانسحاب من جنوب نهر الليطاني، وإتاحة المجال للجيش اللبناني بالانتشار، مع إعطاء الحق لإسرائيل بتجديد هجماتها حال رصدت انتهاكات.

عموماً، عدم رد إيران على الهجوم الذي استهدف منشآت صاروخية ومنظومات دفاع جوي، وتأييدها لاتفاق وقف إطلاق النار جنوب لبنان أظهر فقدان إيران لقدرتها الرادعة التي روجت لها لسنوات، وتبين أنها كانت تعتمد بدرجة أساسية على إحاطة إسرائيل بأذرع عسكرية موالية لها لتهديد أمنها، وأنها غير جاهزة عسكرية وسياسياً لخوض معركة مباشرة مع إسرائيل، وهذا ما يدفع ما تبقى من وكلاء لإيران لمراجعة علاقتهم معها، كما أنه يشجع دول الإقليم بطبيعة الحال على فرض معادلة جديدة إيزاء العلاقة مع إيران.

أيضاً، تسبب الهجوم بظهور الانقسام الداخلي الإيراني مجدداً بين مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية من جهة التي قللت من حجم الضربات وفعاليتها على نحو غير دقيق، وبين النخب السياسية المحسوبة على التيار المتشدد، التي دعمت فكرة رد انتقامي رادع للحفاظ على صورة إيران، لكن في نهاية المطاف خضعت إيران للأمر الواقع وفضلت التعويل على المسار الدبلوماسي لإنهاء الحرب جنوب لبنان وبالتالي تجنب المزيد من التصعيد المباشر مع إسرائيل[1].

ثالثاً: العملية العسكرية الإسرائيلية ضد حزب الله اللبناني

(1) خيارات الرد الإيراني على الهجوم الإسرائيلي، موقع بي بي سي، 2024/10/26، الرابط https://shorturl.at/qpKiI

على الرغم من العلاقة القديمة بين الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني، لكن لم يظهر بشكل فج كأداة لتوسيع طهران الإقليمي إلا بعد حرب 2006 جنوب لبنان، حيث اتضح بعدها توجه الحزب للهيمنة على السلطة في لبنان مع المجاهرة بالعلاقة مع إيران كما صرح زعيم الحزب حسن نصر الله في أكثر من مناسبة، كما أن نصر الله اضطلع بأدوار إقليمية لصالح طهران قد توازي في كثير من الأحيان دور زعيم فيلق القدس السابق قاسم سليماني.

انخرط حزب الله اللبناني مبكراً في الحرب السورية إلى جانب نظام الأسد ابتداءً من عام 2012، وبتنسيق كامل مع إيران، ثم توسعت هذه المشاركة عام 2013 لمنع سقوط الأسد، وبالتالي ضمان اتصال إيران مع البحر المتوسط، حيث تعتبر سوريا قطعة مهمة في الخط الواصل بين طهران وسواحل المتوسط[1].

أوكلت إيران للحزب مسألة زيادة قدرات فصائل الحشد الشعبي في العراق بحكم خبرته الميدانية التي اكتسبتها من المواجهات مع إسرائيل، بالإضافة إلى تطوير قدرات عناصره في الحرب السورية، كما ساعد الحزب الفصائل العراقية على إنشاء شبكات تجارة غير مشروعة من أجل زيادة الدخل المالي وتولى الملف العراقي في الحزب قيادي يدعى محمد الكوثراني الذي عمل لسنوات طويلة مع سليماني، وتم منحه الجنسية العراقية إلى جانب الجنسية اللبنانية أيضاً[2].

شكل نصر الله نقطة التقاء بين القوى العراقية المرتبطة بإيران ونظام بشار الأسد في سوريا حيث لا تنظر هذه القوى بإيجابية كبيرة لحزب البعث عموما على الرغم من أن البعث في سوريا حمل راية العداء للبعث العراقي[3].

(1) حزب الله اللبناني في سوريا.. ماذا حقق فيها وكيف سيخرج منها، مركز جسور للدراسات، 2017/5/20، الرابط https://shorturl.at/Qn0Ke
(2) تاريخ أسود.. من هو مسؤول ملف العراق في حزب الله اللبناني، موقع قناة الحرة، 3 ديسمبر 2019، الرابط https://shorturl.at/TitDK
(3) معلومات جمعها الباحث من مصادر عراقية مطلعة على العلاقة بين حزب الله اللبناني والفصائل العراقية، 2024/12/21.

أيضاً، ساهم خبراء حزب الله اللبناني في دعم جماعة الحوثي اليمنية، إحدى مكونات شبكة النفوذ الإقليمي الإيراني، حيث سعت الجماعة لمحاكاة تجربة الحزب اللبناني الذي مثل حالة دولة مصغرة ضمن الدولة، وبنى قوة عسكرية منفصل عن الجيش الوطني، بالإضافة إلى شبكة اقتصادية، وتمثيل سياسي، وقد فعلت الجماعة تقريبا الأمر ذاته في اليمن بعد انقلاب عام 2014 على السلطة اليمنية، والاستحواذ على العاصمة صنعاء[1].

ومن قبل أن تطلق إسرائيل عمليتها العسكرية البرية جنوب لبنان في أيلول/ سبتمبر 2024، ركزت بشكل واضح على تصفية قيادات حزب الله اللبناني كافة، واستمرت عمليات الاغتيال بعد التوغل البري، حيث اغتالت كل قيادات الصف الأول والثاني على رأسهم حسن نصر الله زعيم الحزب، ورئيس المجلس التنفيذي هشام صفي الدين، والمسؤول الأول عن العمليات العسكرية للحزب فؤاد شكر، الذي لعب أيضاً أدواراً مهمة في مساندة النظام السوري منذ عام 2013 إلى جانب تنسيقه مع حركة حماس بعد طوفان الأقصى آواخر عام 2023[2].

بالمجمل، أضعفت العملية العسكرية الإسرائيلية حزب الله إلى حد كبير، خاصة بعدما أفقدته الهيكل القيادي المؤسس، وبناء عليه خسرت إيران أداة مهمة وفرت لها لعقود سابقة القدرة على تعزيز الحضور في المنطقة، إضافة إلى أن طهران باتت مهددة بفقدان النفوذ في لبنان مستقبلاً لصالح فاعلين دوليين آخرين بالتنسيق مع قوى محلية.

أيضاً، يمكن إدراج تراجع قوة حزب الله ضمن أهم الأسباب التي أدت لاحقاً إلى سقوط نظام بشار الأسد الذي اعتمد على قوات الحزب النخبوية لمواجهة الفصائل المسلحة المناهضة له، وبالأخص فرقة الرضوان التي يقدر عدد خسائرها في سوريا قرابة 5000 قتيل.

(1) من هم مستشارو حزب الله في اليمن وما المهام الموكلة إليهم، اندبندنت عربي، 2024/12/14، الرابط https://shorturl.at/Z5md9
(2) أبرز قيادات حزب الله التي اغتالتها إسرائيل بعد طوفان الأقصى، الجزيرة نت، 2024/10/13، الرابط https://shorturl.at/K8iXa

ومع تنفيذ كامل بنود اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب اللّه، وانسحاب الأخير من جنوب نهر الليطاني يمكن القول إن إيران ستفقد ورقة تهديد مهمة كانت تستخدمها ضد إسرائيل لدفع تل أبيب للحذر من توجيه ضربات إلى منشآت نووية إيرانية تحسباً لرد طهران لكن عبر ذراعها المتمثل بالحزب الذي ينشره صواريخه على تخوم إسرائيل، وبالتالي قد تصبح تل أبيب مستقبلاً أكثر جرأة في تصعيدها ضد إيران، والأخيرة ستكون حذرة للغاية ومترددة من تغذية التوتر مع إسرائيل.

رابعاً: سقوط بشار الأسد

جاء سقوط نظام الأسد في سوريا ضمن سياق تراجع الزخم الإيراني في المنطقة جراء المواجهة المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل، إلى جانب تصاعد الضغط الأمريكي لتقليص نفوذ طهران لأن واشنطن فيما يبدو وجدت أن هذه هي الطريقة الفعالة في خفض التصعيد، وبشكل يحقق مصالح حليفتها إسرائيل.

الضربات الإسرائيلية أضعفت حزب اللّه اللبناني ودفعته لسحب قوات النخبة من سوريا لدعم موقفه في مواجهة التوغل البري الإسرائيلي، كما أن الضغوطات الأمريكية قوضت نشاط الفصائل العراقية الموالية لإيران ضمن سوريا، خاصة بعد أن تورطت هذه الفصائل باستهداف القواعد الأمريكية على الحدود العراقية السورية خلال الربع الأول من عام 2024، مما دفع لواشنطن لتوجيه ضربات لقيادات مؤثرة في الفصائل، ومنع عبور قوافلها إلى الأراضي السورية باتجاه حدود لبنان[1].

ومع غياب دور الفصائل المدعومة من إيران، عجزت روسيا عن منع سقوط الأسد من خلال المساندة الجوية نظراً لأن قدرتها على توفير الغطاء الجوي في سوريا تراجعت بعد حرب أوكرانياً، ولأن قوات بشار الأسد انهارت بشكل سريع ولم تتمكن من الصمود في وجه فصائل المعارضة.

(1) مقتل قياديين بحزب اللّه العراقي في غارة أمريكية ببغداد، الجزيرة نت، 2024/2/7، الرابط https://shorturl.at/4bUT3

بعد هروب الأسد من سوريا وتفكك قواته، وسيطرة فصائل المعارضة السورية سابقاً على المشهد العسكري والأمني، وتأسيس إدارة جديدة، غادرت جميع الفصائل المدعومة إيرانياً من سوريا، وبناء عليه فقدت طهران الطريق البري الذي يربطها مع البحر المتوسط، والذي يصل بينها وبين حزب الله اللبناني، وهذا يترتب عليه خسارة عسكرية متعلقة بفقدان الحزب اللبناني المزيد من قدراته، بالإضافة إلى تراجع حظوظ إيران بتوفير طريق تصدير البضائع إلى أوروبا من خلال سوريا، حيث كانت تسعى لتشييد مشروع الربط السككي الذي يوفر لها نقل البضائع إلى العراق وسوريا، ثم شحنها إلى الدول الأوروبية من خلال ميناء اللاذقية.

المعضلة الأساسية التي تواجه إيران في سوريا بعد سقوط الأسد هو حجم الغضب الشعبي، ورفض الرأي العام أي دور مستقبلي إيراني في البلاد بحكم مساندتها على مدار 13 عاماً للأسد، وتورطها في دعم فصائل ارتكبت انتهاكات واسعة بمختلف مكونات الشعب السوري، وبناء عليه فإن طهران فعلياً فقدت كل ما أنفقته لمساندة الأسد، بالإضافة إلى احتمالية عدم قدرتها على تفعيل العقود المبرمة بينها وبين حكومة النظام السابق حال استطاعت الإدارة الجديدة أو أي حكومة لاحقة اثبات عدم شرعية تلك القرارات التي اتخذت من حكومة غير مجمع على شرعيتها، ومتورطة بانتهاكات واسعة.

ارتدادات سقوط الأسد على النفوذ الإيراني لا تقتصر على الساحة السورية، بل بدأت تظهر بعض الآثار في الساحة العراقية، حيث ازدادت الأصوات ضمن القوى الشيعية – التي حظيت بدعم إيراني طيلة الفترة الماضية – المطالبة بترك مسافة بين السياسية العراقية الخارجية، والمصالح الإيرانية، خاصة مع ازدياد الضغوطات الدولية التي تدفع بهذا الاتجاه، والتي وصلت إلى مرحلة مطالبة الحكومة العراقية بحل فصائل الحشد الشعبي أو إعادة هيكلتها ضمن المؤسسات الرسمية بما يضمن نزع سيطرة إيران عليها، وتقوية موقف الدولة العراقية[1].

(1) العراق.. دعوات لحل الفصائل والتخلص من تركات الماضي، جريدة الأنباء الكويتية، 2024/12/25، الرابط https://www.alanba.com.kw/1288520

تعود أسباب زيادة الأصوات العراقية التي تنادي بالتحرر من العباءة الإيرانية لقناعة المطالبين بهذا المسار أن طهران لم تعد قادرة على حماية وكلاءها، والدليل عدم تدخلها لمنع سقوط الأسد، وسبقها عدم قدرة إيران على الدفاع عن حزب الله اللبناني في مواجهة الهجوم الإسرائيلي.

عزز سقوط الأسد على يد معارضة سورية لديها علاقات مع تركيا نفوذ أنقرة الإقليمي على حساب طهران، حيث شكلت سوريا في السنوات الماضية إلى جانب العراق وأذربيجان ساحة تنافس تركية إيرانية، وهذا ما دفع المسؤولين الإيرانيين لشن هجوماً إعلامياً حاداً تجاه تركيا بعد سقوط الأسد، واتهامها بالعمل ضمن المشروع الإسرائيلي والأمريكي، مما يعكس غضب إيران وقلقها من المكاسب التي ستحققها أنقرة على حسابها مستقبلاً في الملف السوري سواء عقود الاستثمار وإعادة الإعمار، أو امتلاك ورقة تفاوضية مهمة مع أطراف دولية عديدة، بالإضافة إلى زيادة فرص تركيا في الملف العراقي أيضاً بسبب إمكانية النشاط العسكري على الحدود السورية العراقية[1].

أيضاً، مغادرة الفصائل الإيرانية للأراضي السورية يعني بطبيعة الحال خسارة ورقة ضغط مهمة على إسرائيل، كانت تستخدمها إيران من أجل ضبط السلوك الإسرائيلي تجاه نشاط إيران النووي.

الخلاصة

يبدو أن إيران تعيش واحدة من فتراتها الصعبة نتيجة ما شهدته الساحة الدولية من تطورات تركت آثاراً واضحاً على النفوذ الإيراني الخارجي، ولم تؤثر كثيراً على المشهد السياسي الداخلي حتى في ظل مقتل إبراهيم رئيسي، ووصول رئيس إصلاحي للسلطة، حيث لا يزال المرشد هو المتحكم الأكبر بالمشهد الداخلي.

من المتوقع أن تزداد المعاناة الإيرانية خلال عام 2025 بعد دخول ترامب البيت

(1) مستشار المرشد الإيراني: تركيا وقعت في فخ أمريكا وإسرائيل، الجزيرة نت، 3/12/2024، الرابط https://shorturl.at/5MAxj

الأبيض مجدداً، خاصة وأن فريقه يتعهد بزيادة الضغط على إيران عند توليهم مهامه، وبالتالي قد تفقد طهران المزيد من نفوذها الإقليمي في الساحتين اليمنية والعراقية، وإن كان هذا الفقدان جزئي وغير كامل.

من المحتمل أن يؤدي المزيد من التشدد الأمريكي تجاه طهران إلى انتقال التداعيات من إطار النفوذ الإقليمي إلى الوضع الداخل حال تفاقمت الأوضاع الاقتصادية مما قد يدفع إلى موجات احتجاج شعبية جديدة، أو يزيد من حدة انتقادات التيارات المناهضة للحكم الحالي.

تطورات المشهد الإسرائيلي خلال عام 2024

أ. ختام عجارمة(*)

مركز رؤية للتنمية السياسية

(*) باحثة متخصصة في الشأن الإسرائيلي

المقدمة

شكّل عام 2024 ملحقًا لحدث السابع من أكتوبر2023، بالنسبة للاحتلال وللمنطقة ببرمتها فكان هذا العام استمرارية لهذا الحدث، وتطورًا لأحداثه، وتفاعلاته، وارتداداته على المستوى الداخلي والخارجي، وكان شاهدا على «استمرارية الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، التي أدت بدورها إلى استشهاد أكثر من 45028 شهيدًا»[1]، وتدمير البنية التحتية، وأكثر من 114 ألف وحدة سكنية دمّرت، وهناك ما يزيد عن 493 مبنىً مدرسيا بحاجة إلى إعادة بناء كاملة»، والكثير من الأضرار المادية والبشرية الأخرى.

أهداف إسرائيل

منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، حدد مجلس الحرب أهدافا معلنة لهذه الحرب؛ إذ كانت تسعى من خلالها إسرائيل للقضاء على حكم حماس وقدراتها العسكرية، وخلق وضع جديد لا تكون حركة المقاومة الإسلامية «حماس» فيه قادرة على مواصلة تجديد حكمها للقطاع، وإعادة الأسرى الإسرائيليين.

إلا أن هذه الأهداف المعلنة ليست أهداف الحرب الحقيقية؛ فالتدمير والإبادة كانا جزءا من الأهداف غير المعلنة، وهناك هدف إستراتيجي مرتبط بقطاع غزة لدى الإسرائيليين يعبرون عنه بشكل واضح وصريح، وهو تهجير سكان غزة، سواء تهجيرا طوعيا أو تهجيرا قسريا، أو حتى بجعل قطاع غزة بيئة طاردة للسكان وغير صالحة للحياة، وهو ما يترافق مع دعوات الاستيطان في قطاع غزة.

وتمكنت إسرائيل فعلياً من تحقيق بعض أهدافها غير المعلنة بشكل كبير جدًّا؛ إذ حققت تدميرًا هاؤلا وشاملا لقطاع غزة وإبادته بشكل واسع وكبير.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،
انظر : https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx

كما سعت إسرائيل إلى تحقيق الهدف المعلن في تدمير حكم حماس المدني والعسكري في هذه الحرب، وربما تكون نجحت جزئيا في تحقيق هذا الهدف إلى حد ما؛ إذ تعرضت حركة حماس لضربات قوية خلال الحرب، تمثلت في سلسلة الاغتيالات لعدد من القيادات الكبرى للحركة ، سواء في داخل غزة أو خارجها، مثل اغتيال صالح العاروري، واغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، واغتيال يحيى السنوار الذي عُين رئيسا للمكتب السياسي لحركة حماس بعد اغتيال هنية، إضافة إلى الادعاءات الإسرائيلية بأنها قامت بسلسلة اغتيالات أكثر من هذه تمثلت في (اغتيال محمد الضيف، رائد العطار).

كما تعرضت قدرات حماس العسكرية لضربات قوية ومستمرة على مدار أكثر من عام، ونتيجة للحصار الضيق والخانق على القطاع، فلم يعد هناك خطوط إمداد للحركة، حيث عانت من نقص في الدعم العسكري، الأمر الذي أثر على تناقص في دعم السلاح، وكان هذا واضحا من قدرة حماس على إطلاق الصواريخ التي بدت وكأنها توقفت عن الانطلاق الداخلي في غضون شهرين منذ بدء الحرب.

ومع ذلك فقد فاجأت الجميع حماس والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بتمكنهما من الاستمرار في المقاومة بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الحرب، ما دل على أن إسرائيل لم تنجح كليةً في تحقيق هدف القضاء على قدرات حماس، ولكن من ناحية مدنية، دمرت إسرائيل كل مؤسسات الحكم في قطاع غزة، إلى جانب استهداف الشرطة، لذلك قامت بطرح الكثير من الخطط لليوم التالي لإدارة القطاع، إما بحكمها عشائريا، أو عودة السلطة الفلسطينية لغزة، إلا أن جميع هذه الخطط فشلت.

تحرير الأسرى

كان ضمن أهداف إسرائيل المعلنة، الهدف الثاني متمثلا في تحرير الأسرى، ومن الواضح أن القدرة على تحقيق هذا الهدف كانت هامشيا جدًّا وجزئية، رغم المجازر المروعة في حق الشعب الفلسطيني؛ إذ كانت تكلفة تحرير أسير إسرائيلي واحد بمقابل المئات من الشهداء والجرحى الفلسطينيين في قطاع غزة.

تدمير الحجر والبشر

أما الهدف الثالث الذي كانت تسعى إليه؛ هو جعل غزة لا تشكل تهديدًا لإسرائيل في المستقبل، فقد نجحت إسرائيل آنيا في جعل غزة غير صالحة للحياة وألا يكون هناك أية إمكانية لإعادة تعمير قطاع غزة، إلا أن هذه الاستراتيجية قد تفشل في تحقيقها في حال عدم إيجاد بديل حقيقي لحماس، فاذا لم يحدث هناك إعادة إعمار، ومعالجة لمئات الأزمات الإنسانية والاقتصادية لآثار الحرب الواسعة، فاحتمال عودة المقاومة وارد بشكل كبير، حيث لم يعد هناك ما يخسره الفلسطيني في قطاع غزة، فحجم الدمار الذي خلقه الاحتلال في داخل الفلسطينيين كبير جدًّا، وهو ما يولد لديهم الشعور بالرغبة الدائمة والملحة بالانتقام، ولو بعد حين.

جبهات الإسناد السبع

وصفت إسرائيل الحرب القائمة بأنها» حربا وجودية» وتصرفت وفقا لهذه النظرية؛ حيث ترى أنها تخوض المواجهة على سبع جبهات مفتوحة: جبهة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة؛ والجبهة الشمالية مع حزب الله؛ وجبهة الحوثيين في اليمن؛ و فصائل المقاومة في العراق؛ والتنظيمات الموالية لإيران في سورية، والمواجهة المباشرة مع إيران التي وصلت ذروتها في الرد الإيراني على اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت، واغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران. ساهمت هذه الجبهات في تصعيد التوتر الأمني في المنطقة، وبدت إسرائيل عاجزة عن مواجهة هذا الكم من الجبهات، فلم تستطع التعامل مع جبهة الإسناد اليمنية، على الرغم من تدخل أمريكا في «تحالف حرس الازدهار»، ومحاولة فك الحصار البحري وفتح حركة الموانئ للتجارة البحرية لإسرائيل، إلا أن إسرائيل بدت عاجزة عن التعامل وحدها مع هذه الجبهات، فالعراق مثلاً لم تستطع إسرائيل وضع حد لاستمرار إطلاق المسيرات العراقية ضدها.

في حين بقيت الجبهة الوحيدة التي استطاعت إسرائيل أن تتعامل معها و تحييدها هي الجبهة اللبنانية؛ وذلك لأن خطر الجبهة اللبنانية كان أكثر من الجبهات الأخرى، نتيجة

لقربها من الحدود الإسرائيلية، فتعاملت إسرائيل مع حركة حزب اللّه بشكل حذر وخطير.

جبهة لبنان

أعلن حزب اللّه أنه يفتح «جبهة اسناد» لحليفته حماس، وبدأ في شنّ هجمات محدودة على شمال إسرائيل منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وقد ظلّ الطرفان يتبادلان القصف على جانبَي الحدود منذ ذلك الوقت؛ إذ أكد مسؤولون أمريكيون أن إسرائيل كانت تستعد لشنّ هجوم واسع على حزب اللّه في أعقاب عملية «طوفان الأقصى»، بناءً على مزاعم استخباراتية مفادها أن الحزب كان يعلم بها وأنه ساندها، وهو الأمر الذي لم تتفق معه التقديرات الاستخباراتية الأمريكية. وبحسب إدارة بايدن، فقد نجحت جهودها في منع إسرائيل من فتح جبهة مع حزب اللّه خشية أن يجر ذلك الولايات المتحدة إلى حرب إقليمية نيابةً عن إسرائيل.

وعلى الرغم من أن حزب اللّه منذ البداية لم يكن معنيًا بالدخول في مواجهة مفتوحة مع إسرائيل، لأسباب محلية وإقليمية، لكن قيام إسرائيل باغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، وعدد آخر من كوادر الحركة، في هجوم بطائرة مسيّرة في الضاحية الجنوبية لبيروت، في 2 يناير/كانون الثاني، «قام حزب اللّه باستهداف قاعدة ميرون الإسرائيلية للمراقبة الجوية، في إطار ما قال إنه «ردّ أوليّ» على اغتيال العاروري»[1]. ما دعا إلى رفع مستوى القلق الأمريكي من اندلاع حرب مفتوحة بين الطرفين.

وتساور إدارة بايدن شكوك في أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قد يسعى لتوسعة الحرب مع حزب اللّه اللبناني خدمةً لمصالحه السياسية، وضماناً لبقائه في الحكم أطول فترة ممكنة؛ لعلمه أن حكومته قد تسقط بمجرد انتهاء الحرب على غزة؟

واستنادًا إلى تقدير لـ «وكالة استخبارات الدفاع» التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، فإن تورط إسرائيل في حرب متزامنة على الجبهتين، جنوبًا في غزة وشمالًا في لبنان، سيمثل

(1) الجزيرة نت، حزب اللّه يقصف مواقع إسرائيلية وواشنطن قلقلة من توسيع الحرب، شوهد بتاريخ 15 كانون الأول 2024، https://rb.gy/by2hht

تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى جيشها، الذي سيضطر إلى نشر أصوله وموارده العسكرية على نحو يستنزف قدراته، ويحذر التقرير من أن حزب الله يملك ترسانة عسكرية أكبر كثيرًا من الترسانة التي تملكها حماس، بما في ذلك آلاف الصواريخ الدقيقة والطويلة المدى، فضلًا عن أن الطيران العسكري الإسرائيلي لن يتمتع في الأجواء اللبنانية بالحرية نفسها؛ لامتلاك حزب الله مضادات طائرات، وهذا الأمر قد يجر الولايات المتحدة إلى الصراع، في نهاية المطاف، للدفاع عن إسرائيل»[1].

ورغم أن القتال براً ظل محصوراً بعد شهر على اندلاعه على طول الحدود بسبب المقاومة الشديدة التي يبديها حزب الله، «فإنّ نطاق الضربات الجوية شمل أجزاءً واسعة من لبنان مع التركيز خصوصاً على المناطق التي توجد فيها قواعد لحزب الله أو حاضنته الشعبية، مثل الضاحية الجنوبية لبيروت، والبقاع، والجنوب، حيث جرى تشريد أكثر من مليون شخص»[2]. وتهدف الحملة العسكرية الإسرائيلية، التي أدّت أيضًا إلى دمار واسع خاصة في القرى الجنوبية، إلى إجبار حزب الله والحكومة اللبنانية على الرضوخ للشروط الإسرائيلية الهادفة إلى تعديل قرار مجلس الأمن 1701؛ بما «يضمن نزع سلاح حزب الله، أو على الأقل ضمان عدم استعادته قوّته أو وجوده في مناطق جنوب نهر الليطاني».[3]

وعلى الرغم من أن إسرائيل سوّت قرى حدودية لبنانية كاملة بالأرض، واستهدفت بالاغتيال عددًا كبيرًا من عناصرحزب الله وقادته الميدانيين على مدى شهور من المواجهة، في محاولة منها لدفع الحزب إلى وقف إسناد غزة، وفك الارتباط بها، فإن قواعد الاشتباك ظلت مع ذلك قائمة بين الطرفين باستثناءات قليلة؛ منذ نهاية يوليو/تموز 2024، اتضح أن إسرائيل أخذت تنقل مركز ثقل عملياتها العسكرية من قطاع غزة نحو الشمال، إذ استغلت

(1) John Hudson, Yasmeen Abutaleb & Shane Harris, «Israel's Talk of Expanding War to Lebanon Alarms U.S.,» The Washington Post, 7/1/2024, accessed on 10/1/2024 at: https://rb.gy/tbbrxt

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التحرك الأمريكي نحو لبنان: التفاوض تحت النار، 24 أكتوبر 2024، https://rb.gy/n0j8f2

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد استهداف مقر القيادة المركزية لحزب الله واغتيال أمينه العام، 29 أيلول 2024، https://rb.gy/5vil72

إسرائيل سقوط صاروخ على مدرسة في قرية مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، تسبب في مقتل عشرة أطفال، وقد نفى حزب الله بشدة مسؤوليته عنه[1]، لتغيير قواعد الاشتباك، وتغيير معادلة القوى الإقليمية على نحو جذري.

كان هذا القرار متخذًا بغض النظر عن المبرر اللحظي، لذا: استهدفت إسرائيل في أواخر الشهر نفسه القائد العسكري لحزب الله، فؤاد شكر، في الضاحية الجنوبية، لتبدأ بعدها سلسلة اغتيالات شملت كبار قادة الحزب وأكثر أعضاء مجلسه الجهادي، واغتالت أيضًا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، أثناء حضوره مراسم تنصيب الرئيس الإيراني المنتخب، مسعود بزشكيان، في طهران. كما أحبطت ما ادعت أنه تجهيز لرد حزب الله على اغتيال شكر بقصف واسع لمنصات إطلاق الصواريخ في الجنوب.

استمرت الحرب الإسرائيلية على حزب الله، إذ قامت إسرائيل بتفجير آلاف من أجهزة النداء «البيجر» التي يستخدمها قادة وعناصر في الحزب يوم 17 سبتمبر/أيلول بعد أن جرى زرع عبوات ناسفة صغيرة فيها قبل أن تباع لحزب الله.

وقد أدت هذه العملية إلى قتل العشرات وإصابة الآلاف، من بينهم مدنيون، وتحوَّل حزب الله إلى استخدام هذه الأجهزة بعد أن تبيّن له أن الاتصال بالهاتف المحمول لم يعد آمنًا نتيجة استغلال إسرائيل له في تحديد مواقع قادته وعناصره واستهدافهم. في اليوم التالي، قامت إسرائيل بتفجير أجهزة اللاسلكي (walkie-talkie) لتشل بذلك شبكة اتصالات حزب الله كاملة[2].

شكلت هجمات أجهزة البيجر واللاسلكي أكبر خرق أمني يتعرض له الحزب منذ نشأته في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، لكنها كانت أيضًا مقدمة لتصعيد أكبر قامت به إسرائيل؛ شمل، في اليوم العشرين من الشهر نفسه اغتيال إبراهيم عقيل، قائد العمليات الخاصة في الحزب، وعضو مجلسه الجهادي، الذي تولى مسؤوليات فؤاد شكر، إلى جانب

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد استهداف مقر القيادة المركزية لحزب الله واغتيال أمينه العام، 29 أيلول 2024، https://rb.gy/5vil72
(2) المرجع السابق نفسه.

قادة من وحدة الرضوان، وهي وحدة النخبة لدى حزب الله. و»أصبح هناك تصور لدى الإسرائيليين أن حزب الله قد انتهى، ولكن مع كل الضربات التي تلقاها حزب الله إلا أنه استطاع أن يظهر مقاومة شرسة، ويصعد من ضرباته الجوية، لدرجة أعاقت إسرائيل، ولم يتمكن جيش الاحتلال إلا من التوغل ببضعة كيلو مترات في لبنان». [1]

وبررت إسرائيل حينها سلسلة العمليات التي استهدفت فيها قادة حزب الله وشبكة اتصالاته بمنع حصول 7 أكتوبر جديد على حدودها مع لبنان، ولكنها كانت في الحقيقة تضرب شبكة الاتصالات والتسلسل القيادي في الحزب في إطار حرب تشنها عليه. وكان واضحًا، ما تخطط له إسرائيل.

ولكن سلوك الحزب لم يتغير، وظلّ محكومًا بتجنّب الحرب حتى بعد أن اندلعت عمليًا. ولم يستخدم قوته الصاروخية بنجاعة حتى الآن، وربما أجهزت إسرائيل على جزء منها قبل استخدامها. وأطلقت إسرائيل يوم 23 سبتمبر/أيلول ما أسمته عملية «سهام الشمال»[2]، وهي أعنف حملة قصف جوي يشهدها لبنان منذ حرب تموز 2006، وشملت مختلف المناطق اللبنانية من الجنوب وصولًا إلى المعابر الحدودية مع سورية في الشمال، وجاءت ذروة التصعيد الإسرائيلي في 27 من الشهر نفسه باستهداف مقر القيادة المركزية لحزب الله، وقد أدت إلى اغتيال أمينه العام، حسن نصر الله، وقادة عسكريين آخرين، لتبدأ بعدها عملية قصف واسع النطاق شملت الضاحية الجنوبية ومناطق أخرى على امتداد لبنان.

اتفاقية لبنان وإسرائيل

لم يستطع حزب الله فصل هدفه، رغم تعرضه لكل أنواع الضربات التي اثرت على قدرته على مواجهة التحديات الكبرى التي فرضت عليه، ومع ذلك لم تستطع إسرائيل القضاء الكامل على حزب الله أو نزع سلاحه فما زالت قوة الحزب مستمرة، ما دعت إسرائيل إلى العودة إلى الاتفاق.

(1) المرجع السابق.
(2) صحيفة المدن، إسرائيل تطلق عملية « سهام الشمال» البرية بدعم امريكي، 1 أكتوبر 2023،
https://2u.pw/UOT66Nux

فبعد مرور شهور من العمليات العسكرية المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن عن عقد اتفاقية انهاء الحرب ين الطرفين بهدف وقف العمليات القتالية بشكل دائم. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.» تضمنت بنود الاتفاقية على أن تتوقف إسرائيل عن «تنفيذ أي عمليات عسكرية ضد الأراضي اللبنانية، بما في ذلك استهداف المواقع المدنية والعسكرية، ومؤسسات الدولة اللبنانية، برا وبحرا وجوا»، وتوقف كل الجماعات المسلحة في لبنان ،أي حزب الله وحلفاءه، عملياتها ضد إسرائيل [1].

واصلت إسرائيل خروقاتها، فلم تلتزم في الاتفاق الموقع هذا، ففي الساعات الأولى من تنفيذ الاتفاق، خرق جيش الاحتلال الإسرائيلي بنوده، فقد استهدف المدنيين وشن غارات جوية على مناطق لبنانية، بما في ذلك تلك الواقعة شمال نهر الليطاني، وفي الوقت نفسه منع سكان أكثر من 60 بلدة من العودة إلى منازلهم وفرض حظر تجوال ليلي يستمر حتى ساعات الصباح.

في المقابل، وبعد أن بلغت الخروقات الإسرائيلية ذروتها بتجاوز 60 خرقا، وتنوعت الخروقات الإسرائيلية بين قصف بالمدفعية، وغارات بالطيران الحربي والمسير، وإطلاق نار من أسلحة رشاشة، وتوغلات، وإطلاق قنابل مضيئة[2]. قام حزب الله برد تحذيري باستهداف موقع رويسات العلم التابع للجيش الإسرائيلي في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة، باعثا برسالة قال فيها «وقد أعذر من أنذر»، وأكد أن «المراجعات للجهات المعنية بوقف هذه الخروقات لم تفلح»[3].

جبهة اليمن

شكلت هجمات الحوثيين (أنصار الله) على إسرائيل والشحن البحري المرتبط بها، مشاركة ذات قيمة عسكرية في إسناد قطاع غزة، وعلى امتداد العام الأول للمواجهة

(1) الجزيرة للدراسات، تفاصيل وقف القتال بين إسرائيل وحزب الله بعد حرب 2024، 28 نوفمبر 2024، https://2u.pw/zXPn15HP

(2) الجزيرة للدراسات، خروقات إسرائيلية بلبنان ونتنياهو: الاتفاق لا يعني نهاية الحرب، 3 كانون الأول 2024 ،https://2u.pw/AcP4TIeG

(3) المرجع السابق نفسه.

شارك الحوثيون بسلسلة متواصلة من الهجمات بالصواريخ والطائرات الانقضاضية غير المأهولة، والصواريخ الباليستية، التي استهدفت مدنا وموانئ إسرائيلية، كمدينة يافا، وميناء ايلات، ومطار بن غوريون، وتمثل الوجه الآخر للعمليات في الهجمات والتهديدات التي وُجهت إلى الشحن البحري الوارد إلى إسرائيل، وحركة الشحن البحري المرتبط بها في البحر الأحمر، وخليج عدن[1].

ونسب الحوثيون إلى أنفسهم هجمات أخرى شملت أهدافا عسكرية بعيدة في عمق إسرائيل، وموانئها في البحر الأبيض المتوسط، وسفناً تجارية ذات صلة بها في بحر العرب وغربي المحيط الهندي[2]. وكانت لهذه المشاركة ارتدادات عنيفة إسرائيلية وأمريكية، حيث أثرت هذه الجبهة بشكل كبير على إسرائيل، وما زالت إسرائيل عاجزة عن إيجاد حل جذري لها، وذلك للعديد من الأسباب؛ منها بعد المسافة بين اليمن وإسرائيل، ومواجهة جيوش غير نظامية. ارتبطت هجمات الحوثيين بكيانات محور المقاومة، لذا فإن وقف هذه الهجمات مرهون بوقف الحرب في غزة[3].

الضربات المتبادلة بين إيران وإسرائيل

شنّت إيران، في فجر 14 أبريل/نيسان 2024، أول هجوم مباشر من أراضيها ضد إسرائيل، اشتمل على نحو 120 صاروخًا باليستيًّا، و36 صاروخ كروز مجنحا، و170 طائرة مسيّرة؛ ردًّا على استهداف طائرات إسرائيلية، في 1أبريل/نيسان 2024[4]، القنصلية الإيرانية في دمشق، ما أدى إلى مقتل سبعة ضباط من الحرس الثوري الإيراني، بمن فيهم مسؤول فيلق القدس في سورية ولبنان محمد رضا زاهدي. بينما استهدف الهجوم الإيراني قاعدتين جويتين جنوب إسرائيل، على نحو غير بعيد عن مفاعل ديمونة النووي. وتبيّن، بخلاف ما ادعته الرواية الرسمية الإسرائيلية، أن 9 صواريخ، أصابت القاعدتين

(1) علي الذهب، اليمن في الطوفان: مشاركة الحوثيين في إسناد غزة والعسكرة الأجنبية للبحر الأحمر، 3 كانون الأول 2024، https://2u.pw/g7toU9o7
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق نفسه.
(4) العربي الجديد، رد فعل إسرائيل المحدود على الهجوم الإيراني، 25 ابريل 2024، https://2u.pw/gAkO2Nz4

الجويتين المستهدفتين، وأنّ 5 منها سقطت في قاعدة نيفاتيم[1].

جاء الهجوم الإيراني المعلن مسبقًا والمحسوب، في فترة تعيش فيها إسرائيل حالة ارتباك استراتيجي نتيجة لاستمرار تورطها في حرب الإبادة التي تشنها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، من دون أن تحقق أهدافها المعلنة: القضاء على حكم حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وعلى قوتها العسكرية في قطاع غزة، واستعادة المحتجزين الإسرائيليين[2]. وهي تخوض مواجهة عسكرية مع حزب الله اللبناني منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023، ولا تبدو في الأفق أية إمكانية لوقف هذه المواجهة إلا إذا أوقفت إسرائيل حربها على قطاع غزة.

ولا يزال نحو 120 ألف إسرائيلي مهجّرًا من المناطق المحاذية لقطاع غزة في الجنوب، والمناطق المحاذية للحدود مع لبنان في الشمال. إلى جانب ذلك، تزداد حالة الارتباك في سياسة إسرائيل تجاه المشروع النووي الإيراني مع اقتراب إيران من الوصول إلى حالة «دولة العتبة النووية»، بحيث يكون لديها القدرة على إنتاج السلاح النووي في فترة وجيزة، إذا قررت ذلك. وكان بنيامين نتنياهو قد شجع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018، وكان يأمل أن ينتهي الأمر إلى استخدام الولايات الأمريكية القوة العسكرية ضد المشروع النووي الإيراني، لكن هذا الرهان فشل. وقد فشلت كذلك حكومات نتنياهو المتعاقبة، منذ عام 2009، في تأمين القدرات العسكرية اللازمة لتنفيذ عملية عسكرية ناجحة ضد المنشآت النووية الإيرانية، إذا اقتضت الضرورة ذلك[3].

أضف إلى ذلك الصراع المحتدم في المجتمع الإسرائيلي بين المعسكر اليميني المتطرف والفاشي الذي يقوده نتنياهو والمعسكر المناوئ له بشأن الانقلاب القضائي

(1) الصواريخ الإيرانية أصابت طائرة في نيفاتيم وقاعدة أخرى لسلاح الجو»، واللا، 2024/4/15، شوهد في 2024/11/25، https://u.pw/sS2alcos

(2) المرجع السابق.

(3) محمود محارب، «سياسة إسرائيل تجاه المشروع النووي الإيراني في بداية حكم الرئيس إبراهيم رئيسي»، سياسات عربية، مج 10، العدد 59 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2022)، ص 48–61.

الذي يسعى نتنياهو لتحقيقه، والذي جمّدته الحرب على غزة، ولكنها لم تؤدّ إلى إلغائه.

تفاعلت عوامل متناقضة لدى متخذ القرار الإسرائيلي بشأن الرد على الهجوم الإيراني. فمن ناحية، استدعى التزام إسرائيل بالردع، الذي يشكّل أحد الركائز الأساسية في نظرية أمنها، أن تردّ سريعًا بما يتناسب مع حجم الهجوم الإيراني، لتحافظ على فعالية ردعها التي تضررت بشدة بعد عملية «طوفان الأقصى»، ودخول حزب الله اللبناني بعد ذلك بيوم واحد، في مواجهة عسكرية «محسوبة» ضدها.

جاء الرد الإيراني بعد عملية اغتيال إسماعيل هنية في طهران، حيث أن طريقة الاغتيال كان هدفها احراج إيران أكثر من توجيه لضربة لحركة حما، لأن هذا الاغتيال جاء في قلب مبنى الحرس الثوري الإيراني، والمجمع الرئاسي، وكان ليلة تنصيب الرئيس الإيراني آنذاك. على الرغم من وصول 9 صواريخ إيرانية إلى أهدافها في مطارين عسكريين، فإن نتائج الهجوم الإيراني، بحسب ما أعلنته إسرائيل، كانت محدودة، ولم تسفر عن خسائر في الأرواح.[1]

تشكّل عشية الهجوم الإيراني على إسرائيل تحالفٌ غير رسمي، شمل الولايات المتحدة ودولًا أوروبية وبعض الدول العربية، من أجل التصدي للصواريخ والمسيرات الإيرانية، قبل وصولها إلى الأجواء الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن بروز هذا التحالف، للدفاع عن إسرائيل، برهن على عجز إسرائيل عن الدفاع عن نفسها من دون مساعدة، وهو ما يتناقض مع ما ادعته دائمًا، فإنها تولي الحفاظ على هذا التحالف أهميةً كبيرة، مع الدول العربية خاصة، وتسعى لتطويره على حساب الشعب الفلسطيني ومصالحه، وقد راعت في ذلك مطلب دول هذا التحالف في عدم توسيع دائرة المواجهة والحرب مع إيران.

إن أولوية إسرائيل العليا في هذه المرحلة هي تحقيق أهداف حربها على غزة، وتوسيع الاستيطان، واحتواء الغضب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة. وهذا يقتضي بالضرورة عدم توسيع دائرة الحرب لتمكين إسرائيل من استكمال احتلال مدينة رفح

(1) العربي الجديد، رد فعل إسرائيل المحدود على الهجوم الإيراني، المرجع السابق.

وتحقيق أهداف حربها المعلنة.

إنّ ردًّا إسرائيليًّا غير محسوب ضد إيران قد يؤدي إلى تحقق شعار «وحدة الساحات» دفاعًا عن إيران. ففي حال نشوء حلقة من الرد والرد المضاد بين إسرائيل وإيران، أو تطور الأمر إلى حرب شاملة، يُرجَّح أن يشارك حزب الله فيها بكل قوته، إلى جانب بقية المليشيات الموالية لإيران في المنطقة، في حين أنّ إسرائيل غير جاهزة لهذه الحرب حاليًّا. صحيح أنه صدرت دعوات إسرائيلية مختلفة لاستغلال ظروف المواجهة مع حزب الله وإيران لضرب منشآت إيران النووية، بيد أن إسرائيل، في واقع الأمر، لا تستطيع تنفيذ هجوم ناجح بقدراتها الذاتية، ولا يبدو أنّ الإدارة الأمريكية مستعدة للانجرار إلى القيام بمثل هذا العمل، علمًا أن إيران وجّهت رسالة إلى إسرائيل مفادها أنها قادرة على ضرب المنشآت النووية الإسرائيلية إذا تعرضت منشآتها النووية للهجوم.

يبدو أن حكومة نتنياهو تفضّل في هذه المرحلة فَرْض مزيدٍ من العزلة والعقوبات على إيران، وإعادة بناء تحالف دولي ضدها، وزيادة التنسيق مع الولايات المتحدة لمواجهة المشروع النووي الإيراني، والإسراع في بناء القوة العسكرية الإسرائيلية التي تعزز الخيار العسكري ضد المشروع النووي الإيراني في حال الحاجة اليه[1].

الضفة الغربية في ظل حرب الإبادة

صعدت السلطات الإسرائيلية حكمها على الضفة الغربية، وسيطرتها على كل أشكال الحياة في ظل حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، فمن جانب كثفت من مستوى الاغتيالات السياسية والتصعيدات العسكرية خاصة داخل المخيمات، ومن جانب أخر، ساهمت الاتفاقيات الائتلافية لحكومة نتيناهو وتحالفه مع قائمة «الصهيونية الدينية» تحولاً مفصلياً ذا تبعات نوعية على طبيعة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية ووجهته. فقد طرح التيار الاستيطاني في الحكومة الإسرائيلية بزعامة سموترش في تفكيك الادارة المدنية، وتوجهات لتسريع خطوات ضم الضفة الغربية قانونياً والتي عززها عودة ترامب

(1) تمير هيمن، "اليوم التالي: تطور المعركة تستدعي قرارات شجاعة"، معهد أبحاث الأمن القومي، 2024/4/12، شوهد في 2024/4/25، بالعبرية، https://2u.pw/gDNsArDp

للحكم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى انعكس تصاعد قوة اليمين المتطرف ميدانيا على مستويين:

- **المستوى الأول:** زيادة التصعيد العسكري[1]، والحملات العسكرية التي تركزت بشكل خاص على مخيمات اللاجئين، وأوضح كاتس، أن الجيش الإسرائيلي يشن عملية عسكرية مكثفة في مخيمي جنين وطولكرم للاجئين الفلسطينيين ضد ما سماها «البنى التحتية الإرهابية الإسلامية الإيرانية التي أقيمت هناك»[2].وأسفرت هذه الاعتداءات عن استشهاد أكثر من 800 فلسطيني وإصابة نحو 6500 واعتقال ما يزيد على 11 ألفا آخرين، وفقا لبيانات رسمية فلسطينية.

ومنذ بداية الحرب، تفرض إسرائيل طوقاً أمنياً داخل الضفة الغربية، زاد من حدة الفصل بين المدن الفلسطينية، بإقامة الحواجز والبوابات التي تفتح وتغلق ضمن نظام زمني إسرائيلي.

- **المستوى الثاني:** ارتفاع وتيرة وحدة العنف الاستيطاني وتطور إرهاب المستوطنين المنظم، ليشمل هجوماً مسلحاً على القرى الفلسطينية لاسيما المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية وذلك بهدف ترحيل وتهجير سكان هذه القرى بأسلوب ممنهج، وكان ذلك واضح من الهجمات المتكررة على بلدة حوارة وقرية عوريف وترمسعيا، التي عانت وما زالت تعاني هي وغيرها من القرى الفلسطينية من هجمات المستوطنين المتكررة، إلى جانب ذلك سياسة تهجير جماعي لعائلات بدوية وإغلاق العديد من الطرق الفلسطينية، ومصادرة الآلاف من الأراضي الفلسطينية لإقامة المستوطنات الإسرائيلية بدلاً عنها[3].

من الواضح مما سبق، أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تعمقت في ظل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، الذي تسعى من خلاله إدارة سموتريتش إلى السيطرة

(1) المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيل، تقرير مدار الاستراتيجي2024 : المشهد الإسرائيلي 2023، 2حزيران 2024
https://2u.pw/boxROMds

(2) الجزيرة للدراسات، قناة إسرائيلية: عام 2025 نقطة تحول خطيرة في الضفة، نشر بتاريخ 17 كانون الأول 2024،
https2//:u.pw/GFoMeP1J

(3) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، المرجع السابق نفسه.

الكاملة على الضفة الغربية وتوسيع بؤرة الاستيطان الإسرائيلي، بالتزامن مع حرب الإبادة المندلعة لأكثر من عام على قطاع غزة.

الخلافات الداخلية في الائتلاف الحكومي

على الرغم من استمرارية الخلافات والصراعات الداخلية، التي لها خلفياتها وأسبابها، في قمة الهرم السياسي والعسكري في إسرائيل، فإن مختلف مكونات الائتلاف الحكومي والمعارضة السياسية والمؤسسة العسكرية والأمنية لا تزال تُجمع على استمرار الحرب على غزة، وتحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على حكم حركة حماس وعلى قوتها العسكرية، إلى جانب إعادة المحتجزين الإسرائيليين. ولا يزال سعي القيادة الإسرائيلية لتحقيق تلك الأهداف يحظى بتأييد شعبي واسع أيضًا. وبعد مرور أكثر من عام على الحرب، لم تظهر في إسرائيل حتى الآن أيّ قوة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، ذات شأن، تخرج عن هذا الإجماع وتدعو إلى وقف الحرب. صحيح أنه ظهرت في إسرائيل في الأسابيع الأخيرة بعض الأصوات من ذوي عائلات المحتجزين الإسرائيليين وأنصارهم التي طالبت بوقف الحرب، لكنها ظلت ضعيفة ومحدودة.

تدفع الخلافات والمنافسة المستمرة في صفوف القيادات الإسرائيلية، خاصة بين نتنياهو وغالانت وهليفي والوزير في كابينت الحرب بيني غانتس، في اتجاه استمرار الحرب؛ ذلك أن أيًّا من هؤلاء لا يرغب، في ضوء الصراع والمنافسة بينهم، في أن يكون أول من يطرح التساؤلات عن صعوبة تحقيق أهداف الحرب والأثمان التي يجب دفعها[1].

على الرغم من تراجع شعبية نتنياهو وحزبه وائتلافه الحكومي، في استطلاعات الرأي العام منذ بدء الحرب، فإنه ما زال يسيطر على عملية صنع القرار المتعلقة باستراتيجية الحرب، وعلى تحديد سياسات إسرائيل المختلفة عمومًا. ويعارض بشدة رؤية الإدارة الأمريكية لقطاع غزة في اليوم التالي للحرب، التي تدعو إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع بعد تحقيق أهداف الحرب، وإعادة السلطة الفلسطينية «المجددة» إليه، وتأكيد

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صراعات النخب الحاكمة في إسرائيل، ومستقبل الحرب على غزة، 14كانون الثاني 2024، https://2u.pw/GIMkUTer

الوحدة السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في سياق رؤية مستقبلية لإقامة دولة فلسطينية فيهما. ويتحفّظ نتياهو بشدة أيضًا على الخطة التي طرحها غالانت لليوم التالي للحرب، بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية. ويلتقي في رفضه لرؤية الإدارة الأمريكية مع ائتلافه الحكومي الذي يستند إلى 64 عضوًا من أعضاء الكنيست. ويُولي نتياهو أهمية قصوى للحفاظ على ائتلافه الحكومي اليميني المتطرف أطول مدة ممكنة بعد انتهاء الحرب. وفي هذا السياق، يحرص على مراعاة مواقف الحزبَين الفاشيَين في حكومته، حزب «القوة اليهودية» بقيادة وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير، وحزب «الصهيونية الدينية» بقيادة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش. ويدرك أن انضمام حزب «المعسكر الوطني» بقيادة غانتس إلى حكومة الطوارئ، التي أعلن عن تشكيلها بعد بدء الحرب على غزة، هو أمر مؤقت، كما أعلن ذلك غانتس نفسه، وأنه لا توجد إمكانية لبقائه في الحكومة بعد انتهاء الحرب، أو حالما يقرر غانتس الخروج عندما يرى أنه استنفد دوره في الائتلاف الحكومي وأن بقاءه فيه يضره انتخابيًا[1].

يعتقد نتياهو أن في إمكانه تحسين شعبيته وشعبية حزبه وائتلافه الحكومي على نحو ملموس إذا ما تمكّن في أثناء فترة الحرب من استقطاب قطاعات واسعة من جمهور اليمين واليمين المتطرف، بشقيهما الديني والعلماني، وحشدهم خلف أجندته، وخاصة أن استطلاعات الرأي العام في إسرائيل التي أُجريت في فترة الحرب، تؤكد انزياح المجتمع الإسرائيلي برمّته إلى قيم اليمين واليمين المتطرف ومواقفهما. وفي هذا السياق، يركّز نتياهو على القضايا التي تساعده في حشد قطاعات واسعة من اليمين واليمين المتطرف وهي[2]:

- التمسك بهدف القضاء على حماس وعلى حكمها في قطاع غزة، والتشديد على عدم التراجع عن هذا الهدف مهما طالت الحرب.

(1) الجزيرة للدراسات، ما سر الخلاف بين نتياهو وغالانت حول فيلادلفيا؟ خبير عسكري يجيب، 30 آب 2024، https://www.aljazeera.net/news/2024/8/30/ما-سر-الخلاف-بين-نتياهو-وغالانت-حول

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صراعات النخب الحاكمة في إسرائيل ومستقبل الحرب على غزة، 14 كانون الثاني، 2024، https://pw.2u/UTerkMIG

- استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية على قطاع غزة.
- عدم السماح بعودة السلطة الفلسطينية، سواء بقيادتها وتركيبتها الحاليتين، أو بقيادة وتركيبة مجددتين، وفق طلب الإدارة الأمريكية، إلى قطاع غزة، والحفاظ على الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة مهما كانت طبيعة السلطة وتركيبتها في كلٍ منهما.
- رفض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- استمرار دعوة حزبه ومعسكره إلى تهجير الفلسطينيين، تلميحًا وتصريحًا، من قطاع غزة إلى سيناء ودول أخرى في العالم.
- استمرار البطش بالفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وتعزيز الاستيطان اليهودي فيهما.

العلاقة مع غانتس ومستقبل حكومة الطوارئ

شهد الأسبوعان الأخيران من فبراير/شباط 2024 ارتفاع مستوى التوتر في العلاقة بين نتنياهو وشركائه في الحكم من قادة المعسكر الرسمي، بيني غانتس وغادي آيزنكوت. ويعود ذلك، إلى رغبة نتنياهو في دفع حزب المعسكر الرسمي للخروج من حكومة الطوارئ التي شُكّلت عقب عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/تشرين الأول. فبعد ثلاثة شهور على تشكيلها، بدأ نتنياهو بخرق الاتفاق الذي تأسست وفقه الحكومة، حينما أخذ يتفرد بعملية صنع القرار في ملف تبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس.

ويبدو أنه بات يعتقد أنه لم يعد في حاجة إلى هذه الحكومة ولا إلى المعسكر الرسمي لمنحه شرعية الاستمرار في الحرب على غزة، الذي يحظى بدعم غالبية ساحقة من اليهود الإسرائيليين، علاوة على أنه يريد التحلل من القيود التي يفرضها بقاء المعارضة في حكومته، ليكون له مطلق الحرية في تقرير وضع غزة في مرحلة ما بعد الحرب؛ وذلك لتعارض رؤيته مع رؤية كل من غانتس وايزنكوت الأقرب إلى الموقف الأمريكي. ولنتنياهو حساباته الداخلية أيضًا بهذا الخصوص؛ إذ يرى أن بقاء المعسكر الرسمي في الائتلاف

الحكومي يخدم سياسيًا وشعبيًا غانتس؛ غريمه ومنافسه الأساسي في انتخابات الكنيست المقبلة.

على الطرف الاخر يتجه نتنياهو إلى إقناع القيادي السابق في حزب الليكود، جدعون ساعر، وحزبه «أمل جديد» (تكفاه حدشاه) الذي خاض انتخابات الكنيست الأخيرة في إطار تحالف المعسكر الرسمي، وله أربعة مقاعد في الكنيست الحالية، وهو لا يقل يمينية وتطرفًا عن نتنياهو، بالبقاء في الائتلاف الحكومي بعد خروج المعسكر الرسمي، ليستند حينئذ الائتلاف إلى 68 عضوَ برلمان ويغدو في وضع أفضل داخل الكنيست مما كان عليه الحال قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول.

ويدرك قائدا حزب المعسكر الرسمي، غانتس وآيزنكوت، رغبة نتنياهو في دفعهما إلى الخروج من الائتلاف الحكومي وإنهاء حكومة الطوارئ، وهما يقاومان ذلك في هذه المرحلة التي تستدعي منهما البقاء في الحكومة والمشاركة في اتخاذ القرارات لجني مكاسب سياسية. فالحرب على قطاع غزة لم تنته بعد.

بعد أكثر من مرور عام على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، يجد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، نفسه في وضع يمكّنه من الاستغناء عن حكومة الطوارئ والتفرد بالسيطرة على عملية صنع القرارات المتعلقة باستراتيجية الحرب على غزة وعلى رسم سياسات إسرائيل عمومًا. وفي سياق سعيه للحفاظ على حكمه، يتجه إلى اتخاذ مواقف أكثر انسجامًا مع مواقف اليمين المتطرف واليمين الفاشي في معسكره. وهو يستند في ذلك ليس فقط إلى انزياح المجتمع الإسرائيلي في قيمه ومواقفه نحو اليمين واليمين المتطرف، وانما أيضا إلى مواقف الدول العربية التي لم يتخذ أكثرها أي إجراء جدي ضد إسرائيل، بل استمرت في علاقاتها العلنية والسرية معها، كأنها لا تشن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

أزمة تجنيد الحريديم والائتلاف الحكومي

لم تترك المحكمة العليا للحكومة مجالًا للمزيد من التسويف بخصوص سنّ قانون تجنيد الحريديم وفق المعايير التي كانت المحكمة حددتها في قراراتها السابقة، بما في ذلك معيار المساواة في عبء التجنيد الإلزامي بين الحريديم وغيرهم من اليهود الإسرائيليين، وفرض عقوبات على الحريديم الذين لا يتجندون. ويواجه ائتلاف نتنياهو الحكومي صعوبات تعرقل سنّ هذا القانون نتيجة الأجواء السياسية السائدة في المجتمع الإسرائيلي منذ عملية «طوفان الأقصى» وحرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة، بما في ذلك لدى بعض قادة حزب الليكود نفسه، الذين يدعون إلى مشاركة الحريديم في تحمّل عبء الخدمة العسكرية أسوةً بغيرهم من اليهود في المجتمع الإسرائيلي[1]. ويتلخص أبرز الصعوبات التي تعرقل سن القانون وتهدد من ثم ائتلاف نتنياهو في:

إذا لم تسنّ حكومة نتنياهو قانون تجنيد الحريديم، أو إذا تلكّأت في سنّه، فسيزداد الضغط على وزير الأمن يوآف غالانت وعلى المؤسسة العسكرية للشروع في تجنيد طلّاب المعاهد الدينية الحريدية. وإذا ما قام الجيش باستدعاء الطلّاب الحريديم للخدمة العسكرية الإلزامية وشرع في فرضها عليهم، أو على نحو 40 في المئة (نحو 5200) من مجموع الحريديم الذين يبلغون سنّ الخدمة العسكرية (وصل مجمل عددهم عام 2023 إلى نحو 13000)، كما يطالب الجيش، فإنّ ذلك سيقود إلى خروج حزبَي يهدوت هتوراه وشاس اللذَين يعارضان الاستجابة إلى مطالب المحكمة العليا فيما يخص قانون تجنيد الحريديم، من الائتلاف الحكومي، الأمر الذي يقود إلى سقوط الحكومة.

من الصعب التوصّل إلى صيغة متّفق عليها لقانون تجنيد الحريديم في داخل ائتلاف نتنياهو الحكومي تحظى بتأييد أغلبية في الكنيست (من دون المعسكر الرسمي بقيادة غانتس)؛ فبينما يريد حزبا يهدوت هتوراه وشاس أن يحافظا على الوضع القائم بخصوص تجنيد الحريديم ويرفضان حلًّا وسطًا بخصوص نسبة الذين ينبغي إعفاؤهم أو الحدّ الأدنى

(1) الجزيرة للدراسات، جيش الاحتلال يحذر من أزمة تجنيد ويستدعي ألفاً فقط من الحريديم، 15نوفمبر 2024، https://www.aljazeera.net/news/2024/11/15/إعلام-إسرائيلي-جيش-الاحتلال-سيستدعي

من الحريديم الذين ينبغي تجنيدهم، فإن العديد من قادة حزب الليكود وفي مقدّمتهم وزير الأمن يوآف غالانت[1]. يعارضون ذلك ويدعمون بصورة عامة توجّه المؤسسة العسكرية التي تهدف إلى تجنيد نحو 5200 من الحريديم في السنة.

تقف أحزاب المعارضة في الكنيست ضد سنّ أيّ صيغة لقانون تجنيد الحريديم تتعارض مع متطلبات المحكمة العليا في هذا الشأن. وتسعى هذه الأحزاب إلى إسقاط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة في أسرع وقت ممكن؛ لذلك فهي تستثمر في هذه الأزمة وتتشدد في معارضتها لهذا القانون. وتشمل أحزاب المعارضة أيضًا حزب «أمل جديد» بقيادة غدعون ساعر، الذي انشق عن حزب « المعسكر الوطني»[2] في 13 مارس/آذار 2024، ثم انسحب من الائتلاف الحكومي في 25 مارس/آذار2024، بعد أن رفض نتنياهو طلب ساعر الانضمام إلى كابينت الحرب .

يعارض حزب «المعسكر الرسمي» بقيادة غانتس الشريك في حكومة الطوارئ التي شُكّلت عقب طوفان الأقصى في أكتوبر/تشرين الأول، القانون المقترح لتجنيد الحريديم. فقد أعلن غانتس أنّ القانون الذي تبلوره الحكومة هو فشل قيمي خطير، وأنه يُحدث شرخًا عميقًا في المجتمع «في الوقت الذي علينا فيه القتال سوية ضد أعدائنا».

وأضاف أنّ حزب «المعسكر الرسمي» لا يستطيع البقاء في حكومة الطوارئ إذا سنّ الكنيست هذا القانون[3] ورغم أنّ الحكومة شرعت في سنّ قانون تجنيد الحريديم من دون الحصول على موافقة غانتس، ومن دون حتى التشاور معه، ما يمثّل خرقًا لاتّفاق تشكيل حكومة الطوارئ، فمن الملاحظ أنّ غانتس حدّد توقيت خروج حزبه من حكومة الطوارئ باستكمال عملية سنّ القانون فعليًا، أي بعد أن يمرّ بالقراءات التمهيدية والأولى والثانية

(1) ينيف كوبوبيتش، «لن أؤيد مسار قانون التجنيد المتبلور الذي سيصوت عليه في يوم الثلاثاء»، هآرتس، 2024/3/24، شوهد في 2024/4/21، في: https//:www.haaretz.co.il/news/politics/24-03-2024/ty-article./premium0000018/e6-fa-3df-85afde-fff7b0040000

(2) مهران أزولاي، «المعسكر الرسمي يتفكك: ساعر أعلن عن نهاية الشراكة مع غانتس»، واي نت، 12/3/2024، شوهد في 21/4/2024، في: https://:pw.2u/g4shCvdU (بالعبرية)

(3) يخائيل هاوزر طوف، «غانتس عن قانون إعفاء الحريديم من التجنيد: لا نستطيع البقاء في الحكومة إذا التشريع مرّ»، هآرتس، 24/3/2024، شوهد في 2024/4/21، https://:2u.pw/TKnQca0F

والثالثة في الكنيست، وربما تستغرق هذه العملية عدة شهور.

إقالة غالانت والتغييرات في الحكومة

كانت إقالة يوآف غالانت مسألة توقيت مناسب لبنيامين نتنياهو، فالقرار قائم لديه منذ مطلع شهرمايو/نيسان من العام الماضي 2023، حينما نشب خلاف بينهما، حول عدد من مشاريع القوانين التي سعى إليها نتنياهو وفريقه في الحزب والحكومة، في إطار ما يسمى إسرائيليا «الانقلاب على الجهاز القضائي». وقد أعلن نتنياهو إقالة غالانت من منصبه في مطلع ذلك الشهر، لكنه تراجع خلال أقل من يومين عن قراره، تحت ضغوط الرأي العام وحزب الليكود.

ومنذ تلك الفترة، بدا واضحا أن الخلاف بين الاثنين -ويدور بالذات حول أمور إدارية، وليست سياسية جوهرية- اشتد في الأسابيع الأولى للحرب الجارية على الشعب الفلسطيني، وحسب ما كان ينشر، فإن الخلاف أساسا هو أن غالانت يريد وزنا أساسيا لقيادة الجيش وأجهزة المخابرات المختلفة، بينما أراد نتنياهو أن يكون القرار الأساس بيده شخصيا، ولاحقا بدأ غالانت يكشف عن طبيعة الخلافات، التي تعد من وجهة نظر إسرائيلية أساسية.

وحسب ما شهدناه على الأرض، على مدى 13 شهرا وأكثر، لم يكن الخلاف بين «متطرف» و«متطرف أقل»، فوابل التقارير كان يشير تارة إلى هذا الطرف، وتارة أخرى إلى الطرف الآخر. على سبيل المثال، فإن توسيع الحرب على لبنان، نادى به غالانت مبكرا، بينما نتنياهو طلب التأجيل، والأمثلة كثيرة.

وقال غالانت، في ذات مساء إعلان إقالته، إن أسباب إقالته ثلاثة: الخلاف مع نتنياهو حول قانون تجنيد الشبان «الحريديم»، الذي أراده نتنياهو أوسع وأشمل.

وثانيا، إبرام صفقة تبادل، أو حسب التسمية الإسرائيلية «استعادة الرهائن»، بدون أن يوضح أكثر. وثالثا، رفض نتنياهو إقامة لجنة تحقيق رسمية (ذات صلاحيات قانونية)،

بشأن أحداث يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي 2023.

كشف غالانت عن طبيعة الخلافات مع نتنياهو، منها أن عدم إبرام اتفاقية تبادل، هو ليس لأسباب عسكرية، ولا سياسية، في إشارة إلى أنها بسبب حسابات شخصية لدى نتنياهو، لكن غالانت لم يقلها في تلك الجلسة، وقال إن ما عرضته إسرائيل كان واضحا أنه لن يكون مقبولا، مثل نفي قيادة حماس، ودفع أموال في مقابل الرهائن.

كما عبّر غالانت في ذلك اللقاء عن اعتراضه على إطالة أمد تواجد الجيش في قطاع غزة، وقال إنه لا حاجة عسكرية وأمنية لاستمرار وجود الجيش في المقطع الحدودي بين قطاع غزة ومصر، أو حسب التسميتين، «محور فيلادلفيا»، و«محور صلاح الدين». وبالإمكان التقدير بأن هذه ستكون بداية لما سيكشف عنه غالانت لاحقا.

لمفارقة في قضية غالانت، أن نتنياهو استخدمه في التحضير للانتخابات البرلمانية الأخيرة، ليعزز قائمته عسكريا، بموازاة استبعاد شخصيات في الحزب خططت للترشح لرئاسته، إن كان كمنافسة لنتنياهو، أو حتى بعد استقالة نتنياهو.

إحدى هذه الشخصيات يسرائيل كاتس، وكان من بين ثلاثة أشخاص تعمّد نتنياهو استبعادهم عن مقدمة القائمة، فكاتس، الرجل القوي في قواعد حزب الليكود، حصل على المكان الـ 12، رغم أنه في العقدين الأخيرين بالذات، كان غالبا ضمن الخمسة الأوائل أو بعدها بقليل. وعند تشكيل الحكومة، حاول نتنياهو استبعاد كاتس بمنحه حقيبة هامشية، لكنه لم ينجح أمام الضغوط عليه من الليكود، فحصل في عام الحكومة الأول على حقيبة الطاقة، مع اتفاق بأن يتسلم وزارة الخارجية بعد عام، بالتناوب مع الوزير إيلي كوهين.

ويبدو أن كاتس، وخلال العامين الأخيرين، استدرك من جديد، المطلوب منه، وهو الرضوخ، وتقديم الطاعة الكلية لشخص رئيس حزبه وحكومته، واستوعب نتنياهو الرسالة، فإذ به يُسند لكاتس الحقيبة الأشد حساسية، حقيبة الدفاع، رغم عدم وجود ماض عسكري لدى كاتس، وحسب انطباع المحللين فإن هذا ما أراده نتنياهو من هذا التعيين، ليبقى القرار بيده، أو حسب التعبير الذي سرى في وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن وزير الدفاع

الفعلي سيكون نتنياهو.

الشخص الثاني هو جدعون ساعر، المنشق منذ 4 سنوات تقريبا، عن حزب الليكود، وأقام حزبا مع منشقين آخرين، رفضا لسيطرة بنيامين نتنياهو على الحزب، وأيضا بسبب قضايا الفساد. وكان ساعر شريكا في الحكومة التي أبعدت نتنياهو عامًا واحدًا عن الحكم. لكن ساعر الذي لم ينفك ليوم عن سياسة اليمين الاستيطاني المتشدد، هو وفريقه، تهاوى من حيث المكانة السياسية، وهذا ما دلت وما زالت تدل عليه استطلاعات الرأي العام.

وبعد انشقاقه عن تحالفه السابق مع بيني غانتس، في شهر نيسان العام الجاري، ومغادرته صفوف حكومة الطوارئ، عاد إلى حضن نتنياهو وحكومته، في مطلع تشرين الأول الماضي، وزيرا من دون حقيبة، بعد أن سرت معلومات بأن نتنياهو وعد غريمه السابق ساعر بحقيبة الدفاع، لكن مخطط إقالة غالانت تجمّد على وقع توسيع رقعة الحرب في لبنان، ومعها سلسلة الاغتيالات.

ويبدو أن نتنياهو، وأيضا ساعر، استوعبا حجم الانتقادات للنيّة بإسناد حقيبة الدفاع لشخص ساعر، عديم الخبرة العسكرية، رغم أن البديل كاتس، هو أيضا عديم الخبرة، إلا أنه بهذا القرار يبقي نتنياهو الحقيبة بيد حزبه، على الأقل أمام كوادر الحزب، وفي الوقت نفسه، يخرج ساعر رابحا من تولي حقيبة الخارجية.

وهذا المشهد مع ما سيتبعه، يؤكد مجددا أن نتنياهو يتعامل مع شخصيات الليكود كأحجار شطرنج بشكل يضمن له بقاءه من دون منافس على رأس الليكود. وهذا يعزز الانطباع بأن الليكود بعد نتنياهو سيعلق في دوامة انقسامات داخلية ناجمة عن حدة المنافسة، مع غياب الشخص القائد الذي يتجمع حوله الحزب، لأن نتنياهو لم ولا يسمح بوجود شخص قادر على خلافته.

أما بخصوص غالانت، فليس واضحا ماذا سيقرر بشأن مستقبله، فقد سارع صديقه وزميله في الجيش، النائب بيني غانتس، إلى مطالبته بعدم الاستقالة من الكنيست، وإن بقي غالانت في الكنيست، فالقانون الإسرائيلي لا يجيز له الانشقاق والاعتراف به كتلة

مستقلة، ولهذا فإنه إذا لم يستقل من الكنيست، فسيبقى في الظل، ويظهر بمواقف مناهضة لنهج نتنياهو، وفي هذه الحالة لا يبدو أن غالانت سيكون ضمن قائمة الليكود في الانتخابات المقبلة، فإما أن يعتزل السياسة، وإما أن ينتقل لحزب آخر، لكن هنا سيكون عليه الاستقالة من الكنيست قبل تحديد موعد الانتخابات، كي يكون بإمكانه المنافسة ضمن حزب آخر.

دعوى جنوب أفريقيا بشأن جرائم الإبادة الجماعية في غزة ضد إسرائيل

من أهم تداعيات دعوى جنوب افريقيا أنها أجبرت إسرائيل على الخضوع لأول محاكمة دولية في تاريخها[1]. ، في 29 ديسمبر/كانون الأول 2023 رفعت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، دعوى قضائية لدى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، تتهمها فيها بانتهاك التزاماتها بموجب أحكام «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» على أساس المادتين 36/1[2] و41 من النظام الأساسي للمحكمة، التي تأسست عام 1945، وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، التي أسفرت عن نحو 100 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح ومفقود. وتضمنت مذكرة الدعوى طلبًا للبتّ في التدابير المؤقتة (كإجراء فرعي مُستعجل)، عملًا بأحكام المادة 41 من ذلك النظام. وبناءً على ذلك، أعلنت المحكمة في 3 يناير/كانون الثاني 2024 أنها ستعقد جلستين لسماع المُحاجّة الشفهية لفريقَي الادعاء والدفاع يومَي 11 و12 يناير/كانون الثاني 2024[3]

(1) Chen Maanit, Yaniv Kubovich & Jonathan Lis, «State Officials Fear International Court of Justice Could Charge Israel with Genocide in Gaza,» Haaretz, 1/1/2024, accessed on 14/4/2024, at: https://cutt.ly/Xewx9faS

(2) «المادة 36/1: يشمل اختصاص المحكمة جميع القضايا التي يحيلها الأطراف إليها وجميع المسائل المنصوص عليها بشكل خاص في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقيات النافذة. المادة 41:

1. يكون للمحكمة سلطة أن تبيّن، إذا رأت أن الظروف تتطلب ذلك، أيّ تدابير مؤقتة ينبغي اتخاذها للحفاظ على الحقوق الخاصة بأيّ من الطرفين.

2. ريثما يتم اتخاذ القرار النهائي، يجب على الفور إبلاغ الأطراف ومجلس الأمن بالتدابير المقترحة».
ينظر: «النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية»، الأمم المتحدة، شوهد في 2024/1/18، في: https://bit.ly/3S71Cbp

(3) The International Criminal Court, «Request by South Africa for the Indication of Provisional Measures and Modification of the Court›s Prior Provisional Measures Decisions,» Press Release (Unofficial), 6/3/2024, para. 1, p. 1, accessed on 14/4/2024, at: https://bit.ly/3TYiySp

وفي حين كان التوقع السائد بأن المحكمة ستصدر قرارًا بهذا الشأن في غضون أسابيع، كما يُستدل من التماسات مشابهة (غامبيا ضد ميانمار '72 يومًا'، البوسنة والهرسك ضد جمهورية يوغوسلافيا '48 يومًا'، أوكرانيا ضد روسيا '9 أيام')، جاء قرار المحكمة في هذه القضية بخلاف كل التوقعات؛ إذ أصدرت المحكمة قرارها في 26 كانون الثاني/ يناير 2024؛ أي بعد أسبوعين من انتهاء جلسات الاستماع لمرافعات الأطراف، وهي أقصر مدة تصدر فيها المحكمة أمرًا بفرض تدابير مؤقتة لمنع أفعال إبادة جماعية.

واستندت المحكمة بريتوريا في دعواها خصوصا على الأدلة بقتل إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين بأعداد كبيرة وتدمير منازلهم وطردهم وتشريدهم، إضافة إلى فرض الحصار على الغذاء والماء والمساعدات الطبية في القطاع، وتدمير المرفقات الصحية الأساسية.

لكن إسرائيل وصفت دعوى جنوب أفريقيا بالسخيفة واعتبرتها «افتراء»، إذ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو[1] إن تهمة الإبادة الجماعية الموجهة لإسرائيل في محكمة العدل الدولية مشينة وعبار عن تمييز ضدها.

فصّلت المذكرة القانونية لاحقًا النية الجُرمية بارتكاب سلطات الاحتلال الإسرائيلي أفعال الإبادة الجماعية عبر الاستشهاد بتصريحات قيادة الاحتلال على ذلك، وتضمينها في ملف المذكرة. وأفردت المذكرة قسمًا كاملًا تؤكد فيه ثبوت القصد الجنائي «النية» بارتكاب فعل الإبادة الجماعية، من خلال حصر تقارير لعدد من منظمات الأمم المتحدة وجهات دولية وتصريحات لمسؤولين فيها تؤكد ارتكاب سلطات الاحتلال الإسرائيلي لجرائم الإبادة الجماعية. وقد أطلقت بعض المنظمات الحقوقية قاعدة بيانات تخضع للتحديث المستمر لحصر التصريحات الخاصة بالدعوة إلى ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني، تحتوي على أكثر من 500 تصريح صادر عن صنّاع قرار وأفراد وضباط في الجيش وبرلمانيين وصحافيين ومؤثرين ومسؤولين حكوميين سابقين في

(1) الجزيرة للدراسات، بنيامين نتنياهو، يميني من أصل بولندي يحكم إسرائيل، 21 أيار 2024، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/25/%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88

إسرائيل، وتعين هذه التصريحات في إثبات القصد الجنائي «النية»؛ وهو الركن الأصعب إثباته فيما يخص ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

دفعت حكومة جنوب أفريقيا في مذكرتها بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي فشلت في التزاماتها بموجب المواد 1[1]، 3، 4، 5، 6 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية التي تنص في مجملها على وقف التآمر، أو التحريض، أو التواطؤ، أو عدم المعاقبة على أفعال الإبادة الواقعة في المادة 2 منها. واختتمت دعوى جنوب أفريقيا بمجموعة من الطلبات، تقود في مجملها إلى الحصول على حكم قضائي القصد منه إدانة إسرائيل بمخالفة التزاماتها بموجب الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، طلبت المذكرة الحصول على قرار مستعجل بالتدابير المؤقتة يهدف إلى وقف العنف المستمر نحو المدنيين نتيجة العدوان الإسرائيلي الذي يحمل بين طياته شبهة ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، مع التأكيد على اختصاص المحكمة والحقوق واجبة الحماية ومخاطر عدم إنصاف الضحايا.

بناءً عليه، تأخذ الدعوى القضائية مسارين، الأول هو المسار العادي للدعوى لاستصدار حكم قضائي بمخالفة إسرائيل الالتزامات الواقعة عليها بموجب الاتفاقية، وسيستغرق سنوات للبتّ فيه، كما حصل في المحكمة الخاصة بالجرائم التي ارتُكبت في البوسنة والهرسك والتي بدأت عام 1993، وانتهت بحكم إدانة قضائي في عام 2007.

---

(1) ينظر: United Nations، General Assembly.
«المادة (1): تصادق الأطراف المتعاقدة على الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها.
المادة (3): يعاقب على الأفعال التالية: (أ) الإبادة الجماعية، (ب) التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية، (ج) التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، (د) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية، (هـ) الاشتراك في الإبادة الجماعية.
المادة (4): يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أيّ من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكامًا دستوريين أو موظفين عامين أو أفرادًا.
المادة (5): يتعهد الأطراف المتعاقدون بأن يتخذوا، كلٌّ طبقًا لدستوره، التدابير التشريعية اللازمة لضمان إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص النص على عقوبات جنائية ناجعة تنزل بمرتكبي الإبادة الجماعية أو أيّ من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة.
المادة (6): يتحاكم الأشخاص المتهمون بارتكاب الإبادة الجماعية أو أيّ من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي ارتكب الفعل على أرضها، أو أمام محكمة جزائية دولية تكون ذات اختصاص إزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايتها».

أما المسار الثاني فهو الإجراء المستعجل بالتدابير المؤقتة الساعي لوقف العدوان الحربي وأعمال الإبادة في قطاع غزة، والذي سيشكّل وجهة نظر المحكمة ويحدد مسار عملها في المسار الأول لاحقًا. وهذا جوهر الملف الذي عُرض في المرافعة الشفهية للفريق القانوني لجنوب أفريقيا في 11 كانون الثاني/ يناير 2024[1].

على الجانب الاخر، استهل فريق الدفاع الإسرائيلي الرد على جنوب أفريقيا في مرافعته الشفهية، باستدعاء الهولوكوست وجرائم الإبادة التي تعرّض لها اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، وفترة حكم النازية، وزعم أن حربه في قطاع غزة هي حرب دفاع عن النفس ضد الهجمات التي شنّتها حركة حماس في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وحاجّ بأن هجماته أتت في إطار قواعد القانون الدولي الإنساني، مبررًا العدد الكبير من الضحايا المدنيين باستخدام حركة حماس للمرافق المدنية بمختلف أشكالها قواعدَ عسكرية. كما دفع الفريق الإسرائيلي بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في هذه القضية على أساس المادة 9 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، لأن ذلك يتطلب معارضة إيجابية من الطرف الآخر في القضية، والمقصود بها المخاصمة القائمة في دعوى قانونية قائمة بين خصمين أمام المحكمة يكون أحدهما متضررًا من ممارسة الطرف الآخر عليه بارتكاب فعل أو امتناع، وتكون مصلحته جبر الضرر اللاحق به[2].

قد قدّم الفريق القانوني لإسرائيل مرافعة قانونية ضعيفة، فيها ثغرات عديدة، منها كما بيّنا سابقًا محاجّته بعدم احتلال فلسطين، بما فيها قطاع غزة، والاستناد إلى وعد بلفور عام 1917، ومزاعم «الحق التاريخي» لليهود في فلسطين. وفي هذا الإطار، نجد أن محكمة العدل الدولية قد سبق لها تصدير رأي استشاري (فتوى) عام 2004 حول قضية الجدار العازل، أكدت فيها أن إسرائيل سلطة احتلالٍ عسكري في قطاع غزة والضفة

(1) The International Court of Justice، «Joint Declaration of Judges Xue، Brant، Gómez Robledo and Tladi،» 28/3/2024، para. 2، p. 1، accessed on 14/4/2024، at: https://bit.ly/43ViAix

(2) Court of Justice، «Verbatim Record 2024/2،» 12/1/2024، para. 22. p. 15، para. 51، p. 21، accessed on 27/4/2024، at: https://bit.ly/4cXw0yx

الغربية بما فيها القدس الشرقية[1] وفي إطار الادعاء بتطبيق القانون الدولي الإنساني خلال العملية العسكرية، نجد أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتبع منظورًا مشوّهًا للقانون الدولي الإنساني تحاول من خلاله تبرير سلوكها الإجرامي، الذي لا يُمكن أن يُفهم خارج إطار سياساتها الاستعمارية[2].

كما أن المحاجّة بمسألة انعدام المعارضة الإيجابية في حالة جنوب أفريقيا غير دقيق وغير منطقي، لأن الخصومة ليست قائمة على أساس طرفين متنازعين، إنما سبب وجودها هو مسألة حماية أحكام الاتفاقية من طرف كل الدول الموقّعة عليها، وقد سبق للمحكمة ممارسة اختصاصها على هذا الأساس في سابقة قضائية جرى خلالها النظر في دعوى غامبيا ضد ميانمار بشأن الإبادة في حق الروهينغا؛ حيث لم يكن هناك صدام مباشر بين غامبيا وميانمار يدفع إلى المحاجّة بالمعارضة الإيجابية.

وفوق ذلك، تعدّ الأدلة المقدّمة أمام المحكمة أدلة قوية وموثوقة لإصدار قرار من هيئتها بخلاف الادعاءات الإسرائيلية، واستشهاد الفريق الإسرائيلي بردّ المحكمة حول عدم قطعية الأدلة في قضية البوسنة والهرسك التي تعود إلى عام 1992[3]، حيث لم تكن عمليات التوثيق قوية وشاملة من أجل دفع المحكمة إلى إصدار حكم قضائي بالإدانة في جريمة الإبادة الجماعية التي تعتبر أمّ الجرائم، في حين أن التقارير الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية بشأن الحرب على قطاع غزة، ذات صدقية وتعتمد على التوثيق الحقيقي للأحداث الجارية. ودليل اعتماد هذه المصادر أمام المحاكم الدولية هو أعمال المحكمة الجنائية الدولية، وتضمينها هذه

(1) iden Gaza Genocide Case: In Expedited Appeal, Palestinians Argue Court Has Constitutional Duty to Review Claims,» Center for Constitutional Rights, 8/3/2024, accessed on 1/5/2024, at: https://bit.ly/3UFDL5c

(2) The International Court of Justice, «Joint Declaration of Judges Xue, Brant, Gómez Robledo and Tladi,» 28/3/2024, para. 2, p. 1, accessed on 14/4/2024, at: https://bit.ly/43ViAix

(3) ينظر: الأمم المتحدة، النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المادة 59: «ليس لقرار المحكمة قوة ملزمة الا بين الطرفين وفيما يتعلق بهذه القضية بالذات»،
شوهد في 2024/4/14، في: https://bit.ly/3xteMIX

المصادر في تقاريرها وأعمالها. إضافةً إلى ما سبق، فإن التوثيقات الصحافية المرئية التي بثّتها الصحافة ورآها كل المهتمين على الهواء مباشرة في الدعوة إلى ارتكاب أفعال الإبادة، أو التوعد، أو التحريض بارتكابها، أو تصوير ارتكاب أفعال الإبادة الجماعية، تعكس حقيقة السلوك الإسرائيلي بارتكاب، أو نية ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية.

ان الاستنتاجات التي توصّلت اليها المحكمة في هذه المرحلة الأولية واصدارها اوامر بفرض تدابير موقتة، لها اهمية كبيرة من الناحيتين القانونية والسياسية، مع العلم انها تجاهلت مطلب وقف الحرب وتعليق العمليات العسكرية، اضافة الى انها لا تشكل حكما مسبقا بأية حال من الأحوال على الادعاءات الّتي قدمتها جنوب افريقيا، والتي يتعين اثباتها في مراحل لاحقة في سياق المداولات للبت في موضوع الدعوى، وفي كل الأحوال، حتى في حالة عدم التزام اسرائيل باتخاذ التدابير الموقتة، يبقى الأمر الثابت ان اسرائيل ستكون في قفص الاتهام بارتكاب جريمة الإبادة وعدم منعها في غزة، وذلك لغاية انتهاء المحكمة من البت في موضوع الدعوى لإثبات مسوولية اسرائيل عن افعال الإبادة الجماعية في غزة من عدمها، وهيّ مسالة تستغرق سنوات. ومن هذا المنطلق، ليس هنالك من مبررات قوية لنشر خطاب تشاوميّ بهذا الصدد، فقد جرى جلب اسرائيل الى محكمة العدل الدولية، اعلى جهاز قضائي لمنظمة الأمم المتحدة، بتهمة الإبادة الجماعية.

ان فرض المحكمة للتدابير الموقتة، التي طلبتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، يدلل على ان فريق الدفاع الإسرائيلي فشل في اقناع المحكمة ببراءة إسرائيل من أفعال الإبادة الجماعية في قطاع غزة، على الرغم من إخفاء الحقيقة، واتباع أساليب المراوغة خلال مرافعته الشفوية في المحكمة. وباتت تهمة ارتكاب إسرائيل أفعال الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، حاضرة بقوة في أروقة المحكمة، وستلاحقها طوال السنوات المقبلة حتى صدور الحكم النهائي في القضية.

أزمة الاقتصاد الإسرائيلي

نتيجة استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ونتيجة للاضطرابات الداخلية في الائتلاف الحكومي داخل إسرائيل، بسبب الاحتجاجات على خطة « الإصلاح القضائي» لعام 2023، انعكس هذا على تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية لعام 2024، اذ دخل الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة جديدة متجها نحو الاقتصاد الحربي في الربع الأخير من السنة، مما أدى إلى تراجع في القطاعات الاقتصادية المختلفة وارتفاع في الانفاق العام والانفاق الحربي، ظهر ذلك جليا على المؤشرات الاقتصادية التي بدورها أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية محلياً وعلى المنطقة ككل.

ارتفعت ميزانية جيش الاحتلال للعام 2024 إلى 117 مليار شيكل (31.6 مليار دولار)، بزيادة حوالي 53 مليار شيكل (14.8 مليار دولار) عن الميزانية الأصلية التي أقرت من العام 2023، ونما إنفاقه العسكري بنسبة 24% ليصل 102 مليار شيكل (27.5 مليار دولار). وقد تواصلت في هذا الإطار الخلافات مع وزارة المالية حول ميزانية الجيش، إذ يطلب الأخير شيكاً مفتوحاً، فيما تطالب الوزارة بفحص احتياجاته بدقة، بزعم أن «العدوان على غزّة لا يعني منحه شيكاً على بياض»، كي لا يخرج عجز الموازنة1 عن السيطرة بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف الحرب، عقب وصوله إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي[1]

واجهت دولة الاحتلال عجزاً في الميزانية قُدّر بـ22.9 مليار شيكل في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 مقابل 4.6 مليارات شيكل في أيلول/ سبتمبر الذي قبله، بالتزامن مع القناعات المتزايدة بأنّ الحرب ستؤدي لارتفاع حادّ في نسبة العجز والدّين، وسط توقعات بأن يكون عام 2025 «ضائعاً اقتصادياً»، مع ارتفاع عجز الموازنة، مما سيُفضي في النهاية لمزيد من التدهور في نسبة الدّين العام مقارنة بالناتج المحلي، وربما مزيداً من خفض تصنيفها الائتماني، فيما تسبّب صعود مؤشرات التضخم بانخفاض قيمة الشيكل لأدنى مستوى، وكل ذلك يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي بسبب نفقات الحرب على غزّة أمامه

(1) نضال شرف، خسائر الاحتلال اخر أيام اقتصاد الرفاه، متراس، 30يونيو 2024، https://2u.pw/0McxF468

طريق طويل لتحقيق التعافي الكامل.[1]

ومع تأثير الحرب على الاستهلاك الخاص والاستثمار الداخلي والسياحة وغيرها، تقدر وزارة المالية الإسرائيلية أن العجز في الإيرادات سيكون 12 مليار شيكل، مقارنة بـ10 مليارات شيكل في التوقعات السابقة، هذا عدا عن سوء التخطيط الذي جعل النفقات تخرج عن السيطرة في وزارات مدنية مثل السياحة والصحة والضمان الاجتماعي بسبب النفقات الكبيرة التي ترتبت عن معالجة جرحى الحرب الكثيرين، وعمليات إجلاء النازحين للفنادق، وهناك إجماع واسع بأن الحكومة لن تستطيع الالتزام بعجز الموازنة الأصلي.

وفق **وزارة** المالية الإسرائيلية، بلغت استدانة دولة الاحتلال بسبب الحرب في غزّة 43 مليار دولار عام 2023، وامتدت إلى 2024، وشملت 21 مليار دولار كديون إضافية، وبلغت نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي مستوى 62.1 % في 2023، ويُتوقع أن تصل إلى مستوى 67 % في 2024، و8 مليارات دولار من بيع سندات دولية منذ أكتوبر 2023، و31 مليار دولار إجمالي الدَّين المحلي في 2023، و304 مليارات دولار إجمالي الدَّين العام الإسرائيلي حتى نهاية 2023.[2]

تكشف هذه النفقات أن حكومة الاحتلال تعمل للحصول على قروض مالية لتمويل تكاليف حربها المدمّرة على غزّة، من خلال بيع سندات خزانة للمستثمرين، رغم أنّ إصدار هذه السندات أصبح أكثر تعقيداً في ظلّ الحرب. وكانت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين قد خفضت تصنيف السندات الحكوميّة الإسرائيليّة إلى مستوى A2 بعد أن كان A1، مما يضعها على نفس المستوى مع دول متواضعة مثل أيسلندا وبولندا.

مع العلم أن عبء ديون دولة الاحتلال سيكون أعلى مادياً مما كان متوقعاً قبل اندلاع الحرب، إذ تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على السوق المحليّة لتلبية احتياجات الاقتراض، وتغطية عجز الموازنة العامة، مع وجود توقعات بأن يصل إجمالي إصدار الديون إلى 210 مليارات

(1) المرجع السابق.
(2) وزارة المالية الإسرائيلية، انظر: https://www.gov.il/he/pages/budget-execution-reports-2023

شيكل (58 مليار دولار)[1]، بزيادة تقارب الثلث عن 2023، لاسيما وأنه منذ الحرب على غزّة، يعاني اقتصادها ركوداً هزّ جنباته بصورة متدرجة، فقد عانت قطاعات عدّة من شللٍ شبه تام، واستمر نشاط قطاعات أخرى بحدّه الأدنى.

وفي ظل ذلك، أوصت وزارة المالية بإغلاق عشر وزارات حكومية «زائدة عن الحاجة» بهدف تغطية العجز في ميزانية الحرب، كوزارة تطوير النقب والجليل، ووزارة النهوض بأوضاع المرأة، وغيرها. كما أوصت بخفض أموال الائتلاف الحكومي بقيمة 5 مليارات شيكل (1.4 مليار دولار)، وإلغاء الدعم على أسعار الغاز، وزيادة ضرائب السجائر، والخدمات المصرفية، وتجميد التعيينات الحكومية، وتأجيل زيادة أجور الوظائف العامة، وخفض المزايا الضريبية، وفرض ضرائب إضافية على البنوك تصل 2.5 مليار شيكل (700 مليون دولار) للعامين المقبلين، مما يؤكد أن حرب غزّة وضعت الاقتصاد الإسرائيلي أمام مأزق كبير.[2]

وتمثّلت المظاهر الأخرى للأزمة الاقتصادية الإسرائيلية بسبب حرب غزّة في ضعف الشيكل، وزيادة كلفة المنتجات المستوردة، وتأجّج التضخم، ومواجهة الشركات الإسرائيلية أزمة في جمع سيولة من الأسواق الخارجية، ويواصل المستثمرون الأجانب بيع أسهمهم فيها، لأنها بعد أن حقّقت أرباحاً بـ3.5 مليارات دولار في النصف الأول من 2023، فإنها واجهت في الربع الأخير منه، والنصف الأول من 2024 تراجعا في الأرباح، عقب اندلاع الحرب[3].

كما تأثرت أسهم البنوك الخمسة الأكبر في دولة الاحتلال خلال الحرب، وتراجعت بنسبة 20 بالمئة، وانخفضت على النحو التالي: ليئومي بنسبة 22 %، ديسكونت بنسبة 20.4 %، وبنك إسرائيل الدولي الأول بذات النسبة، هبوعليم بنسبة 18 %، مزراحي

(1) امير يارون، بنك إسرائيل يخفض سعر الفائدة، انظر، https://www.themarker.com/news/allnews/2024-01-01/ty-article-live/0000018c-d4e1-c508-ad8f-fdb938e40000

(2) وزارة المالية الإسرائيلية، المرجع السابق

(3) سوفي شولمان، تستعد شركة كلاروتي السيبرانية الإسرائيلية لطرح عام أولي بقيمة 3,5 مليار دولار، بالعبرية، https://www.calcalist.co.il/calcalistech/article/bkvcecwer

تفاحوت بنسبة 17.1 %، وكلما طال أمد الحرب، زاد عدد المستثمرين الذين يبيعون أسهمهم فيها[1].

على الجانب الاخر، تضرر الكثير من القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر كان منها قطاع البناء، نتيجة القرار السياسي الحكومي بعدم السماح للعمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع بالعمل في إسرائيل، وتأثر أيضا قطاع السياحة بشكل مباشر، إذ انخفض عدد السياح القادمين إلى إسرائيل بأكثر من 80% نتيجة الأوضاع الجيوسياسية وكذلك نتيجة توقف شركات الطيران عن القدوم إلى إسرائيل بأكثر من 80 % نتيجة الأوضاع الجيوسياسية وكذلك نتيجة توقف شركات الطيران عن القدوم إلى إسرائيل، بالتالي انخفض الناتج في هذا القطاع بشكل كبير وملحوظ. أما القطاع الآخر الذي تضرر بشكل مباشر وفوري كان قطاع الزراعة، إذ انخفضت نسبة العمال الفلسطينيين العاملين في هذا القطاع نتيجة الأغلاق الشامل الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على جلب العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل[2]

وكان لدخول اليمن على خط الحرب- خصوصا قضية الملاحة التجارية في البحر الأحمر آثار اقتصادية كبيرة على إسرائيل، تشمل التكاليف المالية المباشرة والآثار الاستراتيجية الأوس. وقد ساهمت الهجمات المتكررة على طرق الشحن التجارية المؤدية من ميناء إيلات الإسرائيلي وإليه، بانخفاض كبير في نشاط الشحن، ما آثر ذلك على قطاع ونشاط عائدات التجارة للاقتصاد الإسرائيلي. ومن الناحية الاستراتيجية، أدى التهديد الذي تتعرض له الطرق البحرية إلى تغيير مسار السفن حول رأس الرجاء الصالح، وبالتالي زيادة التكاليف اللوجستية وإطالة أوقات التسليم، انعكس على ذلك في الكفاءة العامة للشبكات التجارية، فالتأمينات زادت بأكثر من 160٪ على المنتوجات التي تمر عبر باب المندب.

(1) شيروت جلوبم، مراجعة التجارة: التقارير الحالية والاتجاهات والمؤشرات وأسعار الأسهم والسندات والعملات الأجنبية والسلع وتوصيات المحللين، بالعبرية،
انظر : https//:www.globes.co.il/news/article.aspx?did1001463792=

(2)المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تقرير مدار الإستراتيجي 2024، مرجع سابق.

لا شك أن هذه العرقلات في لوجستيات التجارة البحرية في البحر الأحمر، كان لها تأثيرات وتداعيات على التجارة العالمية، نظرا لأهمية البحر الأحمر الاستراتيجية كقناة للشحن الدولي، مما يزيد من تضخيم المخاطر الاقتصادية لإسرائيل وسط هذا الصراع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى زيادة الإنفاق العسكري لتأمين هذه المياه واحتمال عدم الاستقرار الإقليمي الاوسع نطاقا يشكلان تحديات اقتصادية وأمنية مستمرة لإسرائيل.

بناءً على ما سبق، فإنه من الواضح أن تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية في إسرائيل، تعود بالأساس لعوامل سياسية داخلية مرتبطة بتسليم اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو وأحزاب اليمين الدينية مقاليد الحكم في إسرائيل، فتشكيل الحكومة اليمينة فرضت عبئاً اقتصادياً على ميزانية الدولة من خلال تخصيص ميزانيات خاصة للوزارات التي تستلمتها أحزاب اليمين المتطرف.

الخاتمة

شهد العام الحالي تطورات زخمة ومتسارعة جدًّا ولها تبعات كبيرة في المستقبل، ولكن مع ذلك لا يستطيع أحد استشراف ما سيحدث في العام القادم من تطورات وأحداث، وذلك على خلفية ما شهده العام الماضي من تحولات كثيرة، ولكن فعلياً دخلت دولة الاحتلال في مرحلة حساسة من تاريخها، ففي هذه المرحلة الحساسة، إما أن تخرج إسرائيل بقوة أكبر، أو بشكل أضعف، وهذا ما ستظهره الأيام القادمة.

أمريكا في مستهل رئاسة ترامب الثانية

د.عبد الرحمن السراج

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول - تركيا

خلاصة تنفيذية

تدخل الولايات المتحدة فترة رئاسية ثانية لدونالد ترامب باقتصاد أقوى مما كان عليه حين ترك الرئاسة في عام 2021 حيث تحسنت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي، لكن هذا التحسن لم يكن ملموسا لدى شرائح واسعة من المواطنين الأمريكان الذين دفع بعضهم السخط على أداء الإدارة الديمقراطية السابقة إلى التصويت لدونالد ترامب رغم عدم قناعتهم بالضرورة بكل ما يحمله من أجندة وآراء ومواقف مثيرة للجدل. ويستعد ترامب لدخول البيت الأبيض بفريق جديد كليًا يأتي معظمه من خارج عالم السياسة من ملياردیرات عالم الأعمال أو الشخصيات الإعلامية الشهيرة أو غيرهم، وخلال بضعة أسابيع ستتجه الأنظار نحو البيت الأبيض بانتظار التفاعلات التي ستعقب تنصيب الرئيس الأمريكي، والإجابات على الأسئلة حول انسجام الفريق الجديد أو عدم تماسكه مثل ما كان فريق ترامب في رئاسته الأولى والذي أخذ أعضاؤه يتساقطون ويستبدلون يومًا بعد يوم حتى آخر أيامه في البيت الأبيض في شهر يناير 2021.

وعلى الصعيد الخارجي، يحمل ترامب في جعبته قرارات جوهرية قد تحدث تحولات جذرية في السياسات الخارجية والاقتصادية الأمريكية بدءًا بإزاحة الصين المحتملة عن قمة الشركاء التجاريين لأمريكا بتأثير التعريفات الجمركية الكبيرة التي ينوي ترامب فرضها على بضائعها، وليس انتهاءً بالارتفاع المحتمل للأسعار والزيادة المتوقعة في التضخم بفعل التعريفات الجمركية التي ينوي ترامب فرضها على الواردات القادمة من جميع دول العالم بما في ذلك الشريكان الجاران لأمريكا كندا والمكسيك. ويظل التساؤل الأبرز حول إمكانية إيجاد بديل أمريكي بجودة وسعر مناسبين للبضائع التي سيرتفع ثمنها بفعل السياسة الجمركية الجديدة. وعلى الناحية الأخرى، يتوقع أن تتأثر الصادرات الأمريكية بردود الفعل المتوقعة من الدول الأخرى التي قد تفرض تعريفات جمركية من جهتها، أو تتوقف عن استيراد بعض البضائع الأمريكية، وعلى سبيل المثال، ردت الصين على التعريفات التي فرضها ترامب في رئاسته الأولى بوقف استيراد القمح الأمريكي،

ولذلك انتشرت في الآونة الأخيرة تحذيرات من التهديدات المحدقة بالصادرات الأمريكية خاصة في قطاع الزراعة إذا مضت الإدارة الجديدة في رفع التعريفات الجمركية دون إيجاد حلول لها. وينتظر أن يناقش بعض هذه الحلول في مفاوضات تحاول الصين جر الإدارة الجديدة إليها استباقا للاحتمال الأسوأ، وهو اندلاع حرب تجارية شاملة بين البلدين.

أما على صعيد المنطقة العربية والشرق الأوسط، تدور العديد من الملفات في فلك الملف الفلسطيني الذي لا تبشر تصريحات ترامب الأخيرة بحدوث انفراجة فيه، لكن التطورات التي طرأت على المنطقة مؤخرًا خاصة في سوريا تشير إلى تراجع احتمالات تصعيد الصراع على الأقل من الجانب الإيراني. ويظل التساؤل المطروح من قبل مختلف الأطراف في المنطقة، والرسائل المخاطبة للإدارة الجديدة: متى ستدفع أمريكا جديا تجاه وقف إطلاق النار في غزة وإنهاء المأساة الإنسانية المستمرة منذ 14 شهرًا؟ الإجابة الأمريكية على هذا السؤال كفيلة بفتح الأبواب والعواصم في المنطقة العربية والشرق الأوسط للقاءات ومباحثات سياسية واقتصادية مع واشنطن على أساس يقوم على نزر يسير من الثقة التي تلاشت أو كادت أن تتلاشى إثر الدعم الأمريكي الأعمى للعدوان الإسرائيلي.

أولا: تركة بايدن بين إنجازات الاقتصاد وكوارث السياسة الخارجية

يغادر الرئيس الأمريكي جو بايدن البيت الأبيض بحال أسوأ من أحوال جميع الرؤساء الأمريكان في العصر الحديث من حيث الصورة الذهنية التي تركها في مخيلة الأمريكان. يخضع الرؤساء الأمريكان في العادة للتقييم استنادًا إلى مدى تحسن أو تدهور وضع البلاد اقتصاديًا بالدرجة الأولى أو مجتمعيًا أو سياسيًا، ولكن لسوء حظ بايدن، اجتمعت معظم أسباب استياء الأمريكان لدى معارضيه ومؤيديه على السواء، خاصة عندما دعمت إدارته إحدى أبشع عمليات الإبادة على يد العدوان الإسرائيلي في غزة، وعندما أعلن حزبه

الحزب الديمقراطي أنه ليس أهلًا للترشح لرئاسة أمريكا لفترة ثانية.

وبدلًا من أن يكون الساخطون عليه أو غير الراضون عن أدائه من جمهور الحزب الجمهوري الخصم فقط، انضم إليهم جمهور الحزب الديمقراطي الذين تحولوا عنه إلى المرشحة الجديدة للرئاسة كمالا هاريس، وكذلك شريحة واسعة من الشباب من مختلف الأحزاب والتوجهات السياسية ممن ساءهم دعم الإدارة الأمريكية العدوان الإسرائيلي على غزة، وذهبت كل إنجازات بايدن أدراج الرياح. أشار استطلاع رأي صدرت نتائجه في نهاية فترة رئاسة بايدن[1] إلى اعتقاد معظم الأمريكان أن الأوضاع في بلادهم قد ساءت منذ تولي بايدن الرئاسة في عام 2021 من العديد من النواحي، بما فيها تكاليف المعيشة والجرائم والوضع الاقتصادي العام. وبغض النظر عن صحة هذه التصورات من عدمها، والتي سنأتي على بيانها فيما يلي، لكنها أسفرت عن خسارة المرشحة الديمقراطية نائب الرئيس بايدن كمالا هاريس كل الولايات المتأرجحة في انتخابات الرئاسة بنوفمبر 2024 وخسارتها غالبية الأصوات في الانتخابات لصالح المرشح الجمهوري دونالد ترامب.

الأداء الاقتصادي الأفضل بين الدول الكبرى

من المفارقات الكبرى في إرث رئاسة بايدن الذي يغادر البيت الأبيض بشعبية ضعيفة أن أداء الاقتصاد الأمريكي في عهده كان قويًا، ولذا قد لا تصح في هذه الحالة المقولة الشهيرة «إنه الاقتصاد يا غبي» تفسيرًا لخسارته الانتخابات وفوز ترامب. فبحسب أحدث البيانات التي أصدرها البيت الأبيض[2]، نما الناتج المحلي الإجمالي نموًا تاريخيًا بلغ 12.6 بالمئة منذ الربع الرابع من عام 2020، وتجاوز حجمه في الربع الثالث من عام 2024 التوقعات بأكثر من 3.3 ترليون دولار بزيادة قدرها 9800 دولار للفرد الواحد.

(1) Changes During Biden Presidency. YouGov. 5 September 2024: https://ygo-assets-websites-editorial-emea.yougov.net/documents/Changes__During__Biden__Presidency__poll__results.pdf

(2) GDP Issue Brief. The White House. 30 October 2024: https://www.whitehouse.gov/cea/written-materials/30/10/2024/gdp-issue-brief/

وبالمحصلة فاق نمو الاقتصاد الأمريكي منذ الربع الرابع من عام 2019 كل الدول الكبرى ليصل إلى نسبة 11.4 بالمئة ويكون أكثر من ضعف الاقتصاد الذي يليه في الترتيب من الدول الصناعية السبع.

يعود جزء كبير من الأداء الاقتصادي القوي إلى استجابة الحكومة الأمريكية للأزمات ذات الأثر المباشر في الاقتصاد مثل جائحة كورونا، وقد عززت هذه الاستجابة مباشرة الاقتصاد الأمريكي على مستوى الأفراد ليكون إنفاق المستهلك في أمريكا أعلى منه لدى الدول الكبرى الأخرى. ومع تراجع هذا الدعم الحكومي للمواطنين وطوي صفحة الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، تجد سوق العمل الأمريكية نفسها بأفضل حالاتها لتقترب من التوظيف الكامل الذي أدى إلى زيادة الأجور والدخول وبالتالي إلى دعم إنفاق المستهلكين ونمو الاقتصاد بشكل عام.

كما انسحب هذا الأداء الاقتصادي على مستوى الاستثمارات الحكومية التي تجاوزت التوقعات أيضًا بنمو تراكمي بلغ 23 بالمئة بحلول الربع الثالث من عام 2024، ويعود الكثير من الفضل في ذلك إلى قانون الحد من التضخم IRA وقانون الرقائق الإلكترونية والعلوم CHIPS اللذين هدفا إلى إعادة بعض الصناعات المتطورة وشديدة الأهمية مثل صناعة الرقائق الإلكترونية إلى الأراضي الأمريكية[1]. وحتى التضخم الرئيسي الذي يقاس وفقًا لمؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي PCE خالف التوقعات أيضًا حين انخفض بنسبة 4.6 بالمئة عن ذروته في الربع الثاني من عام 2022 دون أن تمر البلاد بركود اقتصادي كما كان متوقعًا، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي منذ ذلك الحين 2.9 بالمئة.

ازدهار الاقتصاد الأمريكي وكونه في واحدة من أفضل حالاته في العصر الحديث لم يشفع للرئيس بايدن أو المرشحة الديمقراطية نائبته كمالا هاريس في انتخابات الرئاسة،

(1) The IRA and CHIPS Act are supercharging US manufacturing construction. Atlantic Council. 13 February 2024: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/econographics/the-ira-and-chips-act-are-supercharging-us-manufacturing-construction/

وفي حين أشارت بعض التحليلات إلى أن الناخبين لا تهمهم كل هذه المؤشرات الاقتصادية المعقدة وكل ما يعنيهم هو أسعار المواد التموينية وتكاليف المعيشة اليومية، لكن هذا لا ينطبق سوى على شريحة واحدة من الناس ولا ينسحب على عموم الناخبين الأمريكان، فالارتباط بين وضع الاقتصاد وفرص الرئيس الحالي إذا ترشح للانتخابات ليس ارتباطًا لزاميًا وله ما يثبت خلافه. درست هذا الارتباط كلية بوث للأعمال بجامعة شيكاغو من خلال بيانات الانتخابات الأمريكية على مدى 89 عامًا، وتوصلت في نتائج الدراسة[1] التي نشرت قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية 2016 إلى أن هناك ارتباطًا بين قوة الاقتصاد وعافيته ومفاضلة الناس في الانتخابات بين مرشحي الحزبين؛ حيث يميل الأمريكان في ظل الاقتصاد القوي للتصويت للمرشح الجمهوري ويفضلون في ظل الضعف الاقتصادي التصويت للمرشح الديمقراطي.

تاريخيًا، صوت الأمريكان في الانتخابات التي أعقبت أكبر أزمتين اقتصاديتين في القرن العشرين، انتخابات عام 1932 بعد الركود العظيم وانتخابات 2008 وسط الأزمة الاقتصادية العالمية، لمرشحين ديمقراطيين فرانكلين روزفلت وباراك أوباما. ومنذ نشر الدراسة ثبت في كل دورة انتخابية صحة فرضيتها، انتخب الأمريكان ترامب في عام 2016 حين كان الاقتصاد بوضع جيد، وانتخبوا بايدن في عام 2021 بعد الأزمة الاقتصادية التي تلت جائحة كورونا، واختاروا ترامب في عام 2024 وسط الظروف الاقتصادية الجيدة.

والسبب الرئيس وراء سلوك الناخب الأمريكي هذا لا يتعلق بتجاهل الناخب الأمريكي لقوة الاقتصاد واهتمامه بأسعار السلع التموينية، ولكن بالنظرة المختلفة للحزبين تجاه مسألة الضريبة؛ حيث يميل الديمقراطيون بالعموم إلى رفع الضرائب خاصة على الفئات من ذوي الدخل الأعلى ويميل الجمهوريون إلى خفض الضرائب. ولذلك عندما يضعف الاقتصاد يميل الناخب الأمريكي إلى اختيار المرشح الديمقراطي الذي يعد بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، في حين يُقبِلون على انتخاب المرشح

(1) The Economy Has Been Great Under Biden. That's Why Trump Won. Chicago Booth Review. 13 November 2024: https://www.chicagobooth.edu/review/the-economy-has-been-great-under-biden-thats-why-trump-won

الجمهوري عندما يكون الاقتصاد قويًا لأنه يعدهم بضريبة أقل وبالتالي بالمحافظة على حصة أكبر من دخولهم ومدخراتهم.

كوارث السياسة الخارجية

رغم افتراض أن السياسة الخارجية إحدى نقاط القوة التي يتمتع بها الديمقراطيون الأقرب إلى السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية التي تسعى لتعزيز مكانة الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية من خلال العلاقات الوثيقة مع الحلفاء وتنشيط المنظمات الدولية التي ترسخ هذه المكانة وتفعيل وزارة الخارجية والسفارات في مناطق مختلفة من العالم خلافًا لما كانت عليه في عهد ترامب، لكن سجل بايدن في السياسة الخارجية بدأ بكارثة وانتهى بكارثة ولم يحفل بالكثير من النجاحات. في أول يوم له بالبيت الأبيض في 20 يناير 2021، نفذ الرئيس الديمقراطي ما تبين لاحقًا أنه أسهل وعوده التي أطلقها في حملته الانتخابية حين أصدر توجيهًا بالعمل لعودة أمريكا إلى اتفاق باريس للمناخ[1] التي خرج منها ترامب وتضم 196 دولة تعهدت بالتعاون فيما بينها والالتزام القانوني محليًا بخفض انبعاثات الكربون، ومنذ ذلك الحين لم تزد ملفات السياسة الخارجية الأمريكية إلا تعقيدًا.

أول الملفات المعقدة التي داهمت الإدارة كان بعد شهر واحد من وصول بايدن إلى البيت الأبيض، حين غزت القوات الروسية أوكرانيا في 24 مارس 2021 واستولت منذ ذلك الحين على قرابة 20 بالمئة من مساحتها في صراع مسلح قُتل فيه مئات آلاف الجنود وعشرات آلاف المواطنين الأوكرانيين الذين نزح منهم نحو 8 ملايين وغادر البلاد منهم نحو 8 ملايين آخرين. الإدارة الأمريكية أعلنت منذ البداية دعم مقاومة الحكومة الأوكرانية للغزو الروسي وخصصت في سبيل ذلك حتى نهاية رئاسة بايدن قرابة 200

(1) The United States Officially Rejoins the Paris Agreement. U.S. Department of State. 19 February 2021: https://www.state.gov/the-united-states-officially-rejoins-the-paris-agreement/

مليار دولار[1] [2]، وذهب بايدن في الأسابيع الأخيرة قبيل انتهاء رئاسته إلى حدود أبعد في دعم كييف حين خفف قيود استخدام صواريخ أمريكية أبعد مدى من قبل القوات الأوكرانية لضرب أهداف داخل الأراضي الروسية[3] وسمح باستخدام ألغام مضادة للأفراد[4]، لكن هذا الدعم كله لم يؤدِّ تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن سواء على مستوى انتصار المقاومة الأوكرانية أو إيجاد فرص حقيقية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وحتى الملف الذي كان ينبغي أن يكون إنجازًا تاريخيًا في السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية، لم يصب لصالحها، وهو الانسحاب من أفغانستان وإنهاء واحدة من أطول الحروب في تاريخ البلاد. استندت الإدارة في عملية الانسحاب إلى مقررات اتفاق الدوحة الذي أبرم بين الولايات المتحدة وحركة طالبان لإحلال السلام في أفغانستان؛ بما في ذلك انسحاب جميع القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي والتعهد بمنع القاعدة من العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان وإجراء محادثات بين طالبان والحكومة الأفغانية. وحظي الاتفاق بتأييد كل من الصين وروسيا وباكستان. لكن المفاجأة قبيل الانسحاب الأمريكي المقرر أن يكتمل في 31 أغسطس 2021، أن طالبان سيطرت على معظم البلاد دون مقاومة معتبرة من القوات الأفغانية خلافًا للتقديرات الأمريكية التي توقعت بسط سيطرة طالبان خلال 12 شهرًا من الانسحاب الأمريكي[5]. غيرت الاستخبارات توقعاتها من 12 شهرًا إلى 3 أشهر، ثم من 3 أشهر إلى 72 ساعة، وفي النهاية أحكمت طالبان

(1) Fiscal Year (FY) 2024–2022 Funding Sources. Ukraine Oversight. 30 September 2024: https://www.ukraineoversight.gov/Funding/#:~:text=Fiscal%20Year%20(FY)%202022%3A%20obligated%20and%20%2486.7%20billion%20disbursed.

(2) Ukraine war escalates as Biden sends $20bn loan before Trump presidency. Associated Press. 11 December 2024: https://www.theguardian.com/world/2024/dec/11/ukraine-biden-trump-us-policy

(3) What does Biden's decision to allow Ukraine to use longer-range US weapons mean?. Associated Press. 19 November 2024: https://apnews.com/article/ukraine-russia-war-biden-what-are-atacms-missiles-8d8621321af8c673bd42a5693c2ad1f4

(4) US to give antipersonnel mines to Ukraine to help slow the Russian advance. Associated Press. 21 November 2024: https://apnews.com/article/russia-ukraine-war-us-embassy-warning37982-f529a53f8da6e551b4116879549

(5) US completes Afghanistan withdrawal as final flight leaves Kabul. Aljazeera. 30 August 2021: https://www.aljazeera.com/news/30/8/2021/us-completes-afghanistan-withdrawal-as-final-flight-leaves-kabul

سيطرتها على كابول خلال يوم واحد قبل أن تستلم الحكومة الأفغانية[1]، وظهر انسحاب الجنود الأمريكان على شاشات التلفزة في أنحاء العالم بأكثر الصور عشوائية وفوضوية، وبدا واضحًا أن واشنطن تخلت عن حلفائها في كابول بين ليلة وضحاها. وبالمحصلة، الانسحاب الذي كان يفترض أن يكون نجاحًا يضاف إلى سجل جو بايدن، تحول إلى هزيمة في معادلة صراع بسيطة خرجت فيها طالبان منتصرة على أمريكا والحكومة الحليفة لها، لتكون هذه المحطة وصمة في سجل بايدن السياسي وفي تاريخ الولايات المتحدة. أمضت الإدارة الأمريكية أشهرًا في محاولة إجلاء مواطنيها والمتعاقدين والمتعاونين معها من الأفغان الذين كانوا يصرحون بخوفهم من الوضع الجديد، وحتى الراغبين بالهجرة، واحتاجت لإتمام ذلك إلى تعاون عدة دول أبرزهم قطر[2].

أما الكارثة الأكبر على صعيد السياسة الخارجية فقد كانت الانخراط الكامل في الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي غير المشروط للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. سارع بايدن ووزير خارجيته إلى زيارة الكيان الصهيوني وتأكيد دعمه له في محاولة لتحقيق أربعة أهداف: دعم إسرائيل عسكريًا للقضاء على التهديد المتمثل في حركة حماس، والمساعدة في اطلاق سراح الرهائن المحتجزين في غزة، وتخفيف الأذى الذي يلحق بالمدنيين الفلسطينيين على حد زعم الإدارة، والحيلولة دون اندلاع حرب شاملة في المنطقة. لكن المحصلة كانت قرابة 45 ألف ضحية فلسطيني و11 ألف مفقود و106 آلاف مصاب، ودمارًا واسع النطاق بلغت تقديراته 86 بالمئة من القطاع وخسائر مادية أولية تقدر بـ37 مليار دولار، في حين يعيش سكان القطاع كارثة إنسانية مفجعة. وبالتالي فشلت الإدارة الأمريكية في تحقيق هدف تخفيف الأذى الذي لحق بالمدنيين وبالقطاع، ولم تتمكن من القضاء على حركة حماس، وما زال قرابة 100 من رهائن الكيان المحتل محتجزين في غزة، في حين أن المفاوضات بين إسرائيل وحماس شبه منهارة،

(1) The Withdrawal From Afghanistan Was Destined for Disaster. Intelligencer. 15 August 2021: https://nymag.com/intelligencer/08/2021/us-withdrawal-from-afghanistan-was-destined-for-disaster.html

(2) EXPLAINER: What happened to the Afghanistan evacuation?. Associated Press. 26 November 2021: https://apnews.com/article/afghanistan-immigration-travel-lifestyle-kim-kardashian-west346-e0959989079e5fba109247967573c

وما زال شبح اندلاع حرب شاملة يحوم حول المنطقة[1]. تتحمل الولايات المتحدة جزءًا مهمًا من المسؤولية عن استمرار العدوان باعتبارها المزود الرئيسي بالأسلحة والغطاء الدبلوماسي، ولا يعفيها من هذه المسؤولية تعبير مسؤوليها عن إحباطهم من نتنياهو، ولذلك التصق العدوان بأمريكا عمومًا وبايدن خصوصًا في وجدان شريحة واسعة من الأمريكان والشعوب حول العالم.

ثانيًا: المشهد السياسي الأمريكي

الحزب الديمقراطي بين الفشل الاستراتيجي والتسويقي

كانت الخسارة الفادحة التي مُني بها الديمقراطيون في الانتخابات الرئاسية وخسارتهم للأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ حلقة في سلسلة من الإخفاقات التي مروا بها خلال رئاسة بايدن التي كشفت عن عيوب على مستوى الهيكل والتنظيم لدى الحزب الديمقراطي الذي يدخل فترة ترامب الرئاسية الثانية دون وضوح في الرؤية أو القيادة أو التوافق. هزمت المرشحة الديمقراطية كمالا هاريس أمام مرشح يبدو عليه عدم الاتزان ويفترض أنه مشوه أمام الرأي العام بعد إدانته بأفعال جرمية[2]، وهي هزيمة استدعت مراجعات واسعة لدى القيادات الديمقراطية على عدة مستويات.

أبرز هذه الإخفاقات تمثل في فشل دوائر العلاقات العامة والتسويق الديمقراطية في سد الفجوة بين الواقع الإيجابي للاقتصاد والصورة الذهنية عنه لدى الرأي العام الأمريكي.

فرغم التقدم الكبير الذي تحقق في معظم المؤشرات الاقتصادية، ظلت شعبية بايدن في أدنى المستويات طوال فترة رئاسته إذ لم يلمس الأمريكان هذا التقدم في جوانب

(1) Biden's 'Bear Hug' of Israel Is a Failure. Foreign Policy. 10 October 2024: https://foreignpolicy.com/10/10/2024/biden-israel-hamas-war-gaza-us-policy/
(2) A guide to Donald Trump›s four criminal cases. BBC. 28 August 2024: https://www.bbc.com/news/world-us-canada61084161-

حياتهم اليومية، وحتى أكثر الاستطلاعات تفاؤلا[1] كشفت قناعة 76 بالمئة منهم بأن الوضع آخذ في التحسن نظريًا لكنه لم ينعكس على الواقع المُعاش عمليًا، في حين عبر 77 بالمئة منهم للدراسة نفسها عن قناعتهم بأن البلاد متجهة نحو الأسوأ.

أخفت مؤشرات الاقتصاد الكلي الإيجابية بين ثناياها مواطن ضعف حساسة للمواطن الأمريكي الذي يشعر أن السلع التي يستهلكها يوميًا باتت أغلى ثمنا مما كانت عليه قبل جائحة كورونا. ويمكن القول إن التحسن الاقتصادي تجسد أكثر لدى الفئات الميسورة ولم يصل إلى جميع فئات المجتمع، إذ لا تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في التوسع والطبقة الوسطى آخذة في الانكماش. ورغم الازدهار الذي شهدته ولايات مثل تكساس وفلوريدا والإقبال المتزايد عليها من كبرى شركات التقنية مثل تيسلا، لكن ذلك كان على حساب كبرى المراكز الاقتصادية التقليدية مثل ولاية كاليفورنيا[2].

سياسيا، تجلى الفشل الاتصالي بين الإدارة الديمقراطية والرأي العام في الثمن الباهظ الذي دفعه الديمقراطيون لقاء إحساس المواطن الأمريكي بوجود أزمة اقتصادية. ولم يكن ذلك ليختلف سواء كان المرشح بايدن أم هاريس التي وجدت نفسها أمام مهمة مستحيلة تمثلت في إقناع المواطن الأمريكي بالمكتسبات والمنجزات الاقتصادية التي تحققت ثم نقلها من سجل بايدن إليها دون التقليل من الأضرار الاقتصادية التي لحقت ببعض الشرائح المجتمعية في آن معًا.

كان الإخفاق الاستراتيجي الأبرز للديمقراطيين انشغال آلتهم الخطابية والإعلامية والتسويقية بالأجندة الأيديولوجية الليبرالية التي تحتل رتبة أدنى في سلم أولويات الناخب الأمريكي حتى من القاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي، من قبيل التركيز على حقوق

(1) With conventional wisdom out the window، a Biden presidential victory over Trump is far from certain، abc news، 4 February 2024: https://www.abc.net.au/news/05-02-2024/joe-biden-donald-trump-election-not-ruled-by-conventional-wisdom/103424992

(2) Texas lured the most people away from California — and these other states، BUSINESS INSIDER، 10 November 2024: https://www.businessinsider.com/people-moved-to-texas-from-california-and-other-states-why11-2024-

ذوي التوجهات الجنسية المختلفة وإصلاح سلوك أجهزة الشرطة وغيرها من القضايا التي لم يعد لها رصيد ملموس لدى الناخب الأمريكي. وبالمقابل، لاقت خطابات اليمين الأمريكي ومرشحه ترامب رواجًا أكثر لدى القاعدة التصويتية المحافظة رغم انفصال بعضها عن الواقع. على سبيل المثال لا الحصر، لا يتوقع أن تؤدي وعود ترامب بفرض تعريفات جمركية على السلع الأجنبية إلى إعادة فرص العمل في قطاع الصناعة إلى عدد من الولايات الأمريكية التي صوتت له.

وقد أسهم استبدال بايدن بهاريس في زيادة الالتباس تجاه خطاب القيادة الديمقراطية وزعزعة الثقة فيها لدى الناخب الأمريكي، خاصة أنه جاء بعد لحظة ضعف للشخصية الأبرز في الحزب الديمقراطي الرئيس جو بايدن في المناظرة الرئاسية في يونيو 2024. ورغم أن قرار اختيارها للترشح عن الحزب بدا صائبًا لحظة صدوره وفي الأسبوعين التاليين، لكنها لم تكن شخصية معروفة على مستوى الإدارة الأمريكية التي يندر أن ينشط فيها نائب الرئيس خاصة في الملفات شديدة الحساسية مثل الأمن القومي والاقتصاد، كما لم تكن شخصية كاريزمية راسخة في المشهد السياسي الأمريكي[1].

شهد المشهد السياسي الأمريكي في السنوات الأخيرة تحولا جوهريا عما يوصف بالتحزب الإيجابي الذي يعني تصويت الناخبين للحزب الذي تعجبهم سياساته وأفكاره ويرون فيه تجسيدا للقيم التي تمثلهم إلى التحزب السلبي الذي يدفعهم للتصويت ضد المرشح الذي لا تعجبهم أفكاره بغض النظر عن قناعتهم بالمرشح الذي يختارونه أو المعسكر الذي ينتمي إليه[2]. ولذلك يرجح أن الحافز الذي شجع ناخبين للتصويت لترامب أكبر من الدافع الذي شجع آخرين على التصويت لهاريس، والسبب هو القدرة الكبيرة لدى ترامب على شن حملة انتخابية سلبية ربما تكون غير مسبوقة في التاريخ الأمريكي، كيف

(1) Kamala Harris was a bad candidate. The Gazette. 10 November 2024: https://www.thegazette.com/staff-columnists/kamala-harris-was-a-bad-candidate/
(2) Ezra Klein's «Why We're Polarized» and the Drawbacks of Explainer Journalism. The New Yorker. 11 March 2020: https://www.newyorker.com/books/under-review/ezra-kleins-why-were-polarized-and-the-drawbacks-of-explainer-journalism

لا وقد أقنع شريحة واسعة من الأمريكان بأن الانتخابات الرئاسية 2020 كانت مزورة ودفع بعضهم إلى اقتحام مبنى الكونغرس الأمريكي في 6 يناير 2021.

الحزب الجمهوري: نهاية عصر المحافظين الجدد وصعود اليمين المتطرف

أحدث الرئيس ترامب منذ دخوله عالم السياسة مرشحا للرئاسة عام 2016 تغييرات جذرية في الحزب الجمهوري تجسدت في جر الحزب نحو اليمين شيئا فشيئا وصولا إلى صعود اليمين المتطرف على حساب اليمين التقليدي والمحافظين الجدد. وحتى بعد انتهاء فترته الرئاسية الأولى بفضيحة مدوية إثر اقتحام مؤيدين له مبنى الكونغرس الأمريكي لعرقلة المصادقة على نتيجة الانتخابات الرئاسية 2020 التي اعتقدوا بأنها مزورة، تبين أن ترامب لم يفقد شعبيته بل ما زال الشخصية الأبرز في صفوف الحزب الجمهوري التي تساقط أمامها مرشحو الحزب الذين حاولوا منازعته بطاقة الترشح للرئاسة بين عامي 2023 و2024 في الانتخابات التمهيدية[1].

كان المحافظون الجدد من حقبة ما بعد جورج بوش وجون ماكين ومن بقي منهم مثل لينزي غراهام وكيفن مكارثي وميتش مكونيل يهيمنون على قيادة الحزب الجمهوري، وقد أسهم زعيم الكتلة الجمهورية في مجلس الشيوخ السياسي المخضرم ميتش مكونيل في تحقيق أبرز نجاحات ترامب في رئاسته الأولى المتمثلة في إحكام سيطرة المحافظين على أغلبية المحكمة العليا، إضافة إلى قرار خفض الضرائب عام 2017. لكن ترامب نحّى مكونيل جانبًا وهاجمه حين لم يؤيد دعوته إلى وصف الانتخابات الرئاسية 2020 بالمزورة. وشيئًا فشيئًا بدأت تطغى كفة اليمين المتطرف على اليمين التقليدي في الحزب الجمهوري[2].

(1) Trump clinches 2024 Republican nomination, PBS, 12 March 2024: https://www.pbs.org/newshour/politics/trump-clinches-2024-republican-nomination

(2) In This Biography, Mitch McConnell Hates Trump but Loves Power More, The New York Times, 24 October 2024: https://www.nytimes.com/24/10/2024/books/review/the-price-of-power-michael-tackett.html

صعود كتلة اليمين المتطرف التدريجي بدأ أولى خطواته الحقيقية مع وصول ترامب للرئاسة برفقة مستشارين وشخصيات من هذه الكتلة مثل مستشاره ستيف بانون ومساعده ستيفن ميلر، وكذلك وصول شخصيات إلى الكونغرس الأمريكي تحمل هذا التوجه مثل مات جيتز ومارجوري تيلور جرين. ورغم صغر حجم كتلة اليمين المتطرف في الكونغرس الأمريكي مقابل المنتمين إلى حقبة المحافظين الجدد وما بعدها من الصقور التقليديين في الحزب الجمهوري، لكن أثرها كان بليغا لدرجة أنها وقفت حجر عثرة في أصعب انتخابات لرئيس مجلس نواب أمريكي مطلع عام 2023 حين قاومت انتخاب أحد القيادات الجمهورية كيفن مكارثي لأنه كان مؤيدًا للدعم الأمريكي للمقاومة الأوكرانية لروسيا والذي كان موقفًا مبدئيًا لصقور السياسة الخارجية من الجمهوريين. الكتلة رسخت قدمها أكثر في صفوف الحزب الجمهوري وفي الكونغرس حين تعاونت لاحقًا في العام نفسه مع خصومها في الحزب الديمقراطي للإطاحة بمكارثي نفسه وانتخاب رئيس مجلس نواب جديد ينتمي إليها وهو مايك جونسون[1] الذي يعد أحد أهم حلفاء ترامب في الكونغرس الأمريكي.

عمق التحول في صفوف الحزب الجمهوري يتبدى أكثر في الشخصيات التي تحولت من معارضة ترامب وانتقاده الشديد إلى تأييده والانضمام إلى معسكره، حيث بدت المراهنة على نجاح ترامب أكثر جدوى من المراهنة على فشله رغم اتسام أجندته بالتقلب وعدم الاتزان والتطرف الواضح في عدد من الملفات. ومن هؤلاء على سبيل المثال نائبه جي دي فانس الذي انتقده لدرجة تشبيهه بزعيم ألمانيا النازية لكنه تحول لاحقًا إلى تأييده[2]، ومنهم أيضًا عضو الكونغرس الديمقراطية سابقًا تولسي غابرد التي تحولت إلى اليمين

(1) Speaker McCarthy ousted in historic House vote، as scramble begins for a Republican leader، Associated Press، 4 October 2023: https://apnews.com/article/mccarthy-gaetz-speaker-motion-to-vacate-congress327-e294a39f8de079ef5e4abfb1fa555

(2) JD Vance، Trump's VP pick، once called him a 'moral disaster،' and possibly 'America's Hitler'، CNN، 16 July 2024: https://edition.cnn.com/15/07/2024/politics/kfile-jd-vance-comments-trump/index.html

وكانت من أبرز الناشطات في الحملة الانتخابية لدونالد ترامب عام 2024[1]، ومنهم رجل الأعمال الملياردير إيلون ماسك الذي انتقد ترامب في عام 2016 وتحول إلى أكبر داعميه في عام 2024[2].

ثالثًا: أجندة ترامب

رغم تعهده في مناسبة تسميته شخصية العام من قبل مجلة «تايم» في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر بخفض أثمان السلع التموينية التي ارتفعت بسبب ارتفاع التضخم في القريب العاجل[3]، لكنه استدرك في تصريح بالمناسبة نفسها بأن تحقيق ذلك قد لا يكون بالأمر السهل. يدرك ترامب أن الاقتصاد لطالما كان على رأس أولويات المواطن الأمريكي، وقد كان كذلك طوال فترة الحملات الانتخابية قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وقد تمثل جوهر برنامجه الاقتصادي الذي ردده طوال فترة الانتخابات بفرض تعريفات جمركية تصل إلى 25 بالمئة على السلع المستوردة من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة مثل المكسيك وكندا، والمفارقة هنا أن أثر فرض هذه التعريفات يتوقع أن يأتي عكس ما تعهد ترامب بتحقيقه وأن يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات في الأسواق خاصة المستورد منها أو الذي يعتمد على مواد مستوردة، وهو أمر يدركه حتى الأمريكان أنفسهم[4] وفقًا لاستطلاع نشرت نتائجه في نهاية شهر نوفمبر 2024. وفي الواقع، يمتد أثر التعريفات الجمركية أبعد من الوصف المبسط الذي يستخدمه ترامب حين يشبهها

(1) Tulsi Gabbard›s transition from Democrat to high-profile role with Trump›s 2024 campaign team. abc news. 29 August 2024: https://abcnews.go.com/Politics/tulsi-gabbards-transition-democrat-high-profile-role-trumps/story?id=113220531

(2) How Musk and Trump put aside their differences. BBC. 12 August 2024: https://www.bbc.com/news/articles/cvgd08np9z1o

(3) Trump just said groceries will be more affordable 'very soon.' He's also said that might be very hard to achieve. CNN. 12 December 2024: https://edition.cnn.com/12/12/2024/economy/grocery-prices-inflation-trump-interview/index.html

(4) Two-thirds of Americans think Trump tariffs will lead to higher prices, poll says. The Guardian. 26 November 2024: https://www.theguardian.com/us-news/2024/nov/26/trump-tariffs-prices-harris-poll

بالمورد الجديد للمال، فهي تمثل تغييرا هيكليا في البنية الاقتصادية حيث يقدر التبادل التجاري والاستثماري بين أمريكا وأكبر شركائها التجاريين كندا والمكسيك بقرابة 1.8 ترليون دولار ولذا يتوقع أن تكون زيادة الأسعار المترتبة على التعريفات الجمركية الجديدة واضحة[1]. تستورد أمريكا من كندا على سبيل المثال 4 ملايين برميل من النفط يوميًا، وإن فرض تعريفات جمركية عليها بنسبة 25 بالمئة سيدفع أصحاب الكازيات مباشرة إلى رفع سعر الوقود الذي يملأ به الأمريكان سياراتهم. ويتوقع أن تنسحب هذه الزيادة على مختلف قطاعات الاقتصاد الأمريكي، ما لم تعمل الإدارة الجديدة على إصلاح سلاسل التوريد وإيجاد بدائل أمريكية تسد محل الواردات مرتفعة الكلفة.

يواجه ترامب تحديًا آخر في الوفاء بتعهده إبعاد ملايين المهاجرين غير المسجلين الذين وصفهم بأقذع الأوصاف وحملهم مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية بغض النظر عن صحة ذلك أو بطلانه حسب الإحصائيات الرسمية. يعتقد ترامب أن نظام الهجرة الأمريكي معيب، ولذلك تعهد بإصلاح القوانين الناظمة له وإبعاد جميع المهاجرين المخالفين للقانون وإنهاء حق الحصول على الجنسية للمواليد على الأراضي الأمريكية. كما يولي ترامب إلى جانب الجمهوريين في الكونغرس الأمريكي أهمية قصوى لتشديد الإجراءات الأمنية على الحدود الأمريكية المكسيكية الجنوبية للحد من تدفق المهاجرين. تكمن الإشكالية الرئيسية في تطبيق البند الأبرز من هذه الحزمة وهو إبعاد ملايين المهاجرين[2]، لما لذلك من أثر جوهري على الاقتصاد الأمريكي حيث يشكل هؤلاء المهاجرون جزءًا أساسيًا من القوى العاملة في عدد من القطاعات، خاصة الأعمال التي يعزف المواطن الأمريكي العادي في العادة عن العمل فيها مثل العناية بالحدائق أو غسل الأطباق وتنظيف الطاولات في المطاعم والأهم من كل ذلك العمل في مجال الزراعة أو

(1) What are Trump's plans for tariffs on China، Canada and Mexico?، Aljazeera، 26 November 2024: https://www.aljazeera.com/economy/26/11/2024/what-are-trumps-plans-for-tariffs-on-china-canada-and-mexico

(2) Mass detention and returning migrants to Mexico: Donald Trump's plans on immigration are coming into focus، CNN، 16 November 2024: https://edition.cnn.com/16/11/2024/politics/donald-trump-immigration-plans/index.html

مجالات أخرى تتطلب العمل في الهواء الطلق في درجات حرارة شديدة الارتفاع مثل حقول النفط. لذا يرجح أن يؤدي إبعاد هؤلاء إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار العمالة التي ستكون أندر في أنحاء الولايات المتحدة.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، يعد ملف العلاقة مع الصين أحد أهم المحاور في أجندة ترامب الذي أقر مؤخرًا بأن علاقته بالرئيس الصيني شي جين بينغ توترت خلال فترة رئاسته الأولى عقب انتشار جائحة كورونا وأنها لم تكن لتتدهور لولا الجائحة، واصفًا الرئيس الصيني بالصديق. لكن التحدي الأكبر في إصلاح العلاقة مع الصين هو عزم ترامب فرض تعريفات جمركية ضخمة على الواردات الصينية تتراوح بين 60 بالمئة و100 بالمئة مما قد يزيح الصين عن صدارة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة لأن بضائعها ستبدو أقل جاذبية وأغلى ثمنًا من الناحية النظرية. الخطر الأبرز في احتمال عودة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، إضافة إلى فرض تعريفات جمركية على الواردات من المكسيك وكندا، قد ينعكس في ارتفاع كبير غير مسبوق للتضخم في أمريكا. عندما رفع ترامب التعريفات الجمركية على البضائع الصينية في السابق، لم تكتفِ بكين برفع التعريفات على البضائع الأمريكية لكنها زادت على ذلك بأن توقفت عن استيراد القمح الأمريكي ليخسر قطاع زراعة القمح الأمريكي أحد أكبر زبائنه في العالم[1]. وقد استبقت الصين وصول ترامب إلى البيت الأبيض بفتح تحقيق مع شركة صناعة الرقائق الإلكترونية الأمريكية العملاقة إنفيديا بسبب انتهاكها قوانين منع الاحتكار[2]، وحظر تصدير المعادن النادرة إلى الولايات المتحدة[3]، وغيرها من الخطوات التي تحاول من خلالها دفع واشنطن

(1) Trump›s tariff threat puts US farm exports to China at risk، Reuters، 7 November 2024: https://www.reuters.com/markets/commodities/us-farm-exports-china-risk-trumps-tariff-threat07-11-2024-/

(2) China targets Nvidia with antitrust probe، escalates US chip tensions، Reuters، 10 December 2024: https://www.reuters.com/technology/china-investigates-nvidia-over-suspected-violation-antimonopoly-law09-12-2024-/

(3) China bans export of critical minerals to US as trade tensions escalate، Reuters، 3 December 2024: https://www.reuters.com/markets/commodities/china-bans-exports-gallium-germanium-antimony-us03-12-2024-/

إلى طاولة المفاوضات[1] للحيولة دون اندلاع حرب تجارية واسعة النطاق بين البلدين قد تؤثر على الاقتصاد العالمي برمته.

آفاق سياسة ترامب في الشرق الأوسط

إيران

يوحي توعد ترامب خلال حملته الانتخابية بالموافقة على ضم أهداف نووية إيرانية إلى قائمة أهداف الضربة الإسرائيلية[2] باستعداد جناح في الإدارة الأمريكية الجديدة لدعم النهج الإسرائيلي المتطرف في مواجهة التهديد الإيراني النووي مواجهة عسكرية، حتى لو كان ذلك عكس التوجه العام الذي أعلنه ترامب ويتمثل في خفض التصعيد في الصراعات العالمية. الأمر الذي استبقته الوكالة الدولية للطاقة النووية بمحاولة منها لإقناع فريق ترامب الجديد للسياسة الخارجية بإمكانية إدارة الملف الإيراني بالطرق الدبلوماسية[3]، حين أعلن مديرها العام رافاييل غروسي نيته زيارة إيران لإجراء مباحثات تقنية لتوسيع نطاق تفتيش برنامجها النووي ضمن إطار مشترك تم الاتفاق عليه في مارس 2023.

خفّف سقوط نظام الأسد شبكة الصراعات المعقدة التي علقت فيها الولايات المتحدة إثر وقوفها غير المشروط مع العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان مع ما يسمى محور المقاومة الذي يشمل حزب الله وحركة حماس وحركة أنصار الله الحوثي وميليشيات عراقية، حيث كان يهدد أي تصعيد إسرائيلي بضرب محتمل لمنشآت نووية بتصاعد

(1) China eyes negotiations as Trump threatens new tariffs. Reuters. 13 December 2024: https://www.reuters.com/world/china/china-eyes-negotiations-trump-threatens-new-tariffs13-12-2024-/

(2) Trump Team Weighs Options. Including Airstrikes. to Stop Iran's Nuclear Program. WSJ. 13 December 2024: https://www.wsj.com/world/middle-east/trump-iran-plan-nuclear-weapons-def26f1d

(3) UN nuclear watchdog chief says he may head to Iran soon as Trump return looms. Reuters. 6 November 2024: https://www.reuters.com/world/middle-east/iaea-chief-says-might-visit-iran-coming-days06-11-2024-/

الوضع إلى حرب شاملة على عدة جبهات في المنطقة. وفي حين يُنسب تطور برنامج إيران النووي مؤخرا إلى انسحاب ترامب من الاتفاق النووي في رئاسته الأولى ضمن سياسة الضغط الأقصى التي انتهجها تجاه إيران، لكن أعضاء في فريق ترامب بمن فيهم هو نفسه يبدو أنهم لا يأبهون بالعواقب المحتملة للتصعيد وينوون إعادة فرض هذه السياسة لوقف مبيعات إيران من النفط وتجفيف منابعها المالية التي كانت تستخدمها لتمويل نفوذها في المنطقة وبرامجها الصاروخية.

ومن أبرز التحديات التي سيواجهها فريق السياسة الخارجية الأمريكي الجديد في الملف الإيراني، مواجهة الأطراف الدولية الكبرى التي لم تكن راضية عن خروج أمريكا في عهد ترامب من الاتفاق النووي، وأبرزهم الصين التي أقدمت رغم العقوبات الأمريكية على زيادة مشترياتها من النفط الإيراني لتصل إلى 1.8 مليون برميل يوميًا في شهر سبتمبر 2024، لكنها انخفضت في شهر نوفمبر إلى 1.3 مليون برميل يوميًا وسط العقوبات الأمريكية على الأطراف الثالثة التي تبيع النفط الإيراني للصين[1]. الأمر الذي تنوي إدارة ترامب الجديدة مواجهته من خلال التهديد بمعاقبة الموانئ الدولية خاصة في الصين والتجار الذين يتعاملون بالنفط الإيراني. هذا الخيار الأمريكي لا يتوقع أن تزيد فعاليته عن تقييد 30 بالمئة من صادرات إيران النفطية فقط بسبب تشابكه مع ملفات أخرى في صُلب السياسة الأمريكية مع الصين مثل التبادل التجاري، والتعريفات الجمركية المزمعة، وأمن منطقة شرق آسيا، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وغيرها من القضايا. أما الطرف الدولي الثاني الذي قد يعقد المعادلة أيضًا فهي روسيا التي تطورت علاقاتها مع طهران إثر تزويدها لها بدرونات مسلحة متطورة لتستخدمها في غزوها لأوكرانيا، فضلًا عن تعاون الطرفين في حماية حكم نظام الأسد في سوريا[2]. وحيث كانت روسيا من الأطراف الداعمة لإلزام إيران بضبط برنامجها النووي قبل عقد من الزمان، فالحال

(1) Iran›s oil exports drop amid China energy shift and Trump comeback. Iran International. 3 December 2024: https://www.iranintl.com/en/202412032803

(2) Iran and Russia's Fragile Partnership. Foreign Affairs. 25 November 2024: https://www.foreignaffairs.com/russia/iran-and-russias-fragile-partnership

الآن بات مختلفًا مع رفض روسيا لأي ضغوط دولية على البرنامج النووي الإيراني. وقد ضمّت كل من الصين وروسيا إيران خلال السنوات الأخيرة إلى عدد من التجمعات الدولية الخارجة عن المظلة الغربية مثل منظمة شانغهاي للتعاون وبريكس ما من شأنه أن يخفف الضغوط الأمريكية عليها نسبيًا. والطرف الثالث الذي قد يعقد المعادلة على واشنطن، دول الخليج التي حسّنت علاقاتها مع إيران منذ انتهاء رئاسة ترامب الأولى، حيث سعت لخفض التصعيد في عدد من الصراعات الإقليمية التي تتضمن إيران وبعض حلفائها، وتوّج ذلك في اتفاق يمهد لعودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية بوساطة صينية في مارس 2023[1]. وعبر زعماء دول الخليج عن مخاوفهم من احتمال امتداد آثار الصراع الدائر بين إيران وإسرائيل إلى مناطق أخرى في المنطقة وأن يصل إلى دولهم ويقوض جهودهم التنموية الرامية إلى تنويع مواردهم الاقتصادية. ورغم انخراط كل من السعودية والإمارات في الصراع الدائر في اليمن منذ 2015، فقد نأى الاثنان بأنفسهما عن التحالف الدولي بقيادة أمريكا في البحر الأحمر الذي دعمته دولة البحرين. ويظل من غير الواضح ما إذا كان ترامب سيستطيع إقناع الكونغرس الأمريكي بالموافقة على صفقة أسلحة دفاعية جديدة للسعودية، وما إذا كان سيشترط عليها التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي سيكون مرهونًا بتعامله مع العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان.

فلسطين

يتوقع أن يكون التطور الأخطر في السياسة الأمريكية تجاه الملف الفلسطيني قبول واشنطن بالطموحات الإسرائيلية بضم الضفة الغربية خلال عام 2025، والذي يوحي به المرشح لمنصب السفير الأمريكي لدى إسرائيل مايك هاكابي، الذي علق على تلميحات وزير المالية الإسرائيلية بتسلئيل سموتريتش باحتمال ضم الضفة الغربية خلال عام 2025 ووصفه بأنه «عام السيادة»، بأن هذا قرار إسرائيلي وليس أمريكيًا. يوحي اختيار هاكابي

(1) الاتفاق السعودي الإيراني برعاية صينية.. صفعة ثلاثية الأبعاد لواشنطن، الجزيرة، 11 مارس 2023:
https://2u.pw/78YvVC86

أساسًا بأن عدم تبني الإدارة الأمريكية لحل الدولتين ورفضها استخدام مصطلحي الضفة الغربية والاحتلال وإنكارها بالمجمل للشرعية الدولية بشان القضية الفلسطينية[1].

ورغم الشكوك من بعض المحللين والمراقبين، تؤمن الحكومة الإسرائيلية بأن الإدارة الأمريكية القادمة ستكون أكثر تأييدًا لطموحات اليمين الإسرائيلي المتطرف، ولذلك رشح نتنياهو يحيئيل لايتر[2] أحد قادة الاستيطان لمنصب السفير الإسرائيلي لدى واشنطن. لايتر من مواليد أمريكا، وقد كان كبير موظفي نتنياهو عندما كان وزيرًا للمالية، وهو داعم لضم الضفة الغربية، وقد قُتل ابنه في أثناء مشاركته في القتال بغزة. لايتر أيضًا داعم للاتفاقات الإبراهيمية للتطبيع مع الدول العربية، لكن هذه الاتفاقات باتت رهينة التطورات الحاصلة منذ بدء العدوان على غزة وامتداده إلى لبنان. ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كان ترامب سيلتزم بوعوده التي قدمها خلال حملته الانتخابية بإنهاء الصراع وتحقيق السلام في الشرق الأوسط، والتي عوّل عليها ناخبون عرب ومسلمون كان لتصويتهم له دور بارز في فوزه[3].

عودة ترامب إلى البيت الأبيض ربما تكون خبرًا سيئا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» التي قطع ترامب التمويل عنها في عام 2018، لكن بايدن أعاده جزئيًا في عام 2021. وفي مطلع نوفمبر 2024، وجهت إسرائيل ضربة كبيرة لأونروا حين أخطرت الأمم المتحدة بإلغاء الاتفاقية التي وقعتها مع الوكالة برعاية أممية في عام 1967، والتي تسمح لها بالعمل في الأراضي المحتلة والضفة الغربية بما يشمل القدس الشرقية وغزة. وفي حال قطع ترامب تمويل الوكالة مرة أخرى، ربما تكون

(1) Who is Mike Huckabee، the US evangelical، pro-settlement envoy to Israel?، Aljazeera، 13 November 2024: https://www.aljazeera.com/news/13/11/2024/who-is-mike-huckabee-the-evangelical-pro-settlement-envoy-to-israel

(2) Netanyahu appoints hardline backer of settlements as Israeli envoy to US، The Guardian، 8 November 2024: https://www.theguardian.com/world/2024/nov/08/yechiel-leiter-us-ambassador-israel-netanyahu

(3) خاص | ما هي وعود ترامب غير المعلنة للعرب والمسلمين الأميركيين؟، العربي الجديد، 5 نوفمبر 2024: https://2u.pw/RN630Wa7

ضربة يصعب أن تقوم منها مجددًا[1].

لبنان

أدت شخصيات بارزة في الجالية اللبنانية الأمريكية دورًا مهمًا في حشد الأصوات لترامب، مثل والد زوج ابنة ترامب تيفاني الملياردير الأمريكي من أصل لبناني مسعد بولس[2] الذي أعرب عن تفاؤله بوفاء ترامب بوعده بإنهاء الحرب والدمار في لبنان، وأكثر من ذلك الإسهام في إعادة بنائها، كما أجرى لقاءات مع مسؤولين في الحكومة اللبنانية وأعضاء في مجلس النواب اللبناني. وقد تنعكس هذه العلاقة الخاصة مع ترامب في اهتمام أكبر من قبل الإدارة الأمريكية بالملف اللبناني، واحتمال تطور هذا الاهتمام إلى قناعة بأن استقرار لبنان مصلحة أمريكية وإقليمية.

اليمن

بدأ بايدن رئاسته بنهج إيجابي تجاه اليمن عمومًا وحركة أنصار الله الحوثي حين أوقف بيع الأسلحة الهجومية للسعودية في عام 2021 لتخفيف الكارثة الإنسانية في البلاد، الأمر الذي أدى إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة في أبريل 2022[3] أوصل اليمن إلى حالة لا سلام ولا حرب في آن معًا. لكن بايدن تراجع عن هذا النهج إثر تحركات الحوثيين ردا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المستمر منذ شهر أكتوبر 2023، حيث أطلقت الإدارة الأمريكية تحالف حارس الازدهار[4] في البحر الأحمر الذي

(1) إسرائيل تقطع علاقاتها مع أونروا وتحذيرات من انهيار العمل الإنساني بغزة، الجزيرة، 4 نوفمبر 2024:
https://2u.pw/svP74EyO

(2) مسعد بولس.. نسيب ترامب ورسوله إلى الشرق الأوسط، الجزيرة، 3 ديسمبر 2024:
https://2u.pw/4lC0hpt9

(3) هدنة في اليمن تدخل حيز التنفيذ.. هذه الهدن سبقتها خلال سنوات الحرب، الجزيرة، 3 أبريل 2022:
https://2u.pw/DduIg70M

(4) تحالف «حارس الازدهار».. قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين، الجزيرة، 30 ديسمبر 2023:
https://2u.pw/xNgkEA5s

ضم 20 دولة بهدف حماية خطوط الشحن البحري من خلال الرد على هجمات الحوثيين على السفن الإسرائيلية والمملوكة لإسرائيليين والمتجهة إلى إسرائيل أو المرتبطة بها في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن.

ويتوقع أن يعيد الرئيس ترامب تصنيفي حركة أنصار الله اللذين ألغاهما بايدن (منظمة إرهابية أجنبية وجهة إرهابية عالمية محددة خصيصًا)[1]، وأن يعيد فرض نهج الضغط الأقصى تجاه إيران وحلفائها في المنطقة ومن بينهم الحوثي، لكن من المرجح أن تكون إدارة ترامب أميل إلى العقوبات والضغوطات الاقتصادية لعزل الحركة منها إلى المواجهة العسكرية واسعة النطاق على الأرض أو من الجو، وأن تشنّ في الوقت نفسه غارات لاغتيال كبار قادة الحركة واستهداف مواقع عسكرية رئيسية لإضعاف قدرات الحركة العسكرية، وتحاول توثيق علاقاتها بحلفائها في المنطقة وأهمها دول الخليج لخفض تدخلها العسكري على الأرض. ويظل احتمال إقدام إدارة ترامب على ردٍّ صارمٍ ضد الحوثيين قائمًا مع احتمالية حدوث مفاجآت مع استمرار التهديد الذي يمثلونه علىً خطوط التجارة والشحن الدولية.

العراق

تواجه إدارة ترامب الجديدة علاقة معقدة بين واشنطن وبغداد بعد عقدين من الزمان على الغزو الأمريكي للعراق بوجود قرابة 2500 جندي أمريكي لأغراض تدريبية واستشارية للقوات العراقية[2]، وميليشيات حليفة لإيران تستهدف القوات الأمريكية بين الفينة والأخرى لتفرض ضغوطًا على الحكومة العراقية العالقة وسط التوتر بين أمريكا وإيران، إضافة إلى الميليشيات[3] التي انضمت إلى الاشتباكات الأوسع بين ما يسمى محور

(1) إدارة بايدن تخطط لإعادة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية عالمية، الجزيرة، 17 يناير 2024:
https://2u.pw/LZu6qtgg

(2) القوات الأميركية في العراق من 2003 إلى 2024، الجزيرة، 17 سبتمبر 2024:
https://2u.pw/9gwUXlv9

(3) ميليشيات عراقية تعلن استهداف قاعدة إسرائيلية بطائرات مسيرة، الحرة، 23 سبتمبر 2024:

المقاومة وإسرائيل منذ السابع من أكتوبر 2023. ويتوقع أن يلتزم ترامب باتفاق انسحاب القوات الأمريكية الذي أبرم في شهر سبتمبر بين الحكومتين الأمريكية والعراقية[1]، والذي يقضي بإتمام الانسحاب بحلول عام 2026. لكن احتمالات حدوث تصعيد أو حوادث تجبر واشنطن على إبقاء قواتها في العراق يظل قائمًا، خاصة بالنظر إلى عدم وضوح موقف الإدارة الجديدة في الفترة الانتقالية الحالية إزاء تنفيذ إسرائيل عمليات ضد محور المقاومة في المستقبل على الأراضي العراقية. ويضاف إلى هذه المعادلة الاستثناء الممنوح للعراق لشراء الغاز الطبيعي من إيران[2]، والذي يرجح أن تعترض عليه الإدارة الجديدة على الأقل أو تطلب إلغاءه بالكامل في إطار جهودها لتجفيف منابع إيران الاقتصادية من خلال وقف مبيعات الطاقة أو حظر شرائها.

وتخضع العراق لشد وجذب واتفاق واختلاف في نقاشات دوائر السياسة الخارجية في واشنطن، إذ يسود لدى البعض اعتقاد بأن تعزيز العلاقة مع الحكومة العراقية رهان خاسر لصالح إيران منذ أن سلمتها واشنطن أو سلمت الأحزاب الحليفة لها إدارة العراق منذ الغزو الأمريكي وبالتالي لا ترتجى مكاسب حقيقية من أي تحرك أمريكي على أرضها، في حين يرى فريق آخر ضرورة تحرك واشنطن لاحتواء التنظيمات الإرهابية في العراق ضمن إطار النسخة الجديدة من سياسة الضغط الأقصى التي قد تتضمن إدراج العراق ضمن قائمة العقوبات التي تشمل سوريا وإيران، ويعتقد فريق ثالث بضرورة المحافظة على الوجود الأمريكي في العراق لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية وقطع الطريق على الممر الواصل بين طهران وسوريا وحزب الله وأيضًا دعم القوات الأمريكية الموجودة في سوريا.

---

https://2u.pw/qLoqCOeL

(1) هل الولايات المتحدة جادة بالانسحاب الكامل من العراق؟، الجزيرة، 19 سبتمبر 2024:
https://2u.pw/D0bdGJ7B

(2) استثناء أميركي جديد للعراق لمواصلة استيراد الطاقة من إيران، الجزيرة، 15 نوفمبر 2023:
https://2u.pw/JzVe3UVD

مصر

شهدت العلاقة الجيدة بين ترامب والسيسي انتكاسة أو تراجعًا على الأقل خلال فترة بايدن، لكنها تحسنت في السنة الأخيرة لرئاسته. كانت مصر بين عامي 2019 و2023 سابع دولة عالميًا في ترتيب أكثر الدول شراءً للأسلحة[1]، وكانت معظم هذه المشتريات من أمريكا خلال رئاسة ترامب، لكن مشترياتها زادت في السنوات الأخيرة من كل من روسيا وإيطاليا وألمانيا. وبعد أن وصف ترامب الرئيس المصري بـ«دكتاتوري المفضل»[2]، ردّ عليه بايدن في عام 2020 بأنّه لن يصدر «شيكات على بياض»[3] لديكتاتور ترامب المفضل بعد الآن وجمّد بعض المساعدات المخصصة لمصر في سبتمبر 2023 بسبب انتهاكات حقوقية، وأعلنت الخارجية الأمريكية في حينها أنها تواصل حوارًا صارمًا مع الحكومة المصرية حول أهمية تحقيق تطورات ملموسة في حقوق الإنسان لضمان ديمومة العلاقة وقوتها. تشوهت صورة الحكومة المصرية في واشنطن أكثر لاحقًا بعد صدور تحقيقات تفيد بدفع أطراف مرتبطين بها رشىً للسيناتور بوب مينينديز[4] ليعود سجلها الحقوقي تحت الضوء مجددًا. لكن أهمية الدور الذي أدته القاهرة في الوساطة بين إسرائيل وحماس خلال عام 2024 رسّخ مكانتها لدى الإدارة الأمريكية كحليف مهم في المنطقة، ما دفع واشنطن إلى منح مصر المساعدات العسكرية السنوية في سبتمبر 2024 بقيمة 1.3 مليار دولار[5].

وفي خضم العلاقة الجيدة المرتقبة بين واشنطن والقاهرة، يتوقع أن ينصب تركيز

(1) مصر والسعودية وقطر في قائمة أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، روسيا اليوم، 18 مارس 2024:
https://2u.pw/YIFXUPBi

(2) ترامب في انتظار لقاء مع السيسي: أين دكتاتوري المفضل؟، روسيا اليوم، 14 سبتمبر 2019:
https://2u.pw/zgdbQUtn

(3) رفض اعتقال وتعذيب النشطاء.. بايدن للسيسي: لا شيكات على بياض لدكتاتور ترمب المفضل، الجزيرة، 13 يوليو 2020:
https://www.youtube.com/watch?v=XYHLq56W4Is

(4) إدانة السيناتور الأميركي الديمقراطي مينينديز في تهم فساد، الجزيرة، 16 يوليو 2024:
https://2u.pw/cHDw0gg7

(5) واشنطن: لا اقتطاعات هذا العام من مساعداتنا العسكرية لمصر، الجزيرة، 11 سبتمبر 2024:
https://2u.pw/nXk5Iw1i

واشنطن على مواصلة الاتفاقات الإبراهيمية باعتبارها الدافع الأول للسياسة الأمريكية في المنطقة، وأن تمنح القاهرة بشكل مباشر أو غير مباشر حرية الدفاع عن مصالحها الجيوسياسية في القرن الأفريقي من خلال دعم الصومال وأريتريا ضد إثيوبيا، ودعم الجيش السوداني في حربه ضد قوات الدعم السريع. ومن جهتها، تأمل القاهرة في دور أمريكي أكثر حسمًا فيما يتعلق بعدوان إسرائيل على غزة ولبنان الذي أدى إلى تعثر عبور سفن الشحن من خلال قناة السويس وأضر بالتالي بالاقتصاد المصري.

السعودية

يخيم جو من القلق والريبة من قبل دول الخليج تجاه واشنطن بفعل احتمالات توسع حالة عدم الاستقرار الإقليمي مع استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان واحتمال تصعيد الصراع مع إيران، وتأمل دول الخليج أن تؤدي واشنطن دورًا أقوى وأكثر حسمًا في تهدئة الأوضاع، ومن هذا المنطلق هنأ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ترامب بالفوز بالرئاسة[1] وإعرابه عن أمله في تعزيز العلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين. وبالنظر إلى الطبيعة غير الاعتيادية لدونالد ترامب كشخصية غير سياسية وقيادي راديكالي ومتقلب المزاج، يظل من المتوقع أن يُقدم على إنفاذ سياسة أمريكية أكثر حسمًا في المنطقة من بايدن. لكن وقف العدوان الإسرائيلي قد يكون أكبر الشوائب التي قد تشوب العلاقة بين البلدين في السنوات القادمة.

من أبرز العوامل التي ستستند إليها عودة العلاقات بين واشنطن والرياض قوية كما كانت في رئاسة ترامب الأولى أو أكثر، محافظة ترامب وعدد من حلفائه المقربين على علاقتهم الاقتصادية بالمملكة منذ مغادرته البيت الأبيض في عام 2021. في مارس 2024، وخلال زيارة للسيناتور لينزي غراهام إلى السعودية، أجرى ترامب اتصالًا بولي

(1) هاتفيا.. بن سلمان يهنئ ترامب بفوزه في انتخابات الرئاسة الأمريكية، الأناضول، 7 نوفمبر 2024:
https://2u.pw/IUkT0YhV

العهد محمد بن سلمان لمناقشة الانتخابات الأمريكية وموضوعات أخرى[1]. وفي أكتوبر الماضي، ناقش صهر ترامب جاريد كوشنر العلاقات الأمريكية السعودية مع ابن سلمان أيضًا[2]. ويشار كذلك إلى استحواذ عائلة ترامب على حصص كبيرة في شركات بالسعودية ودول خليجية أخرى[3]. وفي يوليو الماضي، صرح ابن ترامب إيريك بأن منظمة ترامب ستشارك في بناء «برج ترامب» في مدينة جدة السعودية[4]. ويتوقع أن يقدم ترامب للرياض الصفقة الأمنية المشتركة التي تأمل بها منذ سنوات، ولكن مع اختلاف الظروف يرجح أن تزيد المطالب السعودية من الإدارة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بتهدئة الأوضاع ووقف العدوان الإسرائيلي. كان يفترض أن تتضمن الصفقة تطبيعًا واسع النطاق مع إسرائيل[5]، واتفاقية دفاعية أمريكية سعودية تلتزم فيها أمريكا بالدفاع عن السعودية ضد أي هجمات مباشرة، واتفاقية بشأن التعاون النووي لأغراض مدنية، لكن مساعي إبرام هذه الصفقة توقفت منذ أحداث السابع من أكتوبر. قبيل الانتخابات الأمريكية الأخيرة، جرت مناقشات بين إدارة بايدن والسعودية بشأن اتفاقية أمنية غير مرتبطة بصفقة تطبيع مع إسرائيل، لكن هذه الاتفاقية لم ترتقِ لآمال الرياض، ورغم ذلك وافقت إدارة بايدن على صفقة أسلحة كبيرة للسعودية[6]، ويتوقع أن تتكرر مثل هذه الصفقة خلال رئاسة ترامب الثانية.

(1) مكالمة هاتفية حدثت خلال لقاء محمد بن سلمان والسيناتور غراهام.. مصدران يكشفان لـCNN، سي أن أن بالعربية، 25 أبريل 2024: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/25/04/2024/trump-looms-large-over-bidens-high-stakes-long-shot-talks-on-israel-saudi-normalization

(2) كوشنر من السعودية: اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل أصبحت أكثر أهمية، الحرة، 25 أكتوبر 2023: https://2u.pw/nZf7b8Gi

(3) نفوذ ترامب التجاري في الخليج، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 28 أكتوبر 2024: https://agsiw.org/ar/trumps-commercial-influence-in-the-gulf-arabic/

(4) علامة ترامب التجارية تقود طفرة في سوق العقارات الفاخرة بالخليج، سي أن أن الاقتصادية، 17 ديسمبر 2024: https://2u.pw/TrYweCsz

(5) المشاورات السعودية الأميركية.. اتفاق على 90٪ وهذه أبرز الملفات المتبقية، الشرق نيوز، 3 مايو 2024: https://2u.pw/N4jyNrQe

(6) بطلب سعودي.. خارجية أمريكا توافق على صفقة تضم آلاف الصواريخ.. إليكم نوعها وثمنها، سي أن أن بالعربية، 25 أكتوبر 2024: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/25/10/2024/saudi-weapons-deal-us-state-department-approval

تركيا

لا يرجح أن تكون سياسة الإدارة الأمريكية القادمة تجاه تركيا إيجابية بالكامل، لكنها ستتراوح بين الفرص والتهديدات، خاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية، وإعادة تقييم الوجود العسكري الأمريكي في شمال شرقي سوريا، والنقاشات المستمرة حول حلف الناتو والتحالفات الأخرى. أعلن ترامب عن نيته فرض تعريفات جمركية على جميع البضائع الواردة إلى الولايات المتحدة، وهذا الخبر بحد ذاته أبعد ما يكون عمّا تأمل به الحكومة التركية. فرض ترامب في رئاسته الأولى تعريفات على واردات الحديد والألمنيوم التركية ما أدى إلى انخفاض الصادرات التركية إلى أمريكا في عامي 2018 و2019 بنسبة 20 بالمئة[1]. ولذلك استبق أردوغان وصول ترامب إلى السلطة بتصريح أعرب فيه عن أمله بأن تخفف الإدارة الأمريكية الجديدة التوترات الاقتصادية، وفي حال استجابة ترامب وخفضه التعريفات الجمركية على البضائع التركية قد ينعش ذلك التبادل التجاري بين البلدين الذي يقدر سنويًا بـ25 مليار دولار، ولكن لا توجد حتى الآن أي مؤشرات تفيد باستعداد ترامب لاتخاذ هذه الخطوة التي تتناقض مع فكرة «أمريكا أولًا» التي تقود سياسته الخارجية[2].

ويتوقع أن تكون أبرز التحديات أمام العلاقة بين واشنطن وأنقرة مسألة انضمام تركيا إلى تحالف بريكس خارج المظلة الغربية وامتلاكها منظومة الصواريخ الدفاعية الروسية أس 400. ما تزال عضوية تركيا في حلف الناتو أبرز الروابط التي تجمعها بالغرب، لكن هذه الرابطة تتعرض للتهديد أكثر فأكثر مع إقدام أنقرة على قرار شراء منظومة الصواريخ الروسية الذي كلفها خسارة المشاركة في برنامج صناعة طائرة أف 35 الأمريكية. لكن ذلك لا ينفي وجود مساحة كبيرة لحدوث تغير في السياسة الأمريكية تجاه المزيد من

(1) Turkish steel exports to US، EU dropped in 2019 due to more tariffs، Freight News، 28 January 2020: https://www.hellenicshippingnews.com/turkish-steel-exports-to-us-eu-dropped-in-2019-due-to-more-tariffs/

(2) Trump's Election and Future of Turkish-American Relations، Arab Center Washington DC، 4 December 2024: https://arabcenterdc.org/resource/trumps-election-and-future-of-turkish-american-relations/

الانفتاح على أنقرة، ومن الممكن ولو بنسبة ضئيلة أن تقرأ إدارة ترامب انضمام أنقرة إلى تحالف بريكس باعتباره مؤشرًا على ضرورة تعزيز التحالفات الغربية بالطرق الدبلوماسية والحاجة إلى المزيد من التعاون مع الدول الأعضاء في حلف الناتو.

سوريا

مثل انهيار نظام بشار الأسد في سوريا هزيمة استراتيجية للقوى التي راهنت على بقاء الأسد ودعمته عندما انتفض الشعب السوري ضده، وهي إيران ووكلائها في المنطقة في كل من لبنان والعراق إضافة إلى روسيا، ويشكل ضعف المحور الذي كانت تقوده إيران في المنطقة فرصة أمام الإدارة الأمريكية الجديدة لبناء تحالف من الدول لتعزيز الاستقرار الإقليمي. يواجه الرئيس ترامب وإدارته الجديدة عدة قرارات تتعلق بحاضر سوريا ومستقبلها، من رفع العقوبات المفروضة على النظام السوري سابقًا لمساعدة الحكومة الجديدة في إدخال المواد اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد، واتخاذ قرار بشأن علاقتها مع ما يعرف بقوات سوريا الديمقراطية واختصارا «قسد» في شمال شرقي البلاد أو ربما دفعها للانضواء تحت مظلة الدولة السورية الجديدة بما في ذلك إمكاناتها العسكرية والإدارية، وصولًا إلى الانخراط الإيجابي في عملية إعادة الإعمار التي تتطلبها الكثير من المدن السورية التي انهارت فيها البنى التحتية تحت وقع نيران نظام الأسد وحلفائه من إيران ووكلائها والطيران الروسي من جهة، وبفعل نيران طائرات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش من جهة أخرى.

متغيرات السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية وغرب آسيا للعام 2024

أ.حازم عياد (*)

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا

(*) كاتب وباحث سياسي أردني – مركز دراسات الأمة متخصص في الشؤون الدولية والاستراتيجية

حشدت روسيا 50 ألف جندي بينهم حوالي 10 آلاف من كوريا الشمالية مطلع شهر ايلول/ سبتمبر من العام 2024 لاستعادة اراضيها التي استولت عليها القوات الأوكرانية في مقاطعة كورسك الروسية في الهجوم الخاطف الذي اطلقته في السادس من اب / اغسطس 2024، مستبقة بذلك المفاوضات المتوقعة مع الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب والمساومات المتوقعة لانهاء الحرب في اوكرانيا.

الديناميكة العسكرية بين روسيا و اوكرانيا تسارعت خطاها مع اقتراب موعد عقد الانتخابات الامريكية و فوز الرئيس دونالد ترمب بمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، واكتسبت زخما اضافيا بعد تمكن المعارضة السورية من اسقاط حكم الرئيس السوري بشار الاسد في عملية خاطفة في 8 من كانون الاول/ ديسمبر للعام 2024 .

السياسة الروسية بهذا المعنى باتت محكومة بديناميكة عسكرية متسارعة ومتنقلة جغرافيا من اوكرانيا الى سورية رافعة من مستوى السيولة الجيوسياسية في اقليم غرب اسيا والمنطقة العربية على نحو لم يسمح بتوليد ديناميكية سياسية ترسم حدود العلاقات بين روسيا والقوى الاقليمية والكيانات السياسية الصاعدة فيها، فالديناميكية العسكرية في اوكرانيا والمنطقة العربية لم تبلغ نهايتها وتباطأت نتيجتها الديناميكية السياسية على نحو كبير بتاثير من حالة الترقب لموقف الادارة الامريكية الجديدة المنتخبة، وتوجهاتها السياسية حيال الصراعات المندلعة في المنطقة لينحصر الحراك بالقوة العسكرية وديناميكيتها النشطة في المنطقة العربية واوكرانيا.

في ضوء ذلك يمكن القول ان معالجة المتغيرات السياسية وتوجهات السياسية الروسية تجاه المنطقة العربية وغرب اسيا يتم وفقا لمتغيرين اساسين، الاول يتعلق بالديناميكية العسكرية في اوكرانيا والمنطقة العربية، والثاني يعالج الديناميكية السياسة المتخلقة عنها، والتي اكدت ان روسيا متجهة نحو مزيد من الاستثمار في قوتها النووية

والعسكرية وفي تحالفاتها الاقليمية مع دول المنطقة العربية وغرب اسيا وكياناتها العسكرية و السياسية دون الدولة، الى جانب تعزير علاقاتها مع الصين، وهي عملية متوصلة تهدف من ورائها تحسين تموضعها في الساحة الدولية وشروط تفاوضها ومساوماتها للتوصل الى صفقة حاسمة تنهي الصراع في اوكرانيا، وتقود الى بناء موازين قوى مستقرة وراسخة فيما بين موسكو وواشنطن ودول اوروبا والناتو.

المتغيرات الاستراتيجية وتفاعلاتها السياسية

الهجمات العسكرية في العام 2023 ومن قبل الهجوم الروسي على اوكرانيا في فبراير/ شباط 2022 ،تحول الى نمط ثابت ومكثف واكثر حيوية وسرعة في العام 2024[1] ، ليتخلق عنه ديناميكية عسكرية نشطة تفوقت على الديناميكيات السياسية والاقتصادية التي لم تتمكن من مواكبة تطورات المشهد العسكري على نحو يسمح يرسم معالم الاتجاهات السياسية للدول والكيان السياسية ما بين روسيا ودول المنطقة العربية وغرب اسيا ويمكن معالجة تفاعل المتغيرات من خلال ثلاث محاور:

الاول: متغير الديناميكية العسكرية للعام 2024.

ثانيا: متغير الديناميكية السياسية للعام 2024 .

ثالثا: تفاعل متغيرات السياسة الروسية وانعكاسها على المنطقة العربية

اولا: الديناميكية العسكرية كمتغير للعام 2024

تميز علاقة روسيا الاتحادية بالمنطقة العربية وغرب اسيا للعام 2024 بطغيان الديناميكيات العسكرية على الدينامكيات السياسية والاقتصادية كموجه اساسي في رسم

(1) تعتبر العملة العسكرية الخاطفة التي اطلقتها المعارضة السورية في 8 من ديسمبر / كانون الاول من العام 2024 و اطاحت بحكم الرئيس السوري السابق بشار الاسد تتويج عملي لسلسلة من الهجمات و العمليات الخاطفة التي ميزت العام 2024 ، التي كان ابرزها العملية المباغتة والخاطفة للقوات الاوكرانية بالتوغل في الاراضي الروسية في اغسطس / اب على مقاطعة كورسك الروسية ، ومن ثم الهجمات المباغتة للكيان الاسرائيلي على لبنان في سبتمبر/ ايلو ل 2024 ، وهي هجمات سبقها الهجوم الخاطف والمباغت للمقاومة الفلسطينية بقيادة حركة المقاومة الاسلامية حماس ضمن عملية طوفان الاقصى في اكتوبر 2023 وامتدت تداعياتها العسكرية في الاقليم الى العراق واليمن .

ملامح العلاقة السياسة والاستراتيجية ما بين روسيا والمنطقة العربية، اذ واجهت روسيا هجوما اوكرانيا مباغتا في السادس من اب / اغسطس من العام 2024، استهدف مقاطعة كورسك الروسية، تمكن فيها الجيش الاوكراني من السيطرة على 500 ميل مربع من الاراضي الروسية ما يعادل 800 كم مربع.

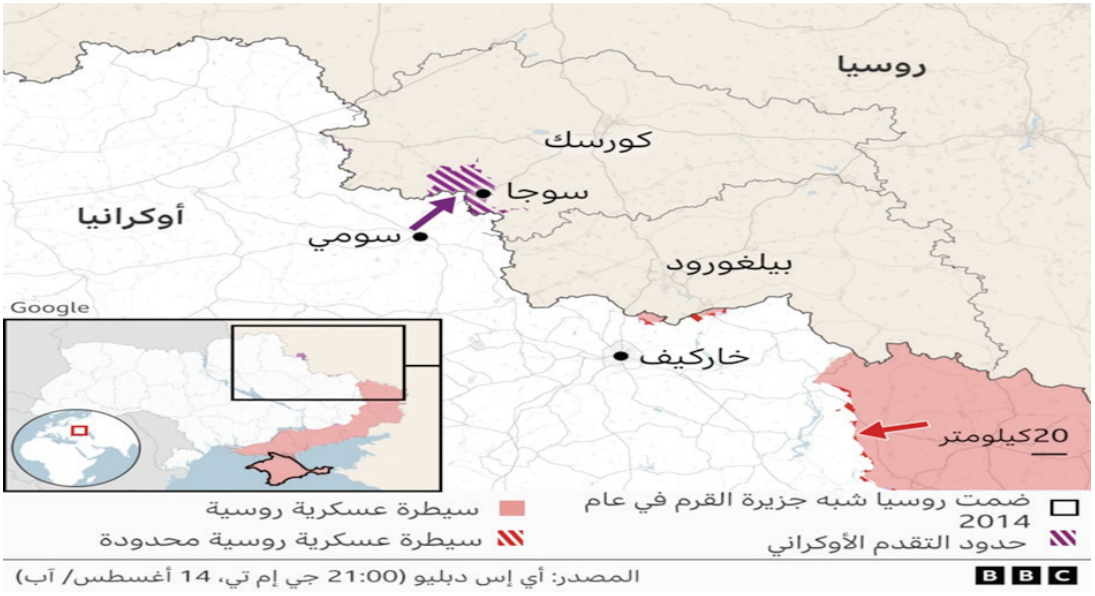

خارطة توضح حدود التقدم الاوكراني في مقاطعة كورسك الروسية

تقدم القوات الاوكرانية اربك القوات الروسية التي مهدة النجاحات العسكرية التي حققتها في منطقة دونيتسك خلال العام 2024، والحق الهجم الاوكراني ضررا بصورة روسيا كقوة عسكرية ونووية وبثقة الشعب الروسي بقيادته العسكرية والسياسية على نحو هدد استقرار روسيا الداخلي، ما دفع موسكو لاحقا الى تعديل تكتيكاتها العسكرية وتحالفاتها بل وعقيدتها النووية لمواجهة ما اعتبرته تهديدا وجوديا للدولة وللنظام الروسي الممثل بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فأعادة موسكو توجيه مواردها المنتشرة بين سوريا ومنطقة الساحل والصحراء الافريقية للتعامل مع التهديدات الاوكرانية التي تزامنت مع انضمام السويد الى حلف الناتو[1] .

(1) أصبحت السويد رسميا الخميس الموافق السابع من اذار /مارس /2024 العضو الـ32 في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بعد قرنين من الحياد ثم عدم الانحياز العسكري وعامين من المفاوضات.

تفاعل روسيا الاتحادية مع الديناميكية العسكرية الاوكرانية جاء في السياق العسكري ذاته، عبر اطلاق هجوم مضاد لتفويت الفرصة على اوكرانيا لتقويض استقرار الدولة الروسية او تحسين اوراقها التفاوضية ، الامر الذي امكن موسكو من استعادة مساحة شاسعة من الاراضي التي خسرتها في مقاطعة كورسك الروسية الى جانب السيطرة على مزيد من الاراضي في منطقة الدونباس والدونيتسك[1] معززة بذلك سيطرتها على مساحات واسعة من المقاطعات الاوكرانية التي ضمتها اليها في العام 2022.

الديناميكيات العسكرية الطاغية للعام 2024 اتخذت عدد من السمات التي تحكمت في توجهات السياسة الروسية وطريقة تعاملها مع المنطقة العربية كان ابرزها :

1. تكرار المباغتة

عملية كورسك لم تكن الديناميكة العسكرية الوحيدة المباغتة في العام 2024، فمعركة طوفان الاقصى[2] التي اندلعت في تشرين/ اكتوبر من العام 2023 تواصلت فصولها وتفاعلاتها طوال العام 2024، بل واتسع نطاقها وانتشارها عبر جبهات الاسناد من المقاومة اللبنانية التي يقودها حزب اللّه والمقاومة العراقية التي قادتها فصائل عراقية الى جانب الجيش اليمني في صنعاء الذي تسيطرعليه حكومة حركة انصار اللّه الحوثية في اليمن بشنها هجمات قوية وفعالة على سفن الشحن التجارية والقطع الحربية الامريكية في البحر الاحمر.

الكيان الاسرائيلي في المقابل اطلق هجوما خاطفا استهدف كوادر حزب اللّه اللبناني فيماعرف بهجوم اجهزة الاتصال (البيجر) في السابع عشر من ايلول / سبتمبر، واغتال جيش الاحتلال الامين العام لحزب اللّه حسن نصر اللّه في 27 من ايلول/ سبتمبر من ذات الشهر لتشتعل معركة واسعة انتهت فصولها بتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين الكيان

(1) في 30 سبتمبر من عام 2022، أعلنت روسيا ضم مقاطعات دونيتسك وخيرسون ولوهانسك زابوريجيجيا.
(2) اطلقتها حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) على شكل هجوم خاطف على فرقة غزة التابعة لجيش الاحتلال في السابع من تشرين الاول / اكتوبر من العام 2023 وتمكنت خلالها من اسر 250 جندي ومستوطن اسرائيلي والحاق ضرر كبير في جيش الاحتلال واجهزته الاستخبارية المعنية بتامين منطقة الغلاف المحيطة بقطاع غزة .

الاسرائيلي ولبنان في السابع و العشرين من تشرين الثاني / نوفمبر للعام 2024.

المواجهة تخللها انخراط ايراني مباشر بضربات انتقامية اطلقتها طهران في 15 من نيسان/ ابريل بعيد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية في العاصمة الايرانية طهران، ثم تبعها ضربات صاروخية مماثلة في تشرين الاول/ اكتوبر انتقاما من الضربات الاسرائيلية على الاراضي الايرانية و ردا على عملية اغتيال الامين العام لحزب اللّٰه حسن نصر اللّٰه في لبنان.

المتغيرات ذات الطبيعة الديناميكة العسكرية واصلت هيمنتها على المشهد الاقليمي والدولي الى الشهر الاخير من العام 2024 بهجوم خاطف للمعارضة السورية تحت مسمى عملية (ردع العدوان) تمكنت من خلاله التقدم نحو العاصمة دمشق، و اسقاط نظام الاسد المقرب من موسكو والمتحالف معها في اقل من اسبوعين في الثامن من كانون الاول /ديسمبر2024 ،وهي عملية عسكرية هددت الوجود العسكري الروسي في سوريا واستفادت من انشغاله في التصدي للهجوم الاوكراني على مقاطعة كورسك الروسية في الان ذاته.

2. السرعة والانتشار

الديناميكية العسكرية و العمليات الخاطفة مثلت المتغير المهمين على المشهد الدولي والاقليمي اذ غذى بعضها البعض الاخر، وتفاعلت مع مجموعة من المتغيرات كان ابرزها اعادة انتخاب دونالد ترمب رئيسا للولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر من العام 2024 ، وارتفاع مستوى التوتر في بحر الصين الجنوبي وفي جزيرة تايوان بعد ان حاصرت بكين جزيرة تايوان اكثر من مرة بحجة اجراء مناورات عسكرية كان ابرزها اكبرها في ايار /مايو ، و تشرين اول/ اكتوبر من العام 2024، يضاف الى ذلك ارتفاع منسوب التوتر في شبه الجزيرة الكورية ليبلغ ذروته بمحاولة انقلابية فاشلة للرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول اعلن فيها حالة الطوارئ في 2 من كنون الاول / ديسمبرعطل فيها البرلمان واعلن الاحكام العرفية.

3.التذبذب و التصعيد المستمر

في الوقت الذي كشف فيه عن اشتراك قوات من كوريا الشمالية[1] في العمليات القتالية الى جانب القوات الروسية في اقليم كورسك اتخذت اوكرانيا مبررا لاستخدام منظومة اتاكمز الصاروخية متوسطة المدى الامريكية لقصف مواقع روسية في كورسك بحجة تواجد قوات كورية شمالية لاسناد القوات الروسية، ليرد الجانب الروسي بالاعلان عن تحديث عقيدته النووية، واطلاق صواريخ متوسطة المدى متعددة الرؤوس من طراز اورشينك الفرط صوتية على مواقع داخل اوكرانيا في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بعيد هجوم اوكرانيا بصواريخ اتاكمز (ATACMS)الامريكية[2] على الاراضي الروسية بايام.

(1) بحسب الاستخبارات العسكرية الأوكرانية، تنتشر القوات الكورية الشمالية بشكل رئيسي قرب بلدات روسكايا كونوبيلكا وبليخوفو وأولانوك في منطقة كورسك الروسية ويبلغ تعداها 12 الف يقودهم ثلاث جنرالات و500 ضابط. يذكر ان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، االكد لاثنين 23 ديسمبر 2024، أن ما يقرب من 3000 جندي كوري شمالي «قتلوا أو أصيبوا» منذ بدء مشاركتهم في المعارك. وذكرت سيول من جانبها، من اليوم ذاته ، أن 1100 عسكري شمالي «قتل أو جرح» في القتال. المصدر صحيفة الشرق الاوسط https://aawsat.com/

(2) المرة الأولى التي يأذن فيها بايدن لأوكرانيا باستخدام الصواريخ بعيدة المدى، منذ ان زوّدتها بها الولايات المتحدة لضرب داخل روسيا، وأكد مصدر مطلع أن نظام الصواريخ التكتيكية (**ATACMS**) تم تفويضه فقط للاستخدام في منطقة كورسك، حيث تم نشر القوات الكورية الشمالية. المصدر شبكة سي ان بي سي ، https://www.nbcnews.com/world/putin-nuclear-doctrine-us-strike-ukraine-russia-war-west-180740rcna

خارطة توضح اماكن انتشار القوات الكورية الشمالية

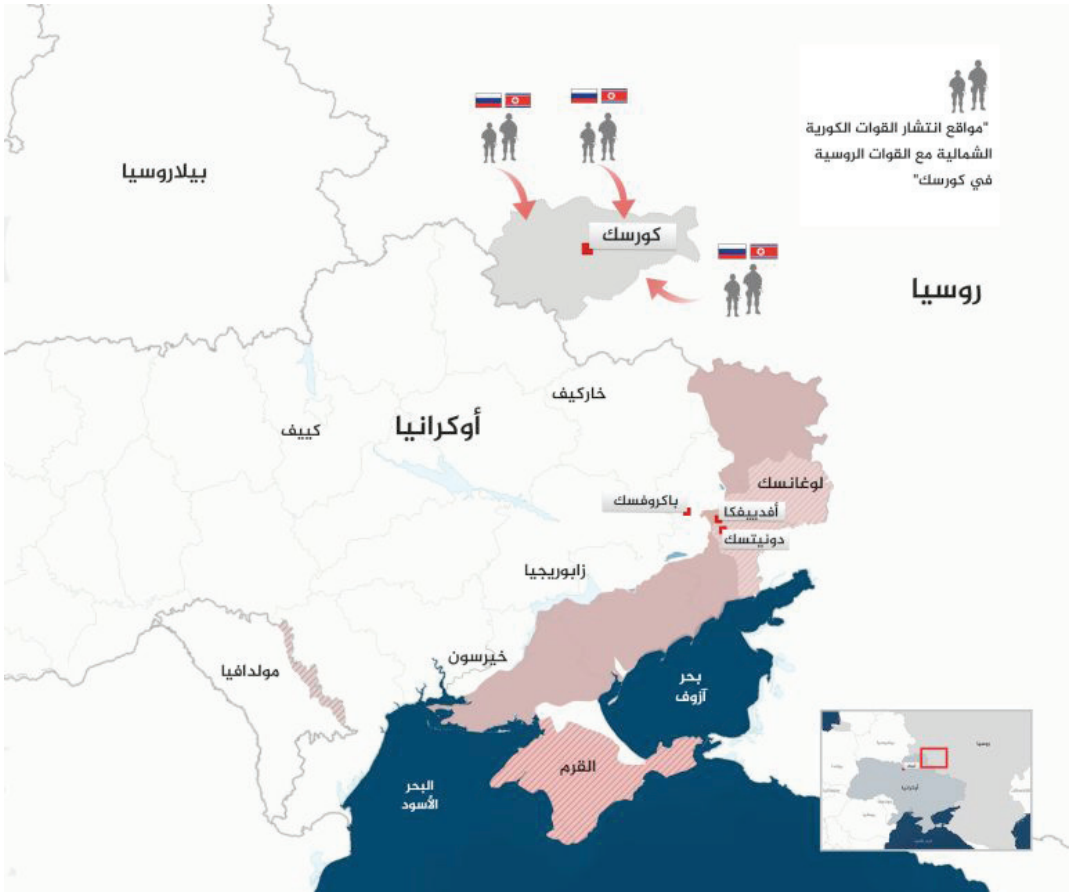

وبذلك فان الديناميكية العسكرية اصبحت الحاكم والضابط لسلوك الدول و علاقاتها فيما بينها طول العام 2024 ما بين المباغتة والتصعيد والانتشار وسرعة التغير في العمليات العسكرية على نحو رفع منسوب التوتر وحال دون توليد ديناميكية سياسية فعالة للتفاوض وخفض التصعيد وإعادة بناء التوازنات التي بقيت سائلة وغير مستقرة بتاثير من سمات الديناميكيات العسكرية التي لم تصل الى نهايتها بعد في المنطقة العربية، وصولا الى القارة الافريقية الممتدة من منطقة الساحل والصحراء الى السودان، الذي عانى منذ نيسان /ابريل من العام 2023 من صراع مسلح لازالت فصوله متواصلة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع المتمردة على ارادته.

ثانيا: الديناميكية السياسية وفاعليتها

الديناميكات العسكرية النشطة و السريعة لم يتولد عنها ديناميكية سياسية في المنطقة العربية وغرب اسيا واكرانيا حيث تتركز المصالح الروسية، و لم ينتج عنها سياسية واضحة تحدد مسار السياسة الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة لانعدام اليقين السياسي بتاثير من الدينامية العسكرية المباغته سريعة التغير والانتشار في روسيا والمنطقة العربية ةالساحة الدولية.

وبذلك يمكن القول ان العام 2024 تميز بضعف وتباطوء الديناميكة السياسية في الاقليم وفي الساحة الدولية ومحدودية تاثيرها في وقف الصراعات او احتوائها بتاثير من ثلاثة عوامل:

الاول: غياب الحسم العسكري في اغلب الصراعات وسيولة موازين القوة والتحالفات وسرعة تبدلها بفعل الديناميكية العسكرية السريعة والخاطفة.

ثانيا: الترقب المتواصل لتفاعلات الديناميكية العسكرية والمراهنة عليها من كافة الاطراف الدولية والاقليمية والمحلية.

ثالثا: الترقب والانتظار لفرص التعاون والانفتاح على الادارة الامريكية الجديدة التي يقف على راسها الرئيس الامريكي المنتخب حديثا دونالد ترمب، وهي سياسة ترقب مارستها روسيا و اطراف دولية واقليمية ومحلية عربية.

و سواء كان تفاعل روسيا مع الاحداث عبر الاداءات العسكرية التي كان ابرزها استخدام صواريخ اورشينك[1] متوسطة المدى لضرب اهداف اوكرانية، او عبر التحرك الدبلوماسي داخل اروقة مجلس الامن الدولي[2]، او عبر دبلوماسياتها واعادة هندسة تحالفاتها مع

(1) «أوريشنيك» نظام صاروخي أرضي متنقل روسي متوسط المدى، ويعني اسمه «شجرة البندق»، قادر على حمل ست رؤس متفجرة تقليدية او نووية تفوق سرعته سرعة الصوت، ويمكنه أن يقطع مسافة تتجاوز 5 آلاف كيلومتر، وأعلن عن استخدامه لأول مرة يوم 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، ضد منشأة عسكرية في أوكرانيا.

(2) استخدمت روسيا حق النقض، الاثنين18 تشرين الثاني/ نوفمبر، لإسقاط مشروع قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية في السودان لعدم ذكر القرار السلطات الشرعية في الخرطوم بقيادة رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان قائد الجيش السوداني.

شركائها وعلاقاتها في سورية والمنطقة العربية بما فيها القوى السياسية دون الدولة كحركة حماس والفصائل الفلسطينية[1] وحركة انصار اللّٰه الحوثية في اليمن[2]، او سعيها لتطوير علاقاتها بدول غرب اسيا كتركيا وايران وصولا الى الصين وكوريا الشمالية، فان ذلك لم يمثل نقلة كبرى في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية وجنوب شرق اسيا والباسفيك اذ انحصرت استراتجيتها في ثلاث اتجاهات:

اولا: تركيزها على الصراع في اوكرانيا والعلاقة مع الناتو والبحث عن فرص لانهاء الحرب و الصراع في اوكرانيا عبر توظيف كافة الموارد لتحسين شروط التفاوض مع ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترمب.

ثانيا: الاستعداد لامكانية الانتقال بالديناميكية العسكرية الى مستوى اعلى من التصعيد عبر توفير المزيد من الموارد العسكرية للمواجهة وزيادة الاعتماد على القوة النووية للردع لحماية الامن القومي الروسي.

ثالثا: الانفتاح على التغيرات السريعة في المنطقة العربية وخصوصا القوى الصاعدة كحركة حماس وانصار اللّٰه الحوثية والحكومة السورية الجديدة في دمشق، والقوى الاقليمية كايران وتركيا على امل التاثير في المشهد الاقليمي ومراكمة القوة من خلال مرونة التموضع بين الدول والكيانات دون الدولة.

---

(1) أستقبلت روسيا قادة الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الاسلامي وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لمحادثات في موسكو يوم 29 فبراير/شباط 20241 وكانت قد استقبلت وفدا من حكرة حماس في 11 من تشرين الاول 2023 في موسكو بعد ايام من اطلاق طوفان الاقصى في حين استخدمت روسيا الفيتو رفضا لوقف اطلاق النار ويدين عملية طوفان الاقصى ويصف حماس بالحررة ارهابية في 22 اذار مارس من العا 2024 .

(2) في 2024، زارت وفود الحوثيين موسكو مرتين للقاء نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، مع اجتماعات إضافية في سلطنة عمان في يوليو تموز 2024. وفي الشهر نفسه، أفادت المخابرات الأمريكية بأن روسيا نشرت مستشارين عسكريين من المخابرات العسكرية الروسية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن. و تشير التقارير إلى أن موسكو قد فكرت في تزويد الحوثيين بأسلحة صغيرة مثل (AK-74) وصواريخ كروز المتقدمة المضادة للسفن (ASCM) P-800 Yakhont/Oniks.

المصدر تقرير باللغة الانجليزية لموقع العربي الجديد بعنوان (Yemen›s Houthis and Russia: Why their growing ties matter) الرابط https://www.newarab.com/analysis/yemens-houthis-and-russia-why-their-growing-ties-matter

ثالثا : تفاعل متغيرات السياسة الروسية وانعكاسها على المنطقة العربية

عمدت روسيا لتوليد ديناميكية سياسية وتفاوضية تواجه من خلالها التهديدات الوجودية و تحافظ على حضورها في المنطقة العربية وتحسن شروطها التفاوضية في اوكرانيا وفي مواجهة حلف الناتو والولايات المتحدة عبر صياغة محددات جديدة في سياساتها :

اولا: محدد عسكري ، يعيد صياغة وتحديث العقيدة النووية[1] التي تمثل راس مالها

(1) أقر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمرسوم صدر الثلاثاء 19 تشرين ثاني / نوفمبر العقيدة النووية المحدثة للبلاد. وجا توقيع بوتين على المرسوم بشأن تعديل سياسة الردع النووية الروسية بعد يومين على نبأ سماح الرئيس الأمريكي جو بايدن لقوات كييف بشن ضربات باستخدام صواريخ ATACMS بعيدة المدى على عمق الأراضي الروسية. وتؤكد العقيدة النووية الروسية المحدثة أن سياسة الدولة في مجال الردع النووي تحمل طابعا دفاعيا، وأن روسيا تبذل كافة الجهود اللازمة للحد من التهديد النووي، وتنظر إلى الأسلحة النووية كوسيلة للردع ويعتبر استخدامها إجراء اضطراريا أخيرا.

وفيما يلي أبرز بنود العقيدة النووية الروسية:

- ردع العدو المحتمل عن العدوان على روسيا وحلفائها هو أحد أهم أولويات الحكومة
- العدوان على روسيا وحلفائها من قبل دولة غير نووية وبدعم من دولة نووية سيعتبر هجوما مشتركا
- استعداد روسيا وتصميمها على استخدام الأسلحة النووية سيضمن الردع النووي
- يمكن لروسيا استخدام الأسلحة النووية في حالة وجود تهديد خطير للسيادة وسلامة الأراضي لها ولبيلاروس
- من شروط استخدام الأسلحة النووية إطلاق الصواريخ الباليستية على روسيا
- توفير الأراضي والموارد للعدوان على روسيا هو أساس لاستخدام الردع النووي ضد مثل هذه الدولة
- يعتبر عدوان أي دولة من التحالف العسكري ضد روسيا أو حلفائها عدوانا من قبل هذا التحالف ككل
- تحتفظ روسيا بالحق في استخدام الأسلحة النووية ردا على استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضد حلفائها
- رئيس روسيا هو الذي يتخذ قرار استخدام الأسلحة النووية ويمكنه إذا لزم الأمر أن يبلغ الدول الأخرى والمنظمات الدولية عن استعداد روسيا لاستخدامها وقرارها المتخذ بهذا الشأن وكذلك حقيقة استخدام هذه الأسلحة
- تمارس روسيا الردع النووي ضد الخصم المحتمل وهو مفهوم يشمل الدول والكتل والتحالفات التي تعتبر روسيا خصما
- تهدف سياسة الدولة بشأن الردع النووي إلى الحفاظ على إمكانات القوات النووية عند مستوى كاف للردع النووي
- الإبقاء على حالة عدم اليقين بالنسبة للخصم المحتمل فيما يتعلق بحجم ومكان استخدام الأسلحة النووية يعتبر من مبادئ الردع النووي
- يهدف الردع النووي إلى ضمان إدراك الخصم المحتمل لحتمية الانتقام في حالة العدوان على روسيا
- سياسة الدولة في مجال الردع النووي في الصراع العسكري تضمن وقف الأعمال العدائية بشروط مقبولة لروسيا
- الحفاظ على الجاهزية الدائمة لجزء قوات الردع النووي المخصص للاستخدام يعتبر من مبادئ الردع النووي الروسي
- نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في الفضاء من قبل العدو يشكل خطرا يستخدم الردع النووي لتحييده
- مركزية السيطرة على القوات النووية بما فيها تلك المتواجدة خارج الأراضي الروسية تعتبر من مبادئ الردع النووي
- يضمن الردع النووي من خلال وجود قوات ووسائل في القوات المسلحة الروسية قادرة على إلحاق أضرار غير مقبولة بالعدو باستخدام الأسلحة النووية

الاستراتيجي الذي تعول عليه لاحداث التوازن العسكري والسياسي المختل لصالح حلف الناتو بعد انضمام السويد لعضويته في اذار من العام 2024، وبعد الهجوم المباغت على مقاطعة كورسك الروسية في السادس من اب / اغسس للعام 2024 ،ومهاجمة الاراضي الروسية بصواريخ اتاكمز ATACMS الامريكية، كما اعلنت نيتها رفع عديد قواتها المسلحة الى مليون ونصف المليون مقاتل وزيادة الاعتماد على الصواريخ الفرط صوتية من طراز اورشينك في الصراع الدائر في اوكرانيا، بحسب ما صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال لقائه مواطنية يوم التاسع عشر من ديسمبر كانون اول 2024[1] .

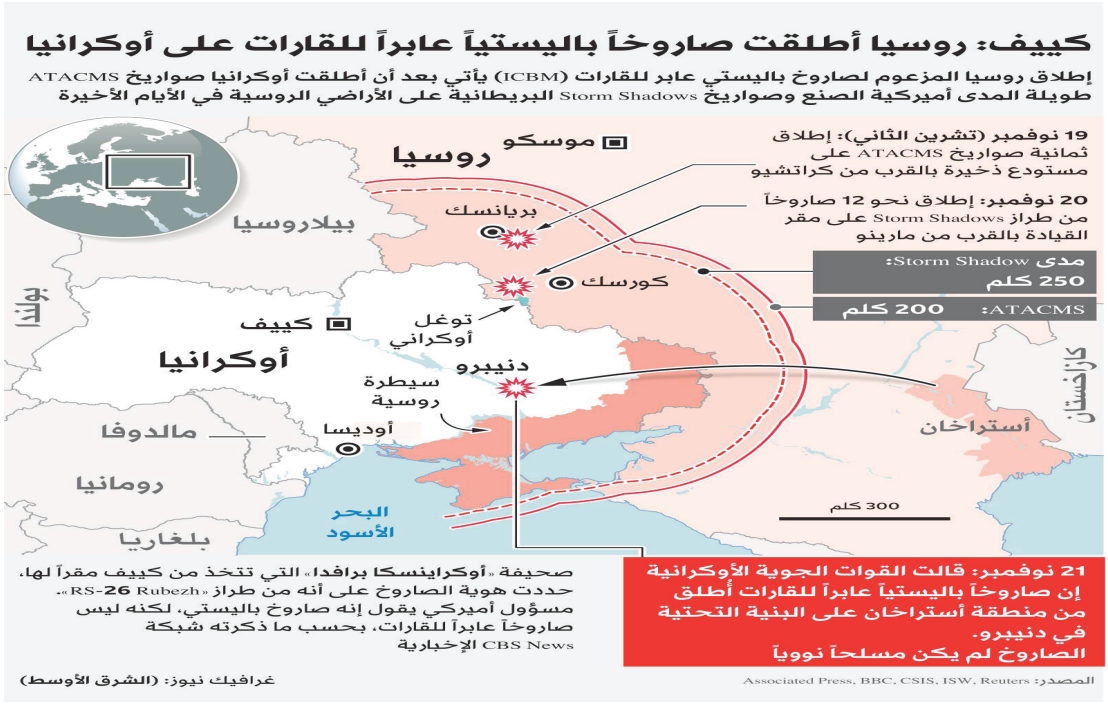

(1) المصدر قناة روسيا اليوم مؤتمر صحفي 19 ديسمبر الرابط https://arabic.rt.com/

ثانيا: محدد سياسي، بدا بتوثيق شراكتها مع الصين و تحالفها الاستراتيجي مع كوريا الشمالية عبر التوقيع على الشراكة الاستراتجية والدفاع المشترك[1] ومع جمهورية ايران التي ينتظر ان توقع على اتفاق للشراكة الاستراتيجية بين البلدين يرفع من مستوى التعاون العسكري والاقتصادي بين البلدين[2]، في حين اعادت موسكو النظر في هندسة تحالفاتها الاقليمية بما فيها سوريا والكيان الاسرائيلي وتركيا على نحو يهدف لتعزيز حضورها العسكري في سوريا، بالتوافق مع الحكومة الجديدة في دمشق وادارة العمليات التي يقودها احمد الشرع؛ في المقابل فانها في اليمن تسعى لتعزيز حضورها عبر التعاون الامني وارسال مستشاريين عسكريين وتطوير ترسانة حركة انصار الله من الاسلحة الصاروخية والمضادة للطائرات والسفن.

ثالثا: المحدد الاقتصادي، زيادة الاعتماد على الاستثمارات العسكرية في العام 2024، في سابقة في تاريخ روسيا الحديث تخطط الحكومة الفدرالية الروسية لزيادة الإنفاق الدفاعي بنسبة 70 %، ما سيشكل 30 % من الإنفاق الفيدرالي و6 % من إجمالي الناتج القومي الاجمالي الروسي المقدر بحسب البنك الدولي بـ 2،021،421.48 دولار [3].

---

(1) وقّع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قانونًا يصادق على معاهدة الدفاع المشترك مع كوريا الشمالية، حسبما ذكرت وكالة أنباء «تاس» الروسية المملوكة للدولة، يوم السبت في التاسع من تشرين الثاني 2024. وتحدد المعاهدة اتفاقًا بين البلدين لتقديم المساعدة العسكرية إذا تعرض أحد الطرفين للهجوم.
وتسعى الاتفاقية أيضًا إلى تطوير شراكة «تستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدولة وسلامة أراضيها» وهي «سلمية ودفاعية بطبيعتها»، زكان قد وقع بوتين والزعيم الكوري الشمالي، كيم جونغ أون، على المعاهدة خلال زيارة بوتين لبيونغ يانغ في يونيو/ حزيران. وقدم بوتين المعاهدة إلى مجلس الدوما الروسي، أو مجلس النواب، في أكتوبر/ تشرين الأول.
المصدر شبكة سي ان ان الاخبارية https://arabic.cnn.com/world/article/2024/11/10/russia-north-korea-treaty-defense-mutual-ratifies

(2) رجح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، في تصريحات له، 23 ديسمبر/كانون الأول 2024، ، أن توقع طهران وموسكو اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة خلال زيارة ثنائية بين البلدين في يناير/كانون الثاني 2025.وقد التقى الرئيس الإيراني مسعود بازشكيان مع نائب رئيس الوزراء الروسي فيتالي سافيليف، الذي وصل إلى طهران، 23 ديسمبر/كانون الأول 2024، لإجراء مشاورات حول متابعة جدول أعمال «اتفاقية التعاون الاستراتيجي الشامل» بين البلدين.وتعد هذه المشاورات خطوة تحضيرية لزيارة مرتقبة للرئيس الإيراني إلى موسكو، خلال الأسابيع المقبلة لتوقيع الاتفاق، حيث ترددت خلال الأشهر الماضية تقارير روسية تشير إلى إحراز تقدم في صياغة الاتفاق.المصدر موقع زاد ايران الاخباري https://zadiran.com/ /

(3) المصدر البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=RU

الإنفاق الحكومي على الحرب (بمليارات الروبلات)

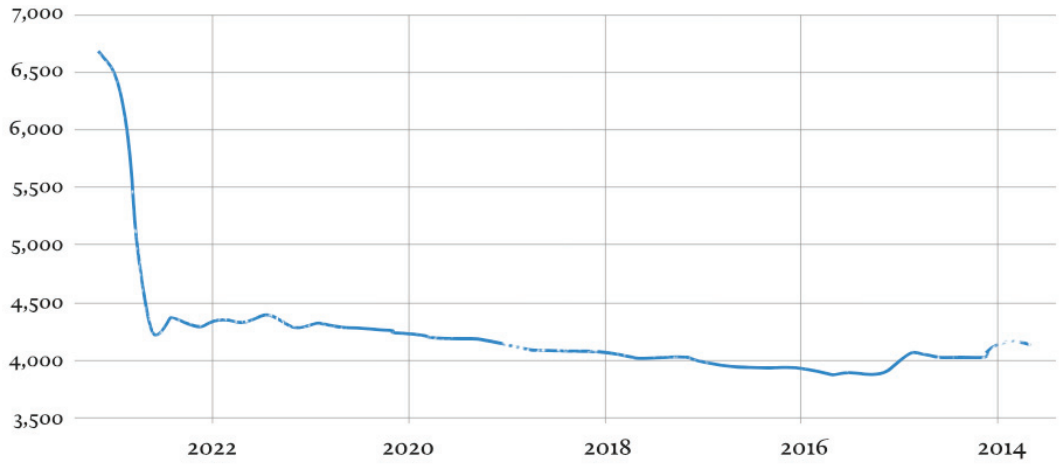

يتضح من خلال هذه المحددات ان الديناميكية العسكرية في الاقليم و في اوكرانيا تعد المتغير الاساس في رسم **ملامح سياسة روسيا المحلية اقتصاديا وسياسيا وكذلك تجاه المنطقة العربية وغرب اسيا والتي جاءت على النحو التالي:**

- **زيادة لانفتاح على القوى دون الدولة** كحركة حماس وجماعة انصار اللّٰه الحوثية، بما يسمح لها بممارسة الضغو ط على الكيان الاسرائيلي والولاويات المتحدة بل والضغط على المملكة العربية السعودية والكيان الاسرائيلي اللذان سيضطران للتعاون مع روسيا والاعتراف بنفوذها على القوى دون الدولية خصوصا حركة انصار اللّٰه الحوثية لاحتواء تهديداتها في البحر الاحمر وللعمق الاسرائيلي والسعودي.

- وذلك بعد ان فشلت الولايات المتحدة وحلفائها عبر عملية حارس الازدهار[1] في البحر الاحمر من تحقيق الامن او وقف الهجمات الحوثية على للسفن التجارية، ومهاجمة القطع البحرية الامريكية ما فيها حاملات الطائرات الامريكية، فضلا عن عجزها عن تحقيق الاستقرار والهدوء الاراضي الفلسطينية حيث لازالت اثار وتداعيات معركة طوفان الاقصى تلقي بظلالها على الاقليم واستقرار المنطقة.
- **توثيق العلاقة مع طهران** لتعزيز حضورها السياسي في الاقلمي ومحاصرة النفوذ الامريكي، وفي الان ذاته تعزيز قدراتها العسكرية عبر التعاون العسكري المتبادل بتزويدها بمنظومات دفاع جوي مقابل حصول روسيا على طائرات مسيرة انتحارية وذخائر ايرانية .
- **تعزيز العلاقة مع تركيا**، ومواصلة التعاون في الملف السوري لتخفيف اثار انهيار النظام في دمشق على الاستراتيجية الروسية التي وان كانت خسرت حليفا فانها تخلصت من عبء عسكري و اقتصادي، في مقابل انفتاح افق جديد للتعاون مع السلطات الجديدة في دمشق بالتعاون مع تركيا والتي عرض عليها روسيا الاحتفاظ بوجود روسي ونقل مساعدات عبر القاعدة الجوية في حميمم و القاعدة البحر ية في طرطوس الى حين التوصل الى اتفاق حول الوجود الروسي مع الحكومة الجديدة في دمشق والتي تتبع لقيادة العمليات التي يتراسها احمد الشرع[2].

(1) تالف حارس الازدهار هو تحالف بحري متعدد الجنسيات تقوده الولايات المتحدة يهدف لشن عملية عسكرية للرد على الهجمات التي تشنها القوات المسلحة اليمنية الموالية لأنصار الله الحوثيون على السفن الإسرائيلية والمملوكه لإسرائيليين والمتجهة إلى إسرائيل أو المرتبطة بها في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن، أعلن عنه وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في البحرين يوم 19 ديسمبر 2023 عقب زيارة قام بها إلى إسرائيل، وقال ان الحلف تشكل تحت مظلة القوات البحرية المشتركة وقيادة قوة المهام المشتركة 153 كرد على الهجمات التي تشنها القوات الموالية لحركة أنصار الله في اليمن ضد السفن المرتبطة بإسرائيل في البحرين: الأحمر والعربي بهدف وقف الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في قطاع غزة ودخول احتياجات القطاع من الغذاء والدواء. وانضم الى التحرك الاوروبيون عبر عمليتان تابعة للاتحاد الاوربي عرفت أسبيدس هي عملية عسكرية بحرية أطلقها الاتحاد الأوربي في 19 فبراير 2024 تقودها إيطاليا لحماية السفن من الهجمات التي تشنها القوات المسلحة اليمنية. ، و عملية أتلانتا، المعروفة رسميًا باسم القوة البحرية للاتحاد الأوروبي (EU NAVFOR) في الصومال ،هي عملية عسكرية مستمرة لمكافحة القرصنة في البحر قبالة القرن الافريقي.

(2) أحمَد حُسين الشرع والمعروف بكنية أبو مُحمّد الجَوْلَاني (وُلد 1982م)، هو القائد الأعلى لهيئة تحرير الشام المُسلّحة التي أسقطت نظام بشار الأسد وتولى قيادة ادارة العملياتفي دمشق، لُقّب بالجَولاني نسبة إلى أصول أُسرته في بلدة فيق.

- **تعزيز العلاقة مع الصين** عبر زيادة التعاون العسكري والاقتصادي حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بين البلدين 240 مليار دولار بزيادة مقدارها 7 % عن العام الفائت 2023 وتم الاتفاق على تنفيذ 600 مشروع بين البلدين تصل قيمتها الى 200 مليار دولار، جاء ذلك رغم العقوبات الامريكية والاوروبية على روسيا والتحذيرات المتكررة لبكين بالامتناع عن التعاون الاقتصادي مع روسيا.

- ضم المزيد من الدول الى مجموعة دول بريكس والذي عقد في قازان بالقرب من نهر الفولغا وهي عاصمة جمهورية تتارستان في روسيا الاتحادية و وانطلق في 22 من أكتوبر/تشرين الأول بحضور 32 دولة في حين ان مجموعة بريكس تتشكل من عشر دول فقط وهي (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ومصر وإيران والإمارات والسعودية وإثيوبيا) ورغم ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اكد بان المجموعة ليست موجهة ضد احد او ضد الغرب في محاولة للتخفيف من التحذيرات التي اطلقها الرئيس الامريكي المنتخب دونالد ترمب والتي حذر فيها من استهداف العملة الامريكية واضعافها من قبل المجموعة وهو الامر الذي اكدت عليه الهند من جهتها ايضا للتخفيف من المخاوف الاوروبية الناجمة عن عقد الاجتماع في روسيا.

الاتجاهات المستقبلية للسياسة الروسية تجاه المنطقة العربية

- تواصل التقارب مع حركة انصار الله الحوثية في اليمين، والانفتاح على حركة حماس والسلوك التصويتي الروسي في مجلس الامن الذي جاء لغير صالح الكيان الاسرائيلي والولايات المتحدة، الى جانب التقارب مع ايران يتوقع ان يشهد قفزة نوعية في حال التوقيع على اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين روسيا وايرانو يتوقع ان يقود الى:

  - زيادة من حجم الفجوة بين الكيان الاسرائيلي وروسيا الاتحادية .
  - زيادة قدرة روسيا على صياغة علاقة المملكة العربية السعودية مع محيطها العربي

والاقليمي عبر التموضع المرن الذي تظهره في علاقاتها مابين الكيانات دون الدولة والقوى الاقليمية.

- زيادة حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في البحر الاحمر والخليج العربي.

- اتجاهات السياسة الروسية نحو اعادة هندسة علاقاتها مع الحكومة الجديدة في سورية وتعويض خسارته الناجمة عن سقوط النظام السوري بالانفتاح على تركيا في والنظام الجديد في سورية والتعاون مع ايران في الان ذاته مفارقة لازالت ممكنة بالنسبة لروسيا و تموضع مرن في ظل حاجة البلدان الثلاثة ايران وتركيا وسورية للتعاون مع الجانب الروسي لتحقيق مصالح امنهما القومي في مواجهة التحدي الاسرائيلي والامريكي المتعاظم نتاج للتحولات في سورية ولبنان.
- اتجاهات السياسية الروسية بالانفتاح والتموضع المرن تزود القوى السياسية دون الدولة وعلى راسها حركة حماس وانصار اللّٰه الحوثية مساحة اوسع للمناورة السياسة والعسكرية.
- يتوقع ان تكون حصيلة التوجهات الروسية تجاه المنطق العربية تخطي موسكو ازمة انهيار النظام السوري وهجوم كورسك وان تعزز من مكانتها لدى دول الاقليم وقواها الحية وان تعزز قدرتها التفاوضية مع الولايات المتحدة في الان ذاته.
- لايتوقع ان يقود وقف الحرب في اوكرانيا روسيا لتخلي موسكو عن استراتيجيتها العسكرية او توجهها للتموضع المرن في المنطقة العربية بشكل يعزز من نفوذها وتاثيرها السياسي والاقتصادي مع شركائها في اتفاق اوبك بلس[1] منافسيها في سوق الطاقة والغاز، فالحرب والتنافس بين حلف الناتو وروسيا سيتواصل بادوات اقتصادية وعبر حروب بالوكالة.

(1) ويمثل إنتاج تحالف أوبك بلس نحو 41٪ من إنتاج النفط العالمي.اذ يضم دول مجموعة اوبك وعشر دول من خارج المجموعة والهدف الرئيسي للتحالف هو تنظيم إمدادات النفط إلى السوق العالمية، وتقوده السعودية التي تنتج نحو 9 ملايين برميل يوميًا، وروسيا التي تنتج نحو 9,3 ملايين برميل يوميًا.

- يتوقع ان تتخذ روسيا من سوريا نموذجا للتعامل مع التغيرات في العالم العربي ومع القوى الحية فيه، اذ لا يتوقع ان تقف عائق امام التغيرات والتحولات السياسية وان يتعكس ذلك ايجابا على التعاون التركي الروسي في المنطقة .

التوصيات

- التاكيد على اهمية انفتاح القوى الحية على الاستراتيجية الروسية التي تتخذ طابع التموضع المرن بما يسمح للقوى الحية في العالم العربي والاسلامي لمزيد من التعاون والانفتاح على روسيا ومراكمة عناصر القوة والقدرة على المناورة في مواجهة التحديات التي تفرضها القوى الغربية (اميركا وودول غرب اوروبا) والقوى المحلية الاقليمية.
- دعوة الادارة السورية الجديدة الى الانفتاح على الجانب الروسي بما يسمح بتحقيق مصالح الدولة السوورية وعلى راسها تحقيق الامن ووحدة التراب السوري و الحد من المخاطر والتهديدات الامريكية واحتواء عناصر التمرد والثورة المضادة في مناطق النظام السابق وفي الان ذاته يساعد على تقديم نموذج للعلاقة المحتملة مع ايران مستقبلا .
- تشجيع روسيا على تنمية علاقتها بتركيا كمدخل لخفض التوترات في العديد من الساحات الاقليمية في ليبيا والسودان وسورية.
- تشجيع روسيا لتعزيز حضورها في المنطقة العربية في اليمن وسورية والعراق ومصر والسودان والخليج العربي سواء عبر التعاون العسكري او عبر التعاون الناشئ عن رغبتها بتوسعة مجموعة بريكس و منظمة شنغهاي بما يرفع الكلف على الولايات المتحدة ويزيد من هامش المناورة للدول والقوى الحية في الاقليم .

الصين في 2024
تحديات متشابكة
وسياسات متنوعة

د. محمد مكرم بلعاوي
رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط

مقدمة

شهدت الصين خلال عام 2024 سلسلة من التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والتغيرات الاقتصادية، داخليًا، واجهت البلاد تباطؤًا اقتصاديًا حادًا انعكس في أزمة العقارات وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات، ما دفع الحكومة إلى تبني سياسات إصلاحية لدعم الأسواق المالية والقطاع العقاري.

أمّا خارجيًا، فقد واصلت الصين تعزيز مكانتها كأكبر منتج ومصدر للسيارات الكهربائية في العالم، لكنها اصطدمت بعقوبات تجارية صارمة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ حيث وُجهت إليها اتهامات بممارسات «إغراق تجاري» ودعم غير عادل للشركات المحلية، هذه التوترات التجارية ألقت بظلالها على العلاقات بين الصين والغرب، وسط مخاوف من اندلاع «حرب تجارية شاملة».

على صعيد السياسة الخارجية، فقد شهد العام، خاصة النصف الثاني منه، تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع استمرار الدعم الأمريكي لتايوان وتصاعد الأنشطة العسكرية في بحر جنوب الصين، وردت الصين بتعزيز قوتها البحرية وزيادة ميزانيتها الدفاعية؛ حيث أجرت مناورات عسكرية واسعة النطاق، ووسعت وجودها العسكري في الشرق الأوسط وأفريقيا.

كما شهد 2024 تغيراً في خطاب السياسة الخارجية في محاولة منها لوضع خطوط حمراء في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ تحسّباً لقدوم الرئيس المنتخب دونالد ترامب، بالإضافة إلى توترات دبلوماسية وتجارية مع واشنطن والاتحاد الأوروبي.

وفي ملف الطاقة المتجددة: شهد العام نفسه تحركات استراتيجية لتعزيز مكانة الصين في هذا القطاع؛ حيث استثمرت بكثافة في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح وتقنيات تخزين الطاقة، سعيًا لتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

كما شهدت الصين خلال العام تحديات اقتصادية داخلية، مثل التباطؤ الاقتصادي، وأزمة العقارات، والبطالة، وحاولت مواجهة هذه التحديات عبر سياسات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية.

أولاً: الأزمات الداخلية

ومن أبرز التحديات الداخلية التي واجهتها تباطؤ النمو الاقتصادي، وأزمة قطاع العقارات، والبطالة.

النمو الاقتصادي والبطالة

شهد الاقتصاد الصيني في عام 2024 نمواً أبطأ من المتوقع نتيجة انكماش القطاع العقاري وارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغ معدل النمو السنوي 4.7% في الربع الثاني (أبريل/نيسان – يونيو/حزيران)، ويعدّ أبطأ نمو ربع سنوي منذ مطلع 2023، مقابل توقعات بنمو نسبته 5.1% للعام بأكمله.

وتعود أسباب هذا التباطؤ إلى عوامل داخلية، مثل الطقس القاسي والفيضانات، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، وأزمة العقارات، بالإضافة إلى عوامل خارجية مثل ضعف الطلب العالمي، والتغيرات في سلاسل التوريد، واعتماد الاقتصاد الصيني الكبير على الاستثمار والتصدير.

ويشكل الاقتصاد، وبالتحديد تأمين وظائف للشباب، أحد أهم الأمور المقلقة للصين، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب رسمياً نحو 15% في نهاية العام 2023 ، في حين ارتفعت خلال عام 2024 إلى ما يزيد عن 20%، خاصة بين خريجي الجامعات، إضافة إلى ذلك تراجع اليوان الصيني خلال العام، وانخفاض العائد على السندات الحكومية القياسية إلى أدنى مستوياته منذ ما يقرب من 22 سنة.

إصلاحات اقتصادية

وخلال العام 2024أعلنت الصين إصلاحات اقتصادية في محاولة منها لإعادة الثقة في الأسواق المحلية، وعملت على ضخ المزيد من السيولة النقدية، وشددت قواعد البيع على المكشوف، إضافة لتوسيع نطاق القروض للمطورين العقاريين. كما خففت المدن الكبرى القيود على شراء المنازل، وأعلنت الحكومة تقديم دعم تمويلي لتعزيز الإقراض العقاري، لوقف انخفاض الأسعار، فيما أعلنت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية أنها ستقدم قائمة بمشروعات الإسكان المؤهلة للحصول على دعم تمويلي ، لتعزيز الإقراض للعقارات لإبطاء التراجع، كما حاول بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) تشجيع البنوك على تقديم القروض للمطورين والمناطق الصناعية وبعض المنظمات والشركات الريفية، لبناء منازل جديدة للإيجار طويل الأجل.

أزمة العقارات

تعود أزمة العقارات في الصين إلى اعتماد قطاع التطوير العقاري بشكل مفرط على الاقتراض لتمويل مشاريع ضخمة خلال العقدين الماضيين؛ حيث قامت شركات كبرى مثل «إيفرغراند» و«كانتري غاردن» ببناء مشاريع سكنية ضخمة معتمدة على نظام البيع المسبق (Pre-sales)، يتم تمويل المشاريع فيها عن طريق المشترين قبل اكتمال البناء.

هذا النظام أوجد طفرة غير مسبوقة في البناء، لكنه أدى أيضًا إلى ارتفاع ديون القطاع العقاري إلى ما يزيد عن 2.8 تريليون دولار، ما هدّد البنوك والمستثمرين والعائلات، إضافة إلى أنّ القطاع أصبح يعاني من فائض العرض مقابل انخفاض الطلب، ما ساهم في تراجع أسعار العقارات بأسرع وتيرة منذ 9 سنوات، وتراجعت مبيعات العقارات السكنية في الصين بنحو 47% في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 مقارنة بنفس الفترة في العام السابق، وبلغ عدد المساكن غير المبيعة أعلى مستوياتها منذ 8 سنوات، ما عرض نحو 5 ملايين شخص لخطر البطالة أو انخفاض الدخل، وفي العام ذاته انخفضت أسعار المنازل الجديدة بنسبة 5% إضافية مقارنة بالعام السابق، وفقًا لوكالة «فيتش»، ما عكس

استمرار التحديات في السوق العقاري.

وساهمت أزمة العقارات في تباطؤ النمو الاقتصادي للصين؛ حيث خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو في 2024 إلى 4.8%، مقارنة بـ5.2% في 2023.

خطة إنقاذ

وخلال مايو 2024، أطلقت الحكومة خطة إنقاذ تضمّنت حثّ الحكومات المحليّة على شراء المنازل غير المباعة من المطوّرين لدعم السيولة، وعملت على تخفيف شروط القروض العقارية، مع تقليل معدّلات الفائدة لتشجيع شراء المنازل.

وحصلت شركات مثل «إيفرغراند» على دعم حكومي لإعادة هيكلة ديونها الضخمة، ما سمح لها بمواصلة العمل دون انهيار كامل، وقدّمت السلطات المحلية حوافز مالية وإعفاءات ضريبيّة للمشترين الجدد، خاصة في المناطق الريفيّة.

رغم الجهود المعلنة، ما زالت الصين تواجه تحديات كبيرة لحل أمة العقارات تتمثل في استعادة ثقة المستهلكين، ومعالجة فائض العرض في السوق، وضمان استقرار القطاع بدون خلق أزمة جديدة.

أزمة السيارات الكهربائية

أصبحت الصين في عام 2024 أكبر منتج ومصدّر للسيارات الكهربائية في العالم؛ إذ حقّقت صناعة السيارات نموًا غير مسبوق خلال العقد الماضي، وفي عام 2023، ارتفعت صادراتها من السيارات الكهربائية بنسبة 70%، ما جعلها قوّة رئيسة في الأسواق العالمية.

رغم ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات متزايدة؛ نتيجة العقوبات التجاريّة المفروضة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي اتهمت الصين بممارسات «إغراق تجاري» عبر بيع منتجاتها بأسعار أقل من تكاليف الإنتاج، وهو ما نفته الصين، مؤكّدة أن تفوّقها يعتمد على إنتاج ضخم وكفاءة تكلفة، وليس على ممارسات تجارية غير عادلة.

وتعود بداية التحول في صناعة السيارات الكهربائية منذ زيارة الرئيس الصيني شي

جين بينغ لمقر شركة «سايك موتور كورب» عام 2014، حيث أُعلن عن خطة لتحويل الصين إلى قوة عالمية في قطاع مركبات الطاقة الجديدة، ومنذ ذلك الحين، يشهد القطاع قفزات نوعية؛ حيث انتقلت السوق تدريجيًا من هيمنة الشركات الأجنبية مثل فولكس فاجن وجنرال موتورز إلى سيطرة الشركات المحلية.

وفي عام 2019، شكّل دخول شركة تسلا السوق الصينية دافعاً كبيراً إلى تحفيز المنافسة المحليّة وتعزيز الابتكار، ما أدّى إلى تفوّق العلامات التجارية الصينية مثل «بي واي دي»، التي تجاوزت في عام 2023 شركتي فولكس فاجن وتسلا لتصبح أكبر منتج للسيارات الكهربائية في العالم.

وخلال عام 2023 ارتفعت مبيعات السيارات الكهربائية الصينيّة في الخارج بنسبة 70%، حيث وصلت إلى 34.1 مليار دولار، 40% منها في الاتحاد الأوروبي، في حين ارتفعت خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة 851%.

حواجز وعقوبات

وبحلول عام 2024، برزت الصين كأكبر سوق في السيارات الكهربائية، حيث تمّ تسليم 9.5 ملايين سيارة عام 2023، وفقاً لبلومبيرغ، لكن هذا التقدّم يواجه حواجز تجاريّة كبيرة من قِبَل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، التي فرضت عقوبات تجاريّة على بكين؛ حيث فرض الاتحاد رسومًا جمركية بلغت 36% على السيارات الكهربائية المستوردة منَ الصين، بينما رفعت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على هذه السيارات إلى أكثر من 100%، بالإضافة لفرض رسوم جمركية على بعض المنتجات الصينية، مثل الصلب والألمنيوم في السنوات الماضية.

كما يرى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن الصين لا تتقيد «بالمعايير الدولية للعمال لإلحاق خسائر كبيرة بشركات صناعة السيارات الأوروبية»، الأمر الذي نفته الصين مؤكدةً أن تلك الاتهامات تعتمد على «الافتراضات فقط، وتفتقر إلى الأدلة»، وترى أن من حقها دعم صناعاتها المحلية مثلما فعلت الدول الغربية في مراحل نموها الاقتصادي،

ومع ذلك، استمرّت التوتّرات، حيث قدّمت الصين شكوى إلى منظّمة التجارة العالمية ضد الإجراءات الأوروبية والأمريكية واصفة إياها بأنها تعرقل المنافسة العادلة.

وبلغت صادرات الاتحاد الأوروبي من السيارات إلى الصين في عام 2023 حوالي 19.4 مليار يورو، في حين بلغت وارداته من السيارات الكهربائية الصينية 9.7 مليار يورو، ما يعني أن تصعيد الحرب التجارية قد يؤدي إلى أضرار مزدوجة لكلا الطرفين؛ إذ تعتمد الصين بشكل كبير على السوق الأوروبية لتصريف منتجاتها، في حين يعتمد الاتحاد الأوروبي على الصين بكونها سوقا رئيسية لصادراته التكنولوجية ومنتجاته الفاخرة.

حرب تجارية شاملة

كما اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات جديدة لفحص الاستثمارات الصينية في القطاعات الإستراتيجية، ما يعكس مخاوف متزايدة من النفوذ الصيني في الأسواق الأوروبية ولضمان عدم استغلال هذه الاستثمارات لغايات سياسيّة أو اقتصاديّة تؤثر على الأمن القومي الأوروبي.

واستجابةً للتحديات المتزايدة، بدأ الرئيس الصيني جولة أوروبية خلال عام 2024 هي الأولى منذ خمس سنوات، بهدف تحسين العلاقات التجارية مع الاتحاد ومناقشة القيود المفروضة على صادرات بلاده، فيما حذّرت وزارة التجارة الصينية من أنّ استمرار الإجراءات العقابيّة قد يؤدي إلى «حرب تجاريّة شاملة»، ويعطّل سلاسل التوريد ويضرّ بالاقتصاد العالمي.

كما حذّرت وزارة التجارة الصينيّة، أنّ الاتحاد قد يشعل «حرباً تجارية» إذا استمر في تأجيج التوتّرات، واتهمته بالتآمر في التحقيق الذي يجريه منذ 8 أشهر في الدعم المقدّم لاستيراد السيارات الكهربائية الصينيّة، ومحاولة ترهيب وإكراه الشركات الصينيّة، عبر تهديد بفرض رسوم عقابيّة عالية، وفي حال اتخاذ الصين إجراءات ضد الاتحاد، ستكون شركات صناعة السيارات الألمانية هي الأكثر عرضة للخطر، لأن ثلث مبيعاتها تقريباً خلال عام 2023 كانت للصين، وتشير التصريحات والسياسات المعلنة إلى أن النزاعات

التجارية بين الصين والدول الغربية ستستمر خلال السنوات المقبلة، ما سيدفع كلا الطرفين إلى إعادة ترتيب أولوياتهما التجارية.

من جهة أخرى، تسعى الصين لتعزيز صادراتها وتطوير صناعاتها محليًا، بينما يعمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على تقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الصينية وتعزيز الإنتاج المحلي، ورغم تأثير العقوبات، يبقى قطاع السيارات الكهربائية في الصين محوريًا لاستراتيجيتها الاقتصادية، إذ يساهم في تحقيق طموحاتها للريادة في مجال الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة.

ويبدو أنّ الحرب التجارية التي بدأت في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، انتقلت خلال عام 2024 للاتحاد الأوروبي ومن المتوقع أن تزداد خلال السنوات المقبلة، في المقابل سترد الصين بإجراءات مماثلة، وسيعمل الاتحاد على تعزيز علاقاته التجارية مع شركاء آخرين مثل الولايات المتحدة واليابان والهند، للتقليل من الاعتماد على الصين، وتعزيز الإنتاج المحلّي، وتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الصينية.

ويتوقع أن تضرر الصين من هذه الإجـراءات ما لم تُصدّر كميات كبيرة من السلع المصنعة إلى الأسواق الأوروبية، كما سيصيب الضرر منتجات الاتحاد الأوروبي- الذي تُعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري له، لكن تضرر الاتحاد قد يكون بشكل أقل.

إيجاد البدائل

وتسعى الصين لإيجاد أسواق بديلة عن الأسواق الأوروبية والسوق الأمريكية لتعزيز صادراتها، من خلال توسيع أسواقها الداخلية والخارجية وتعميق العلاقات التجارية مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتقديم استثمارات في مشاريع البنية التحتية والطاقة عبر مبادرة «الحزام والطريق»، لتحقيق التوازن الاقتصادي.

تنويع مصادر الطاقة

أظهرت الصين خلال عام 2024 اهتمامًا متزايدًا بتنويع مصادر الطاقة، مدفوعة بتقلّبات سوق الطاقة العالمية والحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة، وركّزت جهودها بشكل خاص على تطوير الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع دول الشرق الأوسط وأفريقيا لتأمين إمدادات النفط والغاز.

واستثمرت الصين بكثافة في تقنيات تخزين الطاقة، معتمدة على تفوّقها في تصنيع البطاريات الكهربائية لتعزيز مكانتها في الأسواق العالمية، بالتوازي مع ذلك، واصلت تعزيز شراكاتها مع الدول الغنية بالطاقة مثل روسيا ودول الشرق الأوسط، كما استثمرت في تطوير بنية تحتية للغاز الطبيعي المسال بهدف زيادة قدرتها التخزينية.

وبحلول نهاية عام 2024، من المتوقع أن تتجاوز السعة الإجمالية للطاقة الشمسية في الصين 500 غيغاواط، لتشكّل بذلك نسبة كبيرة من إجمالي استهلاكها للطاقة، وفي الوقت نفسه، سجلّت استثمارات الصين في مزارع الرياح البحرية زيادة بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق، ما يعكس التزامها بتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

وتشير التقارير إلى أنّ الصين تهيمن على سوق الطاقة النظيفة عالميًا، حيث تُنتج حوالي 80 % من بطاريات الليثيوم المستخدمة في العالم، وهذا التفوّق يعكس استراتيجية الصين للتحوّل إلى مركز عالمي للتكنولوجيا الخضراء، ما يعزّز مكانتها الاقتصادية ويقلّل من اعتمادها على الوقود الأحفوري.

وعلى الصعيد الدولي، تضاعفت استثمارات الصين في مشاريع الطاقة الخضراء ضمن مبادرة «الحزام والطريق»، وفي أفريقيا، موّلت الصين مشاريع طاقة شمسية وفّرت احتياجات ملايين الأشخاص، بينما في أمريكا اللاتينية، دعمت بناء مزارع الرياح والبنية التحتية للطاقة النظيفة.

وفي الداخل، قدّمت الحكومة الصينية حوافز سخيّة للشركات العاملة في مجال الطاقة النظيفة، تضمنت إعفاءات ضريبيّة ودعم الأبحاث والتطوير، كما خصّصت أكثر من 70 مليار دولار لتمويل مشاريع البنية التحتيّة للطاقة المتجددة خلال العام.

ورغم الإنجازات، لا تزال الصين تواجه تحديات، من بينها محدوديّة الأراضي الصالحة لمشاريع الطاقة الشمسيّة في بعض المناطق، والحاجة إلى تطوير شبكات نقل الطاقة بين الريف والمدن الكبرى، وهذه القضايا تمثّل أولويّة في الخطط الخمسيّة المقبلة.

وتُبرز الاستثمارات والسياسات التي انتهجتها الصين في عام 2024 أنّها لا تسعى فقط إلى تحقيق استقلالها في مجال الطاقة، بل تطمح أيضًا إلى قيادة الثورة العالمية في قطاع الطاقة الخضراء ما يضعها في موقع الريادة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية.

العقيدة العسكرية الصينية

تمتلك الصين حساسيّة عالية تجاه التدخّل الأجنبي في شؤونها الداخليّة، خصوصاً وحدتها الترابية وكذلك دائرة نفوذها الإقليمي؛ لذلك تعمل على حماية إقليمها من خلال مواجهة خطط الولايات المتحدة والدول الغربية، والسعي المستمر إلى الهيمنة على بحر جنوب الصين.

وتدرك بكين الخطط والمخاطر التي تحدّق بها والتحالفات التي تعقدها الولايات المتحدة والدول الغربية لمحاولة حصارها في محيطها وإيقاف صعودها، وتعي جيداً أنّ الاكتفاء بالاقتصاد والبقاء على وضع ثابت لقواتها العسكرية لن يكون كافياً للدفاع عن خططها، ولن يحقّق الاستقرار لمصالحها.

لذلك، تولّي الصين اهتماماً كبيراً بتطوير قدراتها العسكرية في المجالات كافة، وجعل قواتها المسلحة أكثر احترافية وعدم الاعتماد على التفوق العددي، وعملت منذ تولي شي جين بينغ السلطة على إعادة إصلاح الجيش وتنظيمه ليتناسب مع طموحها وخططها

الإستراتيجية، وحماية مشاريعها والدفاع عن مصالحها الرئيسية، وعن مطالبها الإقليمية والبحرية والحدود البرية، خاصة خطة «الصين 2045».

وشهد عام 2024 تطوراً في حرص الصين على تطوير قدراتها العسكريّة، بغرض الجاهزيّة لتحقيق الردع ضد أيّ تهديد، وتأمين مصالحها الاقتصاديّة عبر العالم، خصوصاً خطوط الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد الصيني بشدّة.

وزادت ميزانيتها العسكريّة والدفاعيّة بشكل واضح لمواجهة هذه التهديدات خلال السنوات الأخيرة، وهو ما واصلته أيضاً خلال عام 2024، ضمن محاولة الوصول إلى حالة قوّة تستطيع التلويح بها أمام أي عدوان خارجي، سواء بالتحالفات التي تستهدفها أو محاولة انفصال تايوان، أو الحفاظ على مصالحها في العالم.

و كشف تقرير رسمي،في عام 2024، أنّ الصين زادت ميزانيتها العسكرية 7.2%؛ إذ ستبلغ تريليونا و665 مليون يوان (نحو 231 مليار دولار)، وهي الزيادة التاسعة على التوالي، وهو ما تنظر إليه الولايات المتحدة وشركاؤها على أنّها انعكاس للتطورات مع الصين وخططها الإستراتيجية مع تصاعد التوتر خلال السنوات الماضية.

وتدرك الصين أنّ المواجهة البحريّة هي الأهم والأخطر، لذلك واصلت تطوير قوتها البحريّة، بما في ذلك بناء حاملات طائرات متقدّمة وسفن حربيّة حديثة، بهدف حماية مصالحها البحريّة وتأمين الممرات المائية الحيويّة، وتعزيز قوتها لتكون قادرة على ردع التحالفات الأمريكية وتدخّلها في حال اندلاع صراع مع تايوان أو أية قضيّة أخرى.

ومن حيث القوّة البحريّة، يتكوّن الأسطول الصيني من 777 قطعة بحريّة، منها 3 حاملات طائرات هي «لياونينغ» و«شاندونغ»، فيما جرى اختبار الثالثة «فوجيان» عام 2024، وهي أكبر سفينة تابعة للبحرية، ما يمثّل خطوة رئيسية في تعزيز البحرية الصينية في إطار سعيها لترسيخ وجودها في البحار والمحيطات، خاصة مع زيادة التوتر في بحر جنوب الصين.

وتوصف البحريّة الصينية بأنّها الأكبر في العالم، حسب تقرير أصدرته خدمة أبحاث الكونغرس في يناير/كانون الثاني 2024، نقلاً عن وزارة الدفاع، متوقعاً أن تضمّ 435 سفينة بحلول عام 2030.

كما تعمل الصين، على توسيع الوجود العسكري الخارجيّ وتعزيز وجودها في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، من خلال التعاون الأمني والمشاركة في مهام حفظ السلام، لحماية مصالحها الاقتصادية وتأمين خطوط الملاحة البحرية.

وفي أكتوبر 2024، نفذت الصين مناورات عسكرية واسعة النطاق حول تايوان، شملت استخدام الطائرات والسفن الحربية، بهدف اختبار القدرات العملياتيّة المشتركة وتوجيه تحذير ضد «الأعمال الانفصالية لقوى استقلال تايوان»، وفي إطار تعزيز جهوزيتها القتالية واستعداداتها لمواجهة أية تهديدات محتملة.

وعزّزت وجودها البحري في الشرق الأوسط، من خلال إرسال فرق عمل بحريّة وإجراء مناورات مشتركة مع دول المنطقة، بهدف حمايّة مصالحها وتأمين الممرات البحريّة؛ حيث أرسلت خلال عام 2024 فرقة العمل البحريّة الرابعة والأربعين، التي قامت بزيارات إلى موانئ في الكويت وعمان.

وأجرت في الفترة من 28 يوليو/تموز حتى 15 أغسطس/آب 2024، تدريبات عسكريّة مشتركة مع تنزانيا وموزمبيق تحت شعار «وحدة السلام-2024»، شملت تدريبات بريّة وبحريّة بهدف تعزيز قدرات القوات على «مكافحة الإرهاب وتعميق التعاون العسكري».

كما عزّزت تحالفاتها العسكرية، خاصة مع روسيا، حيث أجرى البلدان العديد من المناورات العسكرية المشتركة، بما في ذلك مناورات بحريّة، حيث أجرى سلاح البحريّة الصينيّ أضخم مناورات عسكريّة بحريّة مشتركة مع روسيا «المحيط 2024» للقيادة والأركان الإستراتيجيّة والتي انطلقت يوم 10 سبتمبر/أيلول واستمرت لـ 6 أيام في مياه المحيطين الهادي والمتجمد الشمالي، والبحر المتوسط وبحريّ قزوين والبلطيق.

وتعدّ مناورات «المحيط 2024» أحد أهم الأنشطة التدريبية والقتالية للقوات الروسية، وتتمثل في التحقق من الاستعداد القتالي للوحدات والتشكيلات التابعة للقوات البحرية و«الجوفضائية» الروسية وضمان تماسك التنسيق فيما بينها.

وإذا كانت الصين في السابق تعمل للحصول على الحد الأدنى من القوة النووية التي يتيح لها الانتقام من أي هجوم نووي عليها لتحقيق الردع، فإنها اليوم تسعى لامتلاك 1000 رأس نووي بحلول عام 2030، بحسب توقعات وزارة الدفاع الأمريكية، كما تقوم بإنشاء البنى التحتيّة اللازمة لدعم هذا التوسع الكبير لقواتها النووية.

قمة كواد 2024

شهد عام 2024 استمرار تصاعد التوتر بين حلف كواد (QUAD) والصين، فيما واصل الحلف خلال العام تحركاته لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكان الرئيس الأمريكي جو بايدن قد عقد، في سبتمبر/أيلول 2024، قمة لزعماء «كواد» في منزله.

وانتشر خلال القمة تصريح للرئيس الأمريكي له عن طريق الخطأ يقول فيه إنّ الصين «تختبر» الولايات المتحدة وحلفاءها في منطقة المحيطين الهندي والهادي، ما يؤكد أنّ الصين هي المستهدفة من القمّة.

وفي نصّ التصريح الذي تسرّب بعد أن نسي بايدن إقفال الميكروفون، يقول إنّ «الرئيس الصيني شي جين بينغ يتطلع إلى شراء بعض المساحة الدبلوماسية لنفسه، من وجهة نظري، لملاحقة مصالح بلاده بقوة، وتستمر بكين في التصرف بعدوانيّة واختبارنا في جميع أنحاء المنطقة على عدّة جبهات بما في ذلك القضايا الاقتصادية والتكنولوجية، في الوقت نفسه، نعتقد أنّ المنافسة الشديدة تتطلب دبلوماسية مكثفة».

ويؤكد هذا التصريح حقيقة أنّ هذا التجمّع أنشئ في الأصل كتحالف عسكري لمواجهة الصين، رغم محاولة الولايات المتحدة الإعلان عن تنوّع أهدافه في محاولة منها، على ما يبدو، لتلطيف التجمع وجعله أكثر قبولاً للشعوب المنطوية ضمنه وخصوصاً الهند التي لا

ترى نفسها معنية بدخول مواجهة عسكرية مع الصين أو اليابان.

بالتزامن مع القمة، فرضت الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي تعريفات جمركية على السيارات الكهربائية، والصلب، والألومنيوم الصيني، كما اتخذت إجراءات ضد شحنات التجارة الإلكترونية والصلب والألومنيوم الصيني، وضمن جهود الولايات المتحدة على تطويق بكين في بحري الصين الشرقي والجنوبي، كما أنها جاءت بعد توترات بين واشنطن وحلفائها من جهة والصين من جهة أخرى، وبعد إعلان الفلبين في أغسطس 2024 إجراء مناورات مشتركة مع كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، في منطقة بحر جنوب الصين، خصوصًا مع ارتباط مانيلا بمعاهدات دفاعية مع واشنطن وطوكيو، ممّا يتيح نشر القوات في أراضيها.

مناورات واتفاقيات مضادة

وفي المقابل، ردت الصين على هذه المناورات بتسيير دوريات مشتركة في المجال البحري والجوي قرب جزيرة «هوانغيان» وهو الاسم الصيني لهذه الجزر المرجانية المتنازع عليها مع مانيلا التي ترتبط بمعاهدة دفاع مشترك مع واشنطن، وأخرى مع طوكيو تسمح بنشر قوات على أراضي كل منهما.

كما نفذت دول كواد سلسلة من المناورات العسكرية المشتركة في المحيط الهندي والمحيط الهادئ خلال 2024، كانت أبرزها مناورات «مالابار» التي شهدت مشاركة سفن حربيّة وغوّاصات متقدّمة، جرى خلالها التدريب على تقنيات الدفاع ضد الصواريخ الباليستية، وحماية الممرات البحريّة الاستراتيجيّة، مثل مضيق ملقا الذي يعتبر نقطة مرور رئيسة للتجارة العالمية، وإجراء تنسيق أعمق بين أساطيل الدول الأربع، مع مشاركة واسعة النطاق من الغواصات والطائرات البحرية المتطورة.

وأبرمت الولايات المتحدة واليابان اتفاقية لتعزيز الدفاع المشترك في الجزر اليابانية الجنوبية، بما في ذلك وضع أنظمة صواريخ متقدمة تهدف إلى التصدي لأي تهديد صيني، في حين وقّعت الهند واليابان اتفاقًا لتطوير البنية التحتيّة البحريّة في المحيط

الهندي، وإنتاج أنظمة فضائيّة لدعم المراقبة البحرية ورصد التحركات الصينيّة في المنطقة، وقامت أستراليا والولايات المتحدة بإنشاء مراكز مراقبة بحرية في المحيط الهادئ لتعقب أنشطة الصين البحرية، خاصة تلك المتعلقة بجزرها الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي، إضافة إلى ذلك، وقعت دول كواد اتفاقية لتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي مشتركة تُستخدم في التطبيقات العسكرية والمدنية.

الجنوب العالمي وقدوم ترامب

في 16 نوفمبر 2024، عقد الرئيس الصيني شي جين بينغ لقاءً مع نظيره الأمريكي جو بايدن في ليما، حيث قدم رؤية صريحة وغير مسبوقة لطبيعة العلاقة الصينية-الأمريكية، وضع خلالها على أربعة خطوط حمراء رئيسية: تايوان، السيادة الوطنية، حقوق الإنسان، وحق الصين في التنمية، محذرًا من محاولات احتواء الصين، ومشدّدًا على أهمية التعاون بدل المواجهة، ويُعدّ هذا اللقاء لحظة فارقة، خاصة مع عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة، المعروف بمواقفه المتشدّدة تجاه الصين ونيّته إعادة تصعيد الحرب التجارية وفرض تعريفات جمركيّة مرتفعة.

وقبل قمة بايدن-بينغ، ألقى الرئيس الصيني خطابًا في قمة «بريكس بلس» بأكتوبر 2024، ركز فيه شي على دعم «الجنوب العالمي»، وكرّر مصطلحاته 16 مرة، وهو مثل رسائل واضحة عن رغبة الصين في قيادة التحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، وبناء نظام عالمي أكثر عدالة وتعددية بعيدًا عن الهيمنة الغربية، وأن الدول النامية تمثل مستقبل النمو العالمي، كما دعا إلى تعزيز الحوكمة العالمية في مجالات الأمن والاقتصاد، ورفض صراحةً سياسات الهيمنة التي وصفها بأنها تعيق التعاون الدولي.

شكّل الخطاب رسالة واضحة للولايات المتحدة، خاصة مع اقتراب حقبة ترامب الثانية، مؤكدًا أنّ الصين مستعدّة لقيادة العالم النامي ومواجهة سياسة «احتواء الصين» التي لن تكون مقبولة لبلاده، كما حدّد في خطابه سبع نقاط أساسيّة كمبادئ توجيهيّة للعلاقات،

في رسالة واضحة إلى الرئيس الأمريكي المقبل دونالد ترامب المعروف بمواقفه المتشدّدة تجاه الصين، والذي هدّد خلال حملته الانتخابية بفرض رسوم جمركية جديدة ومواصلة التصدي لصعودها الاقتصادي والإستراتيجي.

كما جدّد طرح المبادرات الصينيّة حول تشكيل النظام العالميّ الجديد، الذي ترتكز على مبادرات «الأمن الجماعيّ و»مبادرة التنمية العالمية» و»مبادرة الحزام والطريق» و»مبادرة الحضارة العالمية»، لتشكل بديلاً عن النظام القائم اليوم والذي أخفق إخفاقا كاملاً في حل الأزمات الدولية.

ومن أبرز تلك المبادرات مبادرة الأمن العالمي (GSI)، التي تهدف إلى تعزيز السلام العالمي من خلال احترام سيادة الدول، وحل النزاعات بالحوار، في مواجهة الهيمنة الغربية، ومبادرة التنمية العالمية (GDI)، التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة بحلول 2030، مع التركيز على الأمن الغذائي والطاقة، ومبادرة الحضارة العالمية (GCI)، التي تهدف إلى تعزيز قيم السيادة الثقافية والسياسية مع التركيز على الاحترام المتبادل للأنظمة والقيم وتقديم بديل للنظام الليبرالي الغربي في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية.

إضافة للمبادرة الأهم والأبرز وهي «مبادرة الحزام والطريق»، التي تمثّل الأداة الرئيسية للصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي، وطرح وساطات دبلوماسية، ولعب دور في حل الصراعات الدولية والإقليمية، كما فعلت في الاتفاق بين السعودية وإيران، حيث قادت إلى تقارب غير مسبوق بين البلدين، وحل الخلافات ولو نسبياً بينهما.

وتعكس المبادرات جهود الصين في تعزيز دورها كقوة عظمى عالمية، تسعى إلى تشكيل نظام دولي جديد أكثر تعددية، وتتماشى مع تصريحات شي جين بينغ حول بناء عالم متعدد الأقطاب، خاصة عبر التعاون مع دول الجنوب العالمي، وتقدم المبادرات أيضًا بُعدًا عمليًا لرؤية الصين، ما يجعلها منافسًا جادًا للهيمنة الغربية.

تعمل الصين من خلال طرح الخطوط الحمراء والمبادرات الدولية، على تعزيز تحالفاتها الدولية، استباقاً لعودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، واحتمال إعادته للحرب التجارية على بكين، ومواصلة سياسات الضغط التي استهدفت الحد من النفوذ الصيني على الساحة الدولية.

الخلاصة

عملت الصين خلال عام 2024، على محاولة تجاوز التباطؤ الاقتصادي وأزمة العقارات وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين، وأطلقت إصلاحات اقتصادية في هذا المجال.

وعلى الصعيد الخارجي، شهدت العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توتراً في بعض المجالات، حيث فُرضت على الصين عقوبات تجارية خاصة في مجال صناعة السيارات الكهربائية، كذلك شهدت توتراً مع الولايات المتحدة، خاصة في بحر جنوب الصين وتايوان.

وتدرك الصين أن المواجهة مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت شبه حتمية، لذلك تعمل على تأخير هذه المواجهة قدر الإمكان من خلال تبني سياسات استراتيجية تهدف إلى تعزيز قوتها الداخلية وتقوية علاقاتها مع الدول الأخرى.

كما تعمل الصين، في الوقت نفسه، على الاستعداد لهذا الصراع المحتمل عبر تطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية، وتعزيز تحالفاتها مع دول تتشارك معها في المصالح المعادية للهيمنة الغربية، وتحاول إيجاد بديل اقتصادي عن الأسواق الأوروبية والسوق الأمريكية مع توعد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بتصعيد الحرب التجارية ضدها، وكذلك مع السياسات الأوروبية التي تستهدف الصناعات الصينية وخاصة صناعة السيارات الكهربائية ومجالات الطاقة المتجددة.

كثفت الصين خلال عام 2024، جهودها لتحديث قوّاتها المسلحة وزيادة ميزانيتها الدفاعيّة، في مواجهة التحديات المتصاعدة والتحالفات التي تحاول حصارها ومنع

صعودها، واستمرّت في تعزيز تحالفاتها العسكريّة، خاصة مع روسيا، وواصلت تطوير قوتها البحريّة والتكنولوجيّة.

استشراف العلاقات الصينية العربية في عام 2025

تواصل الصين السير على النهج الذي بدأته منذ عام 2013، عندما أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة «الحزام والطريق»، التي تعزز حضورها بمرور الوقت من خلال تعديلات تتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولية، والقائمة على تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، باعتبارها شريكًا استراتيجيًا يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف بكين الاقتصادية والجيوسياسية.

وتعتمد الصين بشكل أساسي على المنطقة العربية، باعتبارها أحد أهم مصادر الطاقة اللازمة لدعم نمو اقتصادها المتسارع، فضلًا عن موقعها الجغرافي الذي يجعلها عقدة استراتيجية في شبكة خطوط الإمداد الدولية التي تربط الصين بالأسواق العالمية.

وخلال عام 2024 شهد العالم مثالًا على أهمية التحكم في خطوط التوريد، عندما لعبت جماعة «أنصار الله» في اليمن دورًا حاسمًا في التحكم بحركة الملاحة في البحر الأحمر، وهو ما يمكن أن تنظر إليه الصين باعتباره قد يتكرر في مناطق أخرى.

هذه التطورات أكدت فيما يبدو للصين الحاجة إلى وجود أكثر تأثيرًا لها في النقاط الاستراتيجية التي تمر منها خطوط الطاقة والتجارة الدولية، من خلال المحافظة على تطور علاقاتها مع الدول التي يمكن أن تؤثر على ذلك، مثل مصر وقناة السويس.

كما تمثل الدول العربية سوقًا كبيرًا للمنتجات الصينية، في ظل افتقار العديد منها إلى منظومات صناعية تنافس المنتجات الصينية المتقدمة، واعتماد هذه الدول بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها، مما يجعل السوق العربية وجهة مثالية للصادرات الصينية.

وفي الوقت نفسه، تدرك الصين ضرورة استقطاب الدول العربية إلى محور سياسي واقتصادي بعيد عن التأثير الغربي، خصوصًا في ظل تصاعد المنافسة مع الولايات المتحدة وحلفائها، إضافة إلى أن الصين تستشعر أن المواجهة مع الغرب تبدو حتمية، وتسعى لتحييد الدول العربية عن المحور الغربي من خلال تعزيز شراكاتها الاقتصادية والسياسية.

واتبعت الصين سياسة متوازنة تجاه المنطقة العربية خلال الحرب الروسية الأوكرانية، حيث لم تصطف بشكل كامل مع الغرب، بل ركزت على تعزيز علاقاتها مع الدول ذات التاريخ المشترك في حركة عدم الانحياز، والدول الاشتراكية سابقًا مثل مصر، إلى جانب توطيد شراكاتها مع دول الخليج الغنية بالنفط والدول المطلة على الممرات البحرية الحيوية.

ولعل من أبرز التوجهات المقبلة للصين في 2025، استقطاب الدول العربية إلى التكتلات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة «بريكس» التي تمثل الصين أحد أقطابها الرئيسي، وقد شهدنا مؤخرًا رغبة دول عربية مثل السعودية، والإمارات، والجزائر في الانضمام للمنظمة، ومن المتوقع أن تستمر هذه الديناميكية في العام الجديد، وهو مما يعزز دور الصين كمحور رئيسي في قيادة منظومات اقتصادية بديلة عن الغرب.

كما شهدت السنوات الماضية مبادرات صينية ملموسة في قضايا إقليمية مثل القضية الفلسطينية، حيث سعت بكين للمصالحة السياسية بين الفصائل الفلسطينية، كما لعبت دورًا بارزًا في تحقيق التقارب بين السعودية وإيران، ويتوقع أن تواصل الصين في 2025 دورها كوسيط إقليمي، خاصة في ملف إعادة إعمار غزة وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، والقضايا المرتبطة بالاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي.

وتشكل الدول العربية، التي تتطلع إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد الكامل على الغرب، فرصة مثالية للصين لتعزيز نفوذها في المنطقة، وتعتبر مبادرة «الحزام والطريق» أداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف، مع استثمارات صينية ضخمة مرتقبة

في مشاريع البنية التحتية والطاقة النظيفة، خصوصًا في دول مثل السعودية، الإمارات، ومصر.

وعلى الرغم من الفرص الواعدة، تواجه الصين تحديات كبيرة خلال عام 2025، خاصة مع عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية، الذي يُتوقع أن يتبنى سياسات تصعيدية تشمل فرض المزيد من القيود التجارية على بكين، في المقابل، ستعزز الصين تعاونها مع الدول العربية خاصة في مجالات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا، لتجنب التداعيات السلبية لهذه الضغوط.

من المرجح أن يشهد عام 2025 تطورًا ملحوظًا في العلاقات الصينية العربية، حيث ستواصل الصين الاستثمار في المنطقة وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي لتعزيز مكانتها الدولية، وفي الوقت ذاته تسعى الدول العربية إلى استثمار لتحقيق تنويع اقتصادي واستراتيجي يخفف من اعتمادها المفرط على الغرب، مما يجعل هذا العام نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الجانبين.

الخلاصة:

عملت الصين خلال عام 2024، على محاولة تجاوز التباطؤ اقتصادي وأزمة العقارات وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين، وأطلقت إصلاحات اقتصادية في هذا المجال.

وعلى الصعيد الخارجي، شهدت العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، توتراً في بعض المجالات حيث فُرضت على الصين عقوبات تجارية خاصة في مجال صناعة السيارات الكهربائية، كذلك شهدت توتراً مع الولايات المتحدة، خاصة في بحر جنوب الصين وتايوان.

وتدرك الصين أن المواجهة مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت شبه حتمية، لذلك تعمل على تأخير هذه المواجهة قدر الإمكان من خلال تبني سياسات استراتيجية تهدف إلى تعزيز قوتها الداخلية وتقوية علاقاتها مع الدول الأخرى.

كما تعمل الصين في الوقت نفسه، على الاستعداد لهذا الصراع المحتمل عبر تطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية، وتعزيز تحالفاتها مع دول تتشارك معها في المصالح المعادية للهيمنة الغربية، وتحاول إيجاد بديل إقتصادي عن الأسواق الأوروبية والسوق الأمريكي مع توعد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بتصعيد الحرب التجارية ضدها، وكذلك مع السياسات الأوروبية التي تستهدف الصناعات الصينية وخاصة صناعة السيارات الكهربائية ومجالات الطاقة المتجددة.

وخلال عام 2024، كثفت الصين جهودها لتحديث قواتها المسلحة وزيادة ميزانيتها الدفاعية، في مواجهة التحديات المتصاعدة والتحالفات التي تحاول حصارها ومنع صعودها، واستمرت في تعزيز تحالفاتها العسكرية، خاصة مع روسيا، وواصلت تطوير قوتها البحرية والتكنولوجية.

شهدت الصين في عام 2024 تحديات معقدة داخليًا وخارجيًا. داخليًا، عانت من تباطؤ

اقتصادي نتيجة لأزمة العقارات وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين، ما دفع الحكومة لإطلاق إصلاحات اقتصادية ودعم قطاع العقارات. على الصعيد الخارجي، واصلت الصين تعزيز مكانتها في صناعة السيارات الكهربائية رغم العقوبات التجارية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تصاعدت التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة، خاصة في بحر جنوب الصين وتايوان، بينما عززت الصين قوتها العسكرية البحرية. وفيما يتعلق بالطاقة، استثمرت الصين بشكل كبير في الطاقة المتجددة لتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول 2060.

على الصعيد العسكري، كثفت الصين جهودها لتحديث قواتها المسلحة وزيادة ميزانيتها الدفاعية، في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، علاوة على ذلك، استمرت في تعزيز تحالفاتها العسكرية، خاصة مع روسيا، وواصلت تطوير قوتها البحرية لمواجهة التهديدات المحتملة.

أوروبا خلال سنة 2024
من واقع التطورات الداخلية والتفاعلات الدولية والعلاقات مع العالم العربي وجواره

أ. حسام شاكر (*)

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول - تركيا

(*) كاتب ومحلل في الشؤون الاوربية الدولية - فيينا

تمثّلت أهم التطوّرات التي شغلت أوروبا خلال سنة 2024 في استمرار حرب أوكرانيا وتصاعد نُذُر القلق من التهديدات الروسية المحتملة للعمق الأوروبي، وإنجاز توسعة كبرى لحلف شمال الأطلسي في الإقليم الاسكندنافي، والانشغال بالانتخابات الرئاسية الأمريكية التي حملت مفاجأة فوز دونالد ترمب بولاية جديدة مع ما يستثيره ذلك من قلق في العواصم الأوروبية. وجاء ضمن صدارة الاهتمامات استمرار الحرب الضارية على قطاع غزة وامتداداتها الإقليمية خاصة في لبنان والبحر الأحمر ونذر التصعيد الإسرائيلي – الإيراني. وانصرفت الأنظار في نهاية العام إلى التطوّر المفاجئ في سورية؛ متمثلاً بسقوط نظام بشار الأسد وحلول قيادة جديدة في دمشق.

وشهدت سنة 2024 تطوّرات سياسية ذات شأن في بعض الدول الأوروبية الأبرز، خاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا، علاوة على إجراء الانتخابات الأوروبية وتوزيع المواقع في هيئات الوحدة خلال دورة جديدة تبعاً لها، مع صعود مضطرد لأقصى اليمين السياسي في عدد من الدول.

وحافظ ملفّ الهجرة غير النظامية واللجوء على تصدّره المداولات السياسية عبر أوروبا وفي أولويات بعض التحرّكات الأوروبية الخارجية أيضاً.

انتخابات البرلمان الأوروبي

حقّقت أحزاب اليمين وأقصى اليمين صعوداً ملحوظاً في انتخابات البرلمان الأوروبي التي أجريت في حزيران/ يونيو 2024، بالمقارنة مع نتائج الاقتراع السابق في سنة 2019. تمثّل هذا الصعود في زيادة رصيد كتلة يمين الوسط المعروفة بحزب الشعب الأوروبي، التي تصدّرت النتائج في الدورة الماضية أيضاً، وكذلك في ما حقّقته كتلتا أقصى اليمين في برلمان الوحدة. أمّا أبرز الخاسرين في هذه الجولة فهما كتلتا الخضر والليبراليين. حملت النتائج رسالة اعتراض على حكومات خسرت أحزابها أصوات الناخبين، حتى أنّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سارع بمجرّد ظهور حصيلة الفرز التي عُدّت صادمة

إلى حلّ البرلمان ودعا إلى انتخابات مبكّرة للجمعية الوطنية بناء على اتجاهات تصويت الناخبين الفرنسيين في الانتخابات الأوروبية، بينما أعلن رئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو استقالته بعد أن مُني حزبه «الليبراليون والديمقراطيون الفلمنكيون» بخسارة فادحة في انتخابات البرلمان الأوروبي.

وإذ عزّزت نتائج الانتخابات أولويّة ملفّ الهجرة واللجوء ضمن صدارة اهتمامات الناخبين الأوروبيين؛ فإنّ ذلك يعني أنّ هذا الملف سيواصل تصدُّر اهتمامات التواصل الأوروبي مع ما يسمّى «دول الجوار الأوروبي» الواقعة جنوب المتوسط وشرقه، علاوة على أولويّات تقليدية مثل أمن الطاقة. ويمنح ذلك استمرارية للاتجاه المطّرد المتمثّل بتراجع خطاب دعم الديمقراطية والحريّات وحقوق الإنسان مع «شركاء أوروبا الخارجيين» إلاّ في ملفّات جزئية محدّدة لا تتعارض مع التوجّهات الاستراتيجية والمصالح السياسية أو تخدمها بالأحرى.

ورغم ذلك؛ فإنّ انتخابات البرلمان الأوروبي لن تجرّ تأثيرات أو تغييرات ملموسة على العلاقات والمواقف الأوروبية نحو العالم العربي والإسلامي، فالسياسات الخارجية الأوروبية، بمساراتها المشتركة والانفرادية، تُصنَع بعيداً عن هذه الهيئة البرلمانية الموسّعة وإن صدرت عنها مواقف وقرارات معيّنة ذات صلة. بيد أنّ تشكيلة البرلمان الجديدة تُعزِّز بعض الاتجاهات المعتمدة؛ مثل تأكيد أولويّة ملف الهجرة غير النظامية في العلاقات مع دول «الجوار الأوروبي» العربية واضمحلال أولوية دعم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. على أنّ تطوّرات الأوضاع الإقليمية والدولية، من قبيل مآلات حرب الإبادة في قطاع غزة، وتطوّرات الجبهة الأوكرانية، والتوتّرات بين الولايات المتحدة والصين، علاوة على عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض؛ ستفرض على أوروبا اتِّخاذ مواقف بشأنها دون حضور فاعل لهذا البرلمان في ذلك، وقد لا تنجح في توحيد استجاباتها إزاء هذه التطوّرات المحتملة.

مزيد من الصرامة في ملف الهجرة واللجوء

يواصل ملفّ الهجرة غير النظامية واللجوء حضوره المتصدّر في الأولويّات السياسية الأوروبية، على المستويات المحلية والوطنية والاتحادية، بينما يتزايد الاتجاه إلى تشديد سياسات الهجرة واللجوء عموماً. ولا ينفك ذلك عن تصدّر مسائل الهجرة واللجوء الحملات الانتخابية التي شهدتها أوروبا خلال سنة 2024 كما سابقاتها، خاصة من جانب قوى أقصى اليمين واليمين، مع ربط هذا الملفّ بشواغل أمنية واقتصادية وخدمية ونزعة القلق الهويّاتي والانغلاق الثقافي ومناهضة التنوّع.

وتجسيداً للتوجّهات الصارمة في إدارة هذا الملف أقرّ الاتحاد الأوروبي في مايو/ أيار 2024 «ميثاق الهجرة واللجوء» الذي استغرق التفاوض بشأنه سنوات عدّة، وهو يقوم على قوانين وقواعد موحّدة تُتيح للدول الأعضاء إبداء مزيد من الصرامة في التعامل مع طالبي الهجرة واللجوء، بالتزامن مع توجّه الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز تعاون دول ثالثة معه، مقابل مساعدات مالية، في التصدِّي للهجرة غير النظامية التي تتوجّه نحو أوروبا. ويتضمّن الميثاق عشرة قوانين تهدف في الأساس إلى خفض أعداد طالبي الهجرة واللجوء الجدد، وتسريع الإجراءات ذات الصلة ونقلها إلى «الحدود الخارجية» للاتحاد الأوروبي.

وواصلت أوروبا، من خلال هيئات الاتحاد أو عبر تحرّكات بعض دولها، مساعيها الرامية إلى إبرام ترتيبات مع دول «الجوار الأوروبي» من شأنها ترحيل أقساط من أزمة طالبي الهجرة واللجوء إلى بلدان العبور المتوسطية ضمن ترتيبات معيّنة تشجِّعها على منع وصول هؤلاء إلى البرّ الأوروبي، ما يُنذر بتفاقم ظواهر التكدّس البشري لهذه الفئات في تلك البلدان العربية، بصفة قد تحفّز توتّرات اقتصادية واجتماعية وعنصرية وظواهر استغلال واقتراف انتهاكات واتجار بالبشر في بعضها. وأبرم الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة عدداً من اتفاقيات الشراكة والتعاون مع دول عربية مغاربية ومتوسطية تتضمّن بنوداً تقضي بالحدّ من الهجرة غير النظامية إليه.

كما تزايدت مساعي عدد من الدول الأوروبية الرامية إلى ترحيل فئات معيّنة من طالبي

الهجرة واللجوء إلى بلدان ثالثة، بما فيها بلدانهم الأصلية، بينما تنتصب عواقب قانونية وإجرائية في مواجهة بعض هذه المساعي.

ومن التطوّرات التي شهدتها أوروبا في سياق مسائل الهجرة غير النظامية واللجوء؛ قيام الحكومة الاتحادية الألمانية، للمرّة الأولى، بفرض ضوابط مؤقّتة في سبتمبر/ أيلول 2024 على جميع الحدود البرية للبلاد لصدّ طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين، أعلنت عنها وزيرة الداخلية نانسي فيزر. وبشكل متزامن مع ذلك أعلنت وزيرة الهجرة الهولندية مارغولين فابر أنها تقدّمت بطلب إلى المفوضية الأوروبية للانسحاب من قواعد اللجوء المعتمدة في الاتحاد، كما أعلن وزير الداخلية الفرنسي برونو ريتاريو تبنّيه خطة عمل صارمة في هذا الخصوص.

ألمانيا – مؤشّرات ضعف متزايدة

أظهرت سنة 2024 ضعفاً متزايداً يعتري الائتلاف الحكومي الألماني (يسار وسط) بزعامة المستشار أولاف شولتس، على خلفية تراجع شعبية الحكومة وأحزاب الائتلاف الثلاثي (ديمقراطيون اجتماعيون، ليبراليون، خُضر) في استطلاعات الرأي وانتخابات الولايات، وكذلك جرّاء التناقضات الداخلية بين مكوّنات الائتلاف الهشّ إلى حدّ تعثُّر فرص التفاهُم بينها. أسفرت الأزمة الحكومية عن إقدام المستشار شولتس على طلب تجديد الثقة بحكومته في البوندستاغ، وكما كان متوقّعاً لم يسفر التصويت البرلماني عن منحه إيّاها، ما فتح الباب أمام انتخابات عامّة مبكّرة تقرّر إجراؤها في فبراير/ شباط 2025. ويحظى اليمين المحافظ ممثّلاً بالاتحاد الديمقراطي المسيحي بزعامة فريدريش ميرتس بالفرصة الأوفر لقيادة الائتلاف الحكومي المقبل حسب استطلاعات الرأي، لكنّ السؤال يبقى مفتوحاً بشأن هويّة شركائه في التحالف.

جاء ذلك بينما تعاني ألمانيا صعوبات اقتصادية متزايدة مع تراجع مؤشّرات النموّ والحاجة الملحّة إلى تجاوُز السقف المسموح به للمديونية العامّة، والأزمات التي تعصف ببعض القطاعات الحيويّة، في مقدّمتها قطاع صناعة السيارات الحيوي، وارتفاع تكاليف

الإنتاج وتراجع القدرة على المنافسة في السوق العالمية لأسباب منها ارتفاع أسعار الطاقة في ألمانيا جراء خسارة إمدادات الغاز الروسية الرخيصة بدءاً من سنة 2022.

أمّا على المستويَيْن الأوروبي والدولي فمن الواضح أنّ مكانة برلين تراجعت نسبياً في السنوات الأخيرة، تحديداً بعد نهاية عهد المستشارة السابقة أنغيلا ميركل (خريف 2021) ونشوب حرب أوكرانيا (فبراير/ شباط 2022) وما فرضته من تغيّرات نسبية على موازين القوى وإزاحات في النفوذ الجيوستراتيجي داخل أوروبا نحو دول الوسط، كما يتجلّى مثلاً في بروز دور بولندا المجاورة لأوكرانيا واضطرار ألمانيا إلى التخلّي عن علاقاتها الوطيدة مع روسيا.

وفي الشأن الداخلي تحتفظ مسائل الهجرة واللجوء بأولويّة متصدِّرة في الشواغل الألمانية على نحو منح حظوظاً متزايدة في الجولات الانتخابية لأقصى اليمين ممثلاً بحزب البديل لأجل ألمانيا، واليمين المحافظ ممثلاً بالاتحاد الديمقراطي المسيحي، المناهضيْن لسياسات الانفتاح في هذا الملف. لكنّ إمكانية مشاركة حزب البديل، اليميني المتطرف، في أي حكومة ألمانية يبقى من المحظورات في الثقافة السياسية الألمانية حتى الآن على خلفية الماضي النازي للبلاد.

وفي الشأن الدولي مثّل فوز دونالد ترمب في الانتخابات الأمريكية (نوفمبر/ تشرين الثاني 2024) تطوّراً مُزعجاً للقيادة الألمانية وإن لم يُبَح بذلك صراحة، حتّى أنّ تصدُّع الائتلاف الحكومي بزعامة شولتس جاء بعد ساعات معدودة من ظهور النتائج الأمريكية على نحو أوْحى بأنّ برلين تدرك أنّ عليها الاستعداد لاستحقاقات المرحلة الجديدة و/أو أنّ المستشار الألماني الأقرب للديمقراطيين في الولايات المتحدة لم يرغب بالإقدام على هذه الخطوة قبيل الانتخابات الأمريكية كي لا يعزِّز ذلك حظوظ الجمهوريين فيها.

فرنسا – استعصاء في الداخل واضمحلال في الخارج

تطوّرت في فرنسا خلال سنة 2024 ملامح أزمة سياسية معقّدة تُنذر بحالة استعصاء، تجلّت مع تعاقُب أربعة سياسيين على مقعد رئاسة الحكومة في عام واحد؛ ما يمثّل إخفاقاً جسيماً لقيادة الرئيس إيمانويل ماكرون. فبعد أن اضطرّت إليزابيث بورن إلى الاستقالة من الموقع في بداية السنة على خلفية أزمة مشروع قانون التقاعد والهجرة؛ عيّن ماكرون السياسي الشاب غابرييل أتال خلفاً لها ليكون أصغر شخصية تتقلّد رئاسة الحكومة في تاريخ فرنسا، على أمل أن ينافس نظيره الشاب جوردان بردويل مرشّح أقصى اليمين ممثلاً بـ«التجمّع الوطني» بزعامة مارين لوبن، في الانتخابات الأوروبية. لكنّ «التجمّع الوطني» تصدّر نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي الفرنسية (يونيو/ حزيران 2024) بالتلازم مع هزيمة انتخابية مُني بها فريق الرئيس إيمانويل ماكرون؛ فأعلن الأخير مباشرة عن خطوة غير متوقّعة ذات طابع مُجازِف؛ تمثّلت في حلّ الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات مبكِّرة.

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية الفرنسية في يوليو/ تموز عن برلمان منقسم بين معسكرات سياسية ثلاثة يعجز كلّ منها عن تشكيل ائتلاف حكومي قابل لأن يحظى بغطاء نيابي كافٍ. فمقابل كتلة «التجمّع الوطني» في أقصى اليمين؛ حقّقت «الجبهة الشعبية الجديدة» نتائج انتخابية غير مسبوقة بعد أن جمعت أحزاباً من اليسار وأقصى اليسار يتصدّرها حزب «فرنسا الأبيّة» بزعامة جان لوك ميلونشون، بينما برزت كتلة اليمين من أحزاب المعسكر الرئاسي «معاً». وبعد خمسين يوماً فقط من تشكيل الحكومة الثالثة في هذه السنة بزعامة ميشال بارنييه من هذه الكتلة الأخيرة التي لا تحظى بالأغلبية النيابية؛ أخفق بارنييه في الحصول على دعم نيابي لمشروعه حول الميزانية ومن ثمّ خسر ثقة البرلمان. وفي الأيام الأخيرة من سنة 2024 أُعلِن في باريس عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة السياسي المخضرم فرانسوا بايرو التي يتعيّن عليها أن تخوض اختبار وضع ميزانية سنة 2025 المتعثّرة بينما تواجه نُذُر حجب الثقة عنها أيضاً من جانب قوى

المعارضة التي تتوعّده بذلك.

جاءت هذه التطوّرات بينما تواجه باريس معضلات اقتصادية مزمنة وتفاقماً لأزمة عجز الميزانية، حتى أنّ وكالة «ستاندرد آند بورز» خفّضت تصنيف فرنسا الائتماني في نهاية مايو/ أيار 2024 للمرّة الأولى منذ 11 سنة. أمّا على المستوى الخارجي فقد استمرّ تآكُل نفوذ فرنسا في معاقلها التقليدية، في أفريقيا ودول الساحل والصحراء والبلدان المغاربية، علاوة على تراجع دورها في سورية ولبنان في سنوات سابقة. لكنّ باريس أظهرت تحرّكات نشطة في ظلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في خريف 2024، ما أدّى إلى تثبيت دور لفرنسا إلى جانب الولايات المتحدة في ضمان سريان اتفاق وقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية المُبرم في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني. وبرزت خلال سنة 2024 نبرة تصعيد فرنسية واضحة في ما يخصّ حرب أوكرانيا، مشفوعة بتحذيرات متكرِّرة من الرئيس ماكرون من تعاظُم التهديد الروسي للعمق الأوروبي عموماً والفرنسي خصوصاً.

وشهدت سنة 2024، على صعيد آخر، تطوّرات لفتت الانتباه إلى أوضاع «المقاطعات الفرنسية وراء البحار»، فقد اندلعت في مايو/ أيار اضطرابات عنيفة في أرخبيل كاليدونيا الجديدة الواقع في المحيط الهادي الذي يشهد استقطاباً مزمناً بين القوى الانفصالية وتلك الراغبة في البقاء تحت السيادة الفرنسية، بينما ألحق إعصار شيدو يوم 14 ديسمبر/ كانون الأول دماراً واسعاً بجزيرة مايوت المهمّشة الواقعة في المحيط الهندي، وهي تُعدّ أفقر المقاطعات الفرنسية وذات بنية تحتية متداعية.

ومقابل متوالية الأزمات والإخفاقات سعت باريس إلى تجديد ألقها خلال سنة 2024 من خلال حدثَيْن عالميَيْن بارزَيْن؛ هما دورة الألعاب الأولمبية التي أقيمت في الصيف، وإعادة افتتاح كاتدرائية نوتردام بعد خمس سنوات من أعمال الترميم التي أعقبت الحريق الذي أتى على أجزاء منها.

بريطانيا – العمال يرثون أعباء ثقيلة من المحافظين

بعد أن تعثّرت حكومات المحافظين المتلاحقة في أعقاب الانتخابات السابقة التي فاز بها بوريس جونسون في ديسمبر/ كانون الأول 2019؛ أسفرت الانتخابات العامّة البريطانية لسنة 2024 عن عودة العمّال بزعامة كيث ستارمر إلى الحكم بعد 14 عاماً من سيطرة منافسيهم. جاء ذلك في مرحلة تواجه فيها بريطانيا متاعب اقتصادية وبنيوية مُستعصية، مع حاجة ملحّة إلى خوض إصلاحات اقتصادية واجتماعية لا تتوفّر الموارد اللازمة لها. كما يأتي ذلك بعد أن خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمقتضى استفتاء «بريكست» الذي أجري في سنة 2016 والذي جرّ، حسب تقارير، تداعيات سلبية على الاقتصاد البريطاني يتعيّن على لندن معالجة بعضها بصيغ من التفاهم والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ويمثّل عجز الميزانية البالغ 22 مليار جنيه استرليني (قرابة 29 مليار دولار) أبرز التحديات التي ورثتها حكومة ستارمر من عهود المحافظين، ومن شأن الإصلاحات التقشّفية المتوقعة في التعامل مع هذا التحدّي أن تنعكس على شعبية الحكومة في الشارع البريطاني، خاصة في ما يتعلّق بنظام المعاشات ودعم تكاليف التدفئة المرتفعة. ويواجه الاقتصاد البريطاني معضلات بنيوية مثل ارتفاع الدين العامّ ونقص الأيدي العاملة والبيئة الطاردة للاستثمارات ورؤوس الأموال، بينما تتعالى الشكاوى الاجتماعية المتعلّقة بالمداخيل والتذمّر من الهجرة غير النظامية. ويتعيّن على لندن الموازنة بين مقتضيات احتواء متاعبها الاقتصادية من جانب وتوجّهاتها الاستراتيجية والتحالفية، كما يتجلّى في دعم أوكرانيا وأولويات الإنفاق العسكري في هذه المرحلة، من جانب آخر، كما تواجه اختباراً في ما يتعلّق بالموازنة بين علاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية والتجارية مع الصين.

أمّا على المستوى الخارجي فقد أظهرت بريطانيا خلال حكومة المحافظين الأخيرة بزعامة ريشي سوناك نزعة تبعية متزايدة للولايات المتحدة، تجلّت في مواقفها من قضايا

أوكرانيا وروسيا والحرب على غزة والهجمات على اليمن (تحالف «حارس الازدهار»)، ثمّ عبّرت حكومة ستارمر عن تعديل نسبي في نبرتها في ما يتعلّق بالحرب على غزة وتحدّثت عن نيّتها وضع قيود جزئية محدودة على صادرات السلاح إلى الاحتلال الإسرائيلي، رغم الإبقاء على متانة الآصرة التحالفية مع الجانب الأمريكي.

وتبقى الهجرة غير النظامية من الملفّات الضاغطة على الحكومة البريطانية. فبعد أن ركّزت حكومات المحافظين منذ عهد بوريس جونسون سنة 2022 على تطبيق سياسات متشدِّدة مثيرة للانتقادات الحقوقية تتضمّن ترحيل فئات من طالبي الهجرة واللجوء إلى بلدانهم الأصلية أو إلى رواندا، وضمنت موافقة برلمانية على ذلك في عهد ريشي سوناك في إبريل/ نيسان 2024؛ فإنّ حكومة ستارمر العمالية باشرت إلغاء هذا التوجّه في يوليو/ تموز وركّزت بدلاً من ذلك على مقاربة مُطوّرة لأمن الحدود وتعقّب مسارات التسلّل إلى بريطانيا.

إيطاليا – ميلوني تعزِّز مكانتها وسط تحديات مستمرّة

تعزّزت مكانة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني في المشهد السياسي الإيطالي والأوروبي بلا منازع بعد النتائج القوية التي أحرزها حزبها «أخوة إيطاليا» في انتخابات البرلمان الأوروبي (يونيو/ حزيران 2024). ويُعدّ هذا الحزب أحد عناوين أقصى اليمين السياسي الذي يُهيمن على الحياة السياسية في شبه الجزيرة خلال العقد الأخير. وتُعدّ إيطاليا نموذجاً متصدِّراً على المستوى الأوروبي في تطبيع حضور اليمين المتطرِّف في مواقع الحكومة علاوة على تجارب أخرى تحقّقت لأقصى اليمين في هولندا والنمسا والدانمرك فضلاً عن بعض القوى اليمينية المحافظة في وسط أوروبا وشرقها.

وسجّلت قيادة ميلوني منذ توليها رئاسة الائتلاف الحكومي في سنة 2022 حضوراً ملموساً على المستوى الخارجي، في مسعاها لتعزيز مصالح روما في عدد من الملفّات في الفضاء المتوسطي وخارجه. فقد خاضت ميلوني تحرّكات نشطة مع دول شمال أفريقيا العربية في مسعاها لتحويل إيطاليا إلى معبر أساسي للغاز والطاقة نحو أوروبا، كما جاءت

مسألة اللاجئين في صدارة أولويّات اتصالاتها الخارجية مع الدول المتوسطية. ومن تطوّرات هذا الملفّ اتفاق أبرمته روما مع تيرانا على إقامة معسكر في ألبانيا لاستيعاب طالبي اللجوء المُرحّلين من إيطاليا بانتظار البتّ في ملفّاتهم، لكنّ هذا الاتفاق الذي يمثّل سابقة على مستوى الاتحاد الأوروبي واجه اعتراضات قضائية في أكتوبر/ تشرين الأول 2024 بعد أيّام من سريانه، بينما تصرّ الحكومة على مواصلة العمل به؛ ما يجعله موضوعاً للتنازع الداخلي بين الحكومة والقضاء. وتكشف هذه التطوّرات عن جانب من صعوبات تنفيذ الوعود السياسية والانتخابية، القاضية بوقف الهجرة غير النظامية وترحيل طالبي الهجرة واللجوء، التي وضعتها ميلوني في صدارة حملتها الانتخابية في بلد ذي حدود بحرية مفتوحة على تدفّقات قادمة من جنوب المتوسط.

وعلاوة على ذلك فقد مُنيت مساعي ميلوني بعثرة أخرى، تجلّت في محاولتها الدؤوبة خلال سنة 2024 لتوجيه الشركاء الأوروبيين إلى تطبيع علاقاتهم مع نظام بشار الأسد، وإقدامها على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع دمشق قبل أيّام معدودة من السقوط المفاجئ للنظام، ما سدّد إليها انتقادات محرجة من جانب المعارضة في بلادها.

أوكرانيا وروسيا – أوروبا وآفاق حرب مستمرّة

دخلت حرب أوكرانيا خلال عام 2024 سنتها الثالثة، واستمرّت بلا هوادة مع تطوّرات ميدانية وتصعيدية ملحوظة. فقد انقشعت توقّعات الحسم الميداني الأوكراني التي كانت مرسومة لسنة 2023 بمقتضى وعود «الهجوم المُضاد» الذي جرى حينها التبشير به تحت عنوان «هجوم الربيع». ثمّ سجّلت المعطيات الميدانية في سنة 2024 تحسّناً نسبياً لصالح القوات الروسية التي تقدّمت في بعض محاور القتال، بينما أحدثت القوّات الأوكرانية في أغسطس/ آب اختراقاً نوعياً مفاجئاً داخل الأراضي الروسية بالسيطرة المُباغتة على أراضٍ في إقليم كورسْك تميّزت بضعف تحصيناتها الدفاعية. وفي ما بعد استقدمت موسكو قوّات كورية شمالية للمرابطة في الإقليم، تُقدّر بعشرة آلاف جندي، ما مثّل تطوّراً نوعياً يُنذر باحتمالات توسّع نطاق الصراع الحربي الجاري. وتزايدت الهجمات الأوكرانية

في العمق الروسي، عبر مسيّرات وصواريخ وتدبير هجمات تستهدف قيادات عسكرية ومرافق حيوية.

اتّضح في غضون ذلك أنّ الموقف الأوكراني يُعاني من مشكلات متزايدة في قدرات الحشد القتالي والتجهيزات العسكرية والدعم اللوجستي، وأنّ القوى الغربية الداعمة لكييف تواجه صعوبات وعقبات متزايدة في تأمين الإسناد العسكري والمالي اللازم لاستمرار هذه الحرب المفتوحة. ومع اقتراب ولاية الرئيس الأمريكي جو بايدن من نهايتها؛ أقدمت واشنطن على تخفيف قيود مفروضة على إمدادات السلاح إلى أوكرانيا واستعمالاتها في الميدان، ما منح كييف فرصة استخدام صواريخ أمريكية الصنع في استهداف العُمق الروسي.

وتميّزت سنة 2024 بتصاعُد نُذُر القلق الأوروبي من مآلات حرب أوكرانيا واحتمالات اتساع نطاقها. فقد صدرت تصريحات من قيادات أوروبية بارزة، تقدّمها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي عبّر بشكل متكرِّر عن تحذيره من التقدّم الروسي المحتمل في أوكرانيا وأنّه يشكِّل خطراً على بلاده وأوروبا، وأنّ سيطرة القوات الروسية على كييف والمناطق الأوكرانية الغربية سيضع العمق الفرنسي في دائرة التهديد، ولوّح باستعداد فرنسا لنشر قوّات في أوكرانيا إن لزم الموقف مشيراً إلى احتمال إرسال قوّات غربية إلى هناك، وردّت موسكو على هذه التصريحات بتهديدات عكسية.

ورغم أنّ التحذيرات من التهديد الروسي تبدو مكرّسة أساساً لتبرير التوسّع في الإمدادات العسكرية لأوكرانيا وزيادة ميزانيات الدفاع الأوروبية التي بلغت في غضون ذلك مستويات قياسية؛ إلاّ أنها عبّرت ضمنياً عن القلق من انهيار محتمل للقدرات الدفاعية الأوكرانية، كما بدت منسجمة مع تحذيرات متضافرة أفصحت عنها جهات استراتيجية واستخبارية في عدد من الدول الأوروبية، خاصة الدول الاسكندنافية وألمانيا، توقّعت شنّ حرب روسية على أوروبا الغربية أو دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي في غضون سنوات معدودة من واقع المؤشِّرات عن زيادة مطردة في القدرات العسكرية الروسية،

من قبيل ما حذّر منه وزير الدفاع الدانمركي ترويلز لوند بولسن (9 فبراير/ شباط). كما تواصل القلق في جمهوريات البلطيق السوفياتية السابقة الأعضاء في الحلف من أن تطالها هجمات روسية محتملة.

ومع نتائج الانتخابات الأمريكية التي أظهرت فوزاً كبيراً للرئيس الأسبق دونالد ترمب وحزبه الجمهوري؛ تعزّزت التوقّعات بأنّ حرب أوكرانيا توشك على نهايتها بالنظر إلى نوايا ترمب المُعلنة بوضع حدّ لها عبر وسائل غير عسكرية. عزّز المتغيِّر الرئاسي الأمريكي فرص التسوية السياسية لقضية أوكرانيا، فنشطت اتصالات أوروبية متفرِّقة مع القيادتين الأوكرانية والروسية في أعقاب فوز ترمب، علاوة على زيارة مثيرة للجدل سبق أن قام بها رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان إلى كييف ثمّ موسكو بمجرّد أن تقلّدت بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من سنة 2024. ويُعدّ أوربان، الذي يتبنّى نهجاً يمينياً محافظاً ذا نزعة شعبوية، من مقرّبي روسيا في الاتحاد الأوروبي، وواجهت بلاده من قبل إجراءات ذات طابع عقابي من جانب الاتحاد على خلفية النزعة السلطوية التي يتميّز بها حكمه. وفي تطوّر لاحق؛ قام رئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيتسو في ديسمبر/ كانون الأول 2024 بزيارة موسكو والتقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مثيراً ردود فعل حادّة في سلوفاكيا وأوروبا، بينما برّر خطوته بالسعي إلى ضمان إمدادات الغاز الروسية التي تعتمد عليها بلاده، وعرض أن تستضيف سلوفاكيا مباحثات سلام بشأن أوكرانيا. على أنّ الخطوة الأبرز في هذا السياق تمثّلت في اتصال نادر أجراه المستشار الألماني أولاف شولتس بالرئيس بوتين يوم 15 نوفمبر/ تشرين الثاني قد تكون محاولة لتحريك فرص الحلّ التفاوضي لقضية أوكرانيا.

في غضون ذلك واصل الاتحاد الأوروبي فرض مزيد من العقوبات على روسيا، فقد أصدر يوم 16 ديسمبر/ كانون الأول 2024 الحزمة الخامسة عشرة من العقوبات الاقتصادية والقيود الإجرائية التي شملت عشرات الكيانات والأشخاص على خلفية استمرار حرب أوكرانيا.

حلف الأطلسي يتوسّع في الشمال الأوروبي

كان من التأثيرات الجسيمة التي جرّها غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير/ شباط 2022 أن تقدّمت فنلندا والسويد، الدولتان الاسكندنافيتان المُحايدتان، بطلب انضمام إلى حلف شمال الأطلسي. تحقّقت عضوية هلسنكي في الحلف في إبريل/ نيسان 2023، وتبعتها استوكهولم في مارس/ آذار 2024 بعد مفاوضات شاقّة على خلفية تحفّظات دول أعضاء في الحلف (تركيا والمجر). مثّل هذا التطوّر تحوّلاً كبيراً في الواقع الجيوسياسي للشمال الاسكندنافي، تنازلت مملكة السويد بمقتضاه عن حيادها المستقرّ منذ قرنين تحت وطأة الشعور بالانكشاف الاستراتيجي في مواجهة تهديدات روسية محتملة.

ويعني هذا التطوّر، أيضاً، أنّ رقعة امتداد حلف الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة، صارت متاخمة للحدود الروسية الطويلة الشمالية الغربية مع فنلندا. ويأتي ذلك بعد أن عزّز الحلف خلال السنوات الأخيرة تمركزه في دول وسط أوروبا وشرقها الأعضاء في الحلف.

كشفت حرب أوكرانيا واقعاً لا يجد فيه الأوروبيون الذين يجمعهم اتحاد قارّي، مظلّة دفاعية أو تحالفاً عسكرياً بصفة مستقلّة عن القيادة الأمريكية الأطلسية، بينما عزّزت الولايات المتحدة نفوذها العسكري في أعماق القارّة في سياق هذه الحرب دون توفّر بدائل أوروبية عنها. وترى موسكو في توسعة حلف «ناتو» في الإقليم الاسكندنافي تحدّياً لها، ما يعني مزيداً من التوتّرات المحتملة في الشمال الأوروبي.

في غضون ذلك سجّلت الدول الأوروبية، حتى غير الأعضاء منها في الحلف، قفزات قياسية في الإنفاق العسكري، وهو ما يمثّل استجابة ضمنية لمعايير «ناتو» في هذا الشأن، ويضغط في المقابل على ميزانيات هذه الدول التي يعاني بعضها متاعب اقتصادية وعجزاً في الميزانيات وأزمة مديونية.

أوروبا والولايات المتحدة - هاجس عودة ترمب يتحقّق

تستعدّ أوروبا بعد نتائج الانتخابات الأمريكية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 لعودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض من جديد، وقد مثّل هذا الاحتمال الذي بدا مستبعداً من قبل هاجساً مؤرِّقاً لها. يعود ترمب إلى القيادة الأمريكية وقد تآكل الوزن الاستراتيجي لأوروبا الموحّدة عمّا كان عليه خلال ولايته الأولى (2016–2020)، فقد فارقت بريطانيا الاتحاد الأوروبي وصارت أكثر اقتراباً من الولايات المتحدة، كما عبّرت عن ذلك، مثلاً، في إبرام تحالف «أوكوس» الثلاثي في خريف سنة 2021 مع الولايات المتحدة واستراليا، وتجلّى ذلك من بعد في تبعية لندن لمواقف واشنطن وأولويّاتها على المسرح الدولي؛ خاصّة في أوكرانيا وفي سياق حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وصارت أوروبا مع ولاية ترمب الثانية بلا قيادة ناجزة كالتي مثّلتها ألمانيا في عهد المستشارة السابقة أنغيلا ميركل، حتى أنّ عودة ترمب ترافقت مع تفكّك الائتلاف الحكومي الألماني ودخول الحياة السياسية الفرنسية في حالة انسداد.

تستثير عودة ترمب إلى البيت الأبيض مكامن قلق متعدّدة في أوروبا، منها:

- أسلوب ترمب المعهود في استفزاز حلفاء الولايات المتحدة وشركائها والاستخفاف بأوروبا الموحّدة.
- التوجّهات الانعزالية الأمريكية التي يعبِّر عنها ترمب وبعض أركان إدارته المرتقبة تحت عنوان «أمريكا أوّلاً» بصفة قد لا تُراعي مصالح بعض حلفاء الولايات المتحدة.
- حقيقة أنّ ترمب لا يتسامح مع اختلال الميزان التجاري لبلاده مع أوروبا بوضوح لصالح الأوروبيين، وأنّه لن يكفّ عن السعي إلى تعديل ذلك على نحو قد يمسّ بمصالح شركائه الأوروبيين ويهدِّد حرية التجارة والعولمة الاقتصادية.
- ما أعلنه ترمب سلفاً عن رغبته في إنهاء حرب أوكرانيا بصفة قد تُعاكِس النهج المُعتمد من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين خلال عهد الرئيس جو بايدن.

- تترقّب أوروبا مآلات التجاذب الأمريكي – الصيني في المجال التجاري وربما العسكري خلال ولاية ترمب الثانية، بينما لا يرى الأوروبيون مصلحة لهم في تأزيم علاقاتهم والتضحية بمصالحهم المتبادلة مع بكين.
- موقف ترمب المعروف عنه سابقاً بشأن حلف شمال الأطلسي «ناتو» الذي هو المظلّة الدفاعية لأوروبا في الواقع. وإن واصل ترمب في ولايته الثانية إظهار ضعف حماسته للحلف؛ فإنّ ذلك سيأتي في مرحلة تستشعر فيها أوروبا تهديدات غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة دفعتها إلى توسيع نفوذ الحلف في القارّة وزيادة الإنفاق العسكري على قوّاتها وجيوشها خلال السنوات الأخيرة.
- النبرة المصلحية والنفعية الصارخة التي يعبِّر عنها ترمب قياساً بحرص إدارة بايدن ورؤساء أمريكيين سابقين على تغليف الاصطفاف الأوروبي خلف القيادة الأمريكية بالشعارات القيمية المعهودة عن أمم «الحرية» و«الديمقراطية» و«حقوق الإنسان»، وإمعانه في إطلاق مواقف وتصريحات فجّة في بعض الملفّات على نحو لا يحترم سيادة الدول، مثل كندا أو بنما، أو لا يعبِّر عن احترام كرامة الإنسان، مثل المهاجرين غير النظاميين.
- حقيقة أنّ شخصية ترمب غير النمطية يصعب تقدير تصرّفاتها مُسبقاً ولا يمكن الوثوق بما تنوي الإقدام عليه من خطوات ومفاجآت.
- الجاهزية التي يُبديها ترمب للتملّص من اتفاقات دولية أو إقليمية أو نواياه المعلنة برغبته في مراجعة بعضها.
- توجّهات ترمب المعروفة، المناهضة للالتزامات البيئية، وموقفه المناهض لاتفاقية المناخ، بصفة تُضعِف التوجّهات المعلنة من أوروبا والمجتمع الدولي في هذا الشأن.
- احتمال استفادة القوى الشعبوية والقومية المحافظة واليمينية المتطرفة عبر أوروبا من انتعاش «الظاهرة الترمبية» من جديد، خاصة مع علاقات ترمب المعروفة مع قوى

من أقصى اليمين الأوروبي.

- التأثيرات التي قد يجرّها نهج الجمهوريين في ولاية ترمب الثانية على التوازنات الأوروبية ذات الصلة بملفّات اجتماعية وأيديولوجية معيّنة، مثل الأجندة الجندرية وقضايا الإجهاض والتوجّهات العلمانية.

في العموم؛ ستجد أوروبا ذاتها خلال ولاية ترمب الثانية أمام استحقاق مركّب؛ بين سعيها إلى الحفاظ على متانة علاقاتها الاستراتيجية مع الحليف الأمريكي الذي يقود المظلّة الدفاعية الأطلسية التي لا غنى لأوروبا عنها من جانب؛ وخوض اختبار المفاوضة – الجماعية إن أمكن – مع الجانب الأمريكي في ما يتعلّق بمصالحها التجارية المُهدّدة بإجراءات حمائية محتملة قد تُقدِم عليها إدارة ترمب، من جانب آخر. ورغم أنّ الهواجس التي تستثيرها عودة ترمب من شأنها أن تعزِّز توجّه الأوروبيين إلى مزيد من الاعتماد على أنفسهم وتعزيز تماسُك موقفهم؛ إلاّ أنّ ذلك متعذِّر مع الاعتمادية القائمة على المظلّة الأطلسية في المجال العسكري، وعجز الأوروبيين عن الظهور في سياساتهم الخارجية في هيئة قطب دولي متماسك، والمعضلات البنيوية في مشروع الوحدة الأوروبية وتبايُن اتجاهات المصالح بين بعض دولها الأعضاء، علاوة على هيمنة ملفّات ضاغطة على القرار الأوروبي؛ مثل مسائل الهجرة واللجوء وأمن الطاقة، على حساب أولويّات استراتيجية أخرى.

العلاقات الأوروبية مع الصين – مصالح ومنافسة وقلق

تدير أوروبا مع الصين علاقة شراكة وتنافُس مشبّعة بالحذر والقلق، بعد أن تصاعد دور بكين في الأعوام الأخيرة إلى مصاف القطب العالمي. تبقى أوروبا في انفتاحها الحَذِر على الجمهورية الشعبية الضخمة معنيّة، مثلاً، بإحباط إمكانية تعزيز المحور الصيني – الروسي، ومن الواضح أنّ القيادة الصينية تدير منذ اندلاع حرب أوكرانيا علاقاتها الوثيقة مع موسكو بحذر بالغ أيضاً كي لا تُعدّ طرفاً في الصراع الروسي – الغربي مع ما سيترتّب على ذلك من تداعيات مُتوقّعة؛ بما فيها إمكانية فرض عقوبات غربية على كيانات صينية.

كما تلحظ أوروبا المؤشّرات المتضافرة على تعاظم القوّة العسكرية الصينية واحتمالات غزو تايوان وانزلاق الموقف بالتالي إلى صراع مباشر أو غير مباشر بين بكين والولايات المتحدة؛ بصفة ستفرض على الأوروبيين حينها تموضعاً يُضرّ بمصالحهم الاقتصادية والتجارية المتبادلة مع الصين علاوة على تأثيراتها على الوضع الاقتصادي العالمي عموماً. وتثير عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض في ولايته الثانية تساؤلات بشأن الكيفية التي سيدير بها علاقات واشنطن مع بكين واحتمالات دخولها مزيداً من التأزيم أو العقوبات علاوة على الإجراءات الحمائية المتوقّعة من الجانب الأمريكي.

وثمة استشعار متزايد في أوروبا لوطأة المنافسة الصينية الصاعدة في السوق العالمية، فالقلق الأوروبي واضح، مثلاً، من النفوذ الصيني المتعاظم في قطاع صناعة السيارات الكهربائية، بالتزامن مع أزمة صناعة السيارات الأوروبية عموماً والألمانية خصوصاً. بلغ الأمر بالاتحاد الأوروبي في أكتوبر/ تشرين الأول 2024 حدّ فرض تدابير ذات طابع حمائي على واردات القارّة من السيارات الكهربائية الصينية بدعوى أنّ هذا القطاع يستفيد من دعم حكومي صيني وتسهيلات من الدولة على نحو يتعارض مع معايير المنافسة. ويُضيف القرار الأوروبي الذي دخل حيّز التنفيذ في نهاية الشهر ذاته زيادة جمركية تصل إلى 43 في المائة على السيارات الكهربائية المُصنّعة في الصين، بينما ردّت الأخيرة برفض القرار معلنة عن تحرّكات مضادّة؛ منها تقديم شكوى إلى منظمة التجارة العالمية حسب الآليّة الخاصّة بتسوية النزاعات فيها. ورغم صدور قرار الزيادة الجمركية فإنّ مفاوضات بين الجانبين الصيني والأوروبي انطلقت لمحاولة تسوية هذا النزاع التجاري الذي يثير قلق أطراف أوروبية أيضاً؛ تتقدّمها ألمانيا التي تخشى عواقب القرار الأوروبي على مبيعات سياراتها في السوق الصينية.

وتبدّدت في وقت سابق فرص لاحت للصين لإمكانية تعزيز نفوذها الاقتصادي في أوروبا، جرّاء قيام روما في ديسمبر/ كانون الأول 2023 بالانسحاب رسمياً من «مبادرة الحزام والطريق» الصينية التي انضمّت إليها حكومة إيطالية سابقة في سنة 2019 بصفة

أثارت انزعاجاً كبيراً في أوروبا حينها. واعتبرت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني قبل تولّيها السلطة أنّ انضمام بلادها إلى المبادرة، التي كانت ستجلب استثمارات صينية ضخمة تُقدّر بتريليون دولار، هو «خطأ فادح»، بينما عُدّت مشاركة روما حينها بمثابة موطئ قدم استراتيجي للنفوذ الصيني في الاتحاد الأوروبي علاوة على أنّ إيطاليا هي الدولة الوحيدة في مجموعة الدول السبع التي انضمّت إليها.

أوروبا تواكب تطوّرات حاسمة في سورية

واصل الاتحاد الأوروبي حتى سقوط نظام بشار الأسد (8 ديسمبر/ كانون الأول 2024) تمسّكه بموقفه المُعلَن منذ سنوات بمقتضى الاستراتيجية الأوروبية بشأن سورية لسنة 2017، المتمثّل في إبقاء العقوبات الأوروبية المفروضة على دمشق - وهي لا تشمل المواد الغذائية والأدوية والمعدّات الطبية - ، والامتناع عن إعادة علاقات دبلوماسية كاملة معها، وربط تعاون أوروبا في إعادة الإعمار بإنجاز «انتقال سياسي حقيقي وشامل بحزم» حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 لعام 2015. ورأى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، حتى سقوط النظام، أنّ الكيفية الأمثل لمعالجة القضية السورية تتمثّل في الشروع في «عملية سياسية شاملة» تقوم على مختلف مكوّنات القرار 2254، وعارض الاتحاد الأوروبي على هذا الأساس أي تقارُب مع النظام خارج إطار الحلّ السياسي الشامل، وأبقى على خطوة قطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق التي اتّخذها سنة 2011 بعد القمع العنيف الذي قابل به النظام جماهير الثورة السورية.

ومثّل طالبو الهجرة واللجوء، الذين يشكّل السوريون نسبة ملحوظة منهم، شاغلاً متصدّراً في السياسات الأوروبية خلال العقد الأخير، وكان لهذا العامل أثره في المواقف الأوروبية من الأوضاع في سورية. كانت أوروبا تخشى، في هذا السياق، من أن تدفع أيّ عملية عسكرية واسعة ضد معاقل المعارضة المسلّحة/ الشمال المُحرّر بأفواج غفيرة من اللاجئين نحوها؛ ومن بينهم عناصر ذات خلفية قتالية مُحتمَلة أو فئات تُوصَم بالتطرّف، ما غلّب الحرص على تثبيت الأمر الواقع حينها وتجنّب أيّ عملية من هذا النوع.

ورغم تمسّك الاتحاد الأوروبي بموقفه المُعلن وفق استراتيجية 2017 بشأن سورية؛ إلاّ أنّ سنة 2024 شهدت تحرّكاً لتغيير هذا الموقف بقيادة إيطاليا، ومعها النمسا وتشيكيا واليونان وقبرص وكرواتيا وسلوفينيا وسلوفاكيا. سعى هذا التحرّك إلى إنضاج موقف أوروبي داعم لتطبيع العلاقات مع دمشق، مدفوعاً في هذا، أساساً، بالرغبة في احتواء مسألة اللاجئين الذين يشكّل السوريُّون نسبة معتبرة منهم. ووجّهت الدول الثمانية في منتصف يوليو/ تموز 2024 رسالة وقّع عليها وزراء خارجيّاتها إلى مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد جوزيب بوريل طالبوا فيها بتغيير الاستراتيجية بشأن سورية الموضوعة سنة 2017 على نحو يُراعي الواقع المستجدّ حتى حينه؛ ومنه تطبيع العلاقات العربية مع نظام الأسد وسيطرة هذا الأخير على نحو 70 في المائة من أراضي البلاد وانسداد الوضع السياسي عموماً وضعف التأثير الأوروبي فيه. وجاء هذا التحرّك بقيادة إيطاليا تحديداً التي أعلنت من جانبها عن تطبيع علاقاتها انفرادياً مع النظام عبر تعيين ستيفانو رافانيان سفيراً مفوّضاً لروما لدى دمشق، وباشر الدبلوماسي عمله بالفعل يوم 20 نوفمبر/ تشرين الثاني، أي قبيل أيّام من سقوط نظام الأسد، وتزامن ذلك مع إعادة افتتاح قنصلية النظام السوري في روما. وصارت إيطاليا بمقتضى ذلك؛ الدولة الوحيدة ضمن دول مجموعة «السبع الكبار» التي تقيم علاقات مع النظام في دمشق، لكنّ ستّ دول أوروبية سبقتها إلى ذلك؛ هي تشيكيا والمجر واليونان وقبرص وبلغاريا ورومانيا.

عبّر خطّ التطبيع مع نظام الأسد عن تصدّع الموقف الأوروبي في ما يتعلّق بالشأن السوري، وعن تأثير أقصى اليمين السياسي في هذا الملف انطلاقاً من تغليب معالجة ملف الهجرة واللجوء على الأولويات السياسية، كما تجسّده قيادة جورجيا ميلوني الإيطالية وموقف قوى اليمين المتطرف في دول أوروبية أخرى مثل هولندا، ممثلة بمواقف السياسي المتصدِّر خيرت فيلدرز الذي دعا أيضاً إلى استئناف علاقات بلاده مع دمشق قبيل سقوط النظام.

على أنّ التطوّرات السورية التي تسارعت منذ أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 مثّلت

حدثاً مفاجئاً بالنسبة لأوروبا عموماً وفرضت أمراً واقعاً جديداً، فقد تقدّمت المعارضة السورية المسلّحة بشكل خاطف من معقلها في إدلب بالشمال السوري لتكتسح مناطق سيطرة النظام تباعاً حتى أحكمت سيطرتها بسلاسة على العاصمة دمشق في غضون اثني عشر يوماً فقط دون اشتباكات دموية أو أعمال تدمير تقريباً. واكبت أوروبا هذا المُتغيِّر الحاسم باهتمام واضح، وغلبت أولوية ملفّ اللاجئين على المواقف والتعليقات الأولى المرصودة في عواصمها. فقد أعلنت عدد من الحكومات والسلطات في أوروبا عن إيقاف قبول طلبات لجوء جديدة من سورية أو تعليق العمل بمنح موافقات عليها، وأوضحت أنّها تدرس خيارات إعادة فئات من طالبي اللجوء إلى سورية أو تيسير العودة الطوعية تبعاً لمستجدّات الأوضاع هناك. لكنّ ذلك لا يسري، حسب ما هو مُعلَن، على فئات من اللاجئين السوريين حصلت على المواطنة في الدول الأوروبية المعنية أو «اندمجت بنجاح» في الحياة الاقتصادية فيها.

ويُقدّر عدد اللاجئين السوريين في العديد من الدول الأوروبية، كلّ على حدة، بعشرات أو مئات الآلاف، وقد بلغ إجمالي عدد السوريين في ألمانيا وحدها مليون نسمة معظمهم لجأ إلى الجمهورية الاتحادية خلال العشرية الأخيرة. ورغم النجاحات التي أحرزها بعضهم في حياته الأوروبية الجديدة، بما في ذلك مجالات وظيفية ومهنية وتخصّصية؛ إلاّ أنّ الجدل لم ينقطع في عدد من البلدان عن تحدِّيات ثقافية وأمنية وضغط على الموارد والخدمات مرتبطة بوجود فئات معيّنة منهم تحديداً، مثل الشبّان العاطلين عن العمل أو فئات أدنى تأهيلاً علاوة على المُدانين والمُتّهمين بارتكاب جرائم ومخالفات قانونية أو وجود ميول «متطرِّفة» لديهم.

ورغم النبرة الإيجابية التي أظهرها الاتحاد الأوروبي بعد سقوط نظام بشار الأسد والاتصالات التي أجراها مع القيادة السورية الجديدة – مع ملاحظة أنّ «هيئة تحرير الشام» بزعامة أحمد الشرع مصنّفة على قوائم الإرهاب الأوروبية والأمريكية – إلاّ أنّه أبدى انفتاحاً نسبياً حذراً عليها مرفقاً بشروط عدّة لرفع العقوبات المفروضة على دمشق؛

منها تشكيل حكومة شاملة معبِّرة عن عموم السوريين وضمان حقوق المرأة والأقليّات والحدّ من النفوذ الروسي وتصفية النفوذ الإيراني ومنع عودة تنظيم الدولة «داعش». وخلال الشهر الأخير من سنة 2024 باشرت أطراف أوروبية زياراتها واتصالاتها مع القيادة السورية الجديدة، وأعلنت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية الجديدة كايا كالاس أنّ الاتحاد يسعى لاستئناف عمل بعثته في سورية بكامل طاقتها وأنّ مبعوثاً أوروبياً سيتوجّه إلى دمشق، بينما أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أنّ الدبلوماسيين الأوروبيين سيعودون إلى دمشق وأنّ التعامل المباشر سيجري مع «هيئة تحرير الشام وفصائل أخرى».

جدير بالنظر أنّ أوروبا ظلّت في السنوات الماضية تخشى احتمالية تصاعد المواجهات في الشمال السوري مجدداً، خاصة إمكانية شنّ هجوم على إدلب التي سيطرت عليها المعارضة والتي تضمّ قرابة أربعة ملايين نسمة من الأهالي والنازحين، تحسّباً لتجدُّد موجات اللُّجوء الكثيفة نحو أوروبا. كما بدت أوروبا معنيّة باستقرار سيطرة القوات المسلّحة الكردية المسمّاة «قوات سوريا الديمقراطية – قسد» في شمال شرق سورية للحفاظ على توازنات إقليمية ولدور هذه القوّات في مواجهة بقايا تنظيم الدولة «داعش» وإدارة معسكرات وسجون، بعضها سيئة السمعة، تضمّ محسوبين عليها من بينهم أعداد غفيرة من الأوروبيين الذين تخشى بلادهم عودتهم إليها. ومن المرجّح أن يبقى هذا الملفّ مؤرِّقاً للدول الأوروبية المعنيّة به في الأعوام اللاحقة، علاوة على هواجس تدهور الأوضاع الأمنية في سورية عموماً.

يبدو أنّ أوروبا معنيّة في هذه المرحلة باستقرار سورية وضمان تغيير وجهة دمشق بعيداً عن موسكو وطهران، وستُبدي انفتاحاً حذراً ومشروطاً على العهد الجديد، وسيبقى ملفّ الهجرة واللجوء محرِّكاً أساسياً للمواقف الأوروبية من دمشق علاوة على سلوك القيادة السورية الجديدة في عدد من الملفّات الداخلية والإقليمية. وسيبرز دور أوروبا في المرحلة المقبلة في ملفّ تعافي الاقتصاد السوري المُنهك وإعادة إعمار البلاد المدمّرة علاوة على

رفع العقوبات المفروضة على دمشق، وسيكون لسلوك الأطراف الدولية والإقليمية أثره في هذا الشأن؛ لاسيما الولايات المتحدة وروسيا وتركيا.

فلسطين – أوروبا وحرب الإبادة في سنتها الثانية

استمرّت حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة طوال سنة 2024، وقفزت خلالها حصيلة الضحايا الفلسطينيين إلى معدّلات قياسية تجاوزت 45 ألفاً من المدنيين علاوة على مئات آلاف الجرحى، ولم تتكلّل المساعي المتكرِّرة لوقف إطلاق النار أو إنجاز صفقة تبادل بالنجاح حتى نهاية السنة.

ورغم المواقف الصادرة من الاتحاد الأوروبي وحكومات القارّة التي أعربت عن الانشغال بصعوبة الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة؛ إلاّ أنّ أوروبا بدت غائبة سياسياً عن التطوّرات وتباينت مواقفها في محطّات عدّة. فعلى سبيل المثال افترق تصويت الدول الأوروبية، ومن بينها دول أعضاء في الاتحاد، بوضوح خلال جولات تصويت أُجريت في الهيئات الدولية، مثل الجمعية العامّة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، خاصة خلال الشهور الأولى من هذه الحرب. ولم يتمكّن الاتحاد الأوروبي من الاتفاق على موقف موحّد يدعم وقف إطلاق النار إلاّ بعد انقضاء قرابة نصف سنة على اندلاع الحرب (21 مارس/ آذار 2024).

فقد وقفت دول أوروبية، مثل المجر وتشيكيا والنمسا وألمانيا وهولندا وغيرها، حتى ذلك الحين بالمرصاد لأي تحرّك ضاغط على الاحتلال الإسرائيلي أو يتبنّى صيغاً معيّنة تدعم وقف إطلاق النار، حتى أنّ بعضها حاول في سياق المداولات الأوروبية الداخلية تقديم مقترحات متحيِّزة إلى مواقف حكومة بنيامين نتنياهو.

وعبّرت عدد من العواصم الأوروبية عن مواقف مساندة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بما في ذلك التبنِّي النسبي لرواية الاحتلال الدعائية. ومقابل المواقف المناهضة بشدّة للمقاومة الفلسطينية تجنّبت تلك العواصم توجيه أيّ لوم أو انتقادات تُذكر لجيش الاحتلال الإسرائيلي وإن وجّهت انتقادات إلى عنف المستوطنين في الضفة الغربية. كما

عبّر البرلمان الأوروبي عن هذا الانحياز في عدد من بياناته وقراراته، مثل قرار أصدره يوم 14 مارس/ آذار 2024 جاء فيه أنّه «لن يكون هناك أفق للسلام والأمن والاستقرار لغزة أو للأزمة الفلسطينية – الإسرائيلية طالما أنّ حماس ومنظمات إرهابية أخرى تقوم بدور في غزة». ومنذ سنوات عدّة تُعدّ مضامين المناهج المدرسية الفلسطينية التي يساهم الاتحاد الأوروبي في تمويلها مادّة تصعيد وضغط من جانب هيئات أوروبية في مواجهة السلطة الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، تحت تأثير ضغوط قوى موالية للاحتلال الإسرائيلي. وادّعى البرلمان الأوروبي في 11 إبريل/ نيسان 2024 وجود ارتباط بين مضامين الكتب المدرسية للسلطة الفلسطينية ووكالة «الأونروا» من جانب؛ وهجوم المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 من جانب آخر.

وفي المقابل؛ عبّرت دول أوروبية أخرى، هي إسبانيا وإيرلندا وبلجيكا ومالطا وسلوفينيا علاوة على النرويج غير العضو في الاتحاد الأوروبي، عن مواقف ناقدة للحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وأعلنت مدريد ودبلن وأوسلو اعترافاً جماعياً منسّقاً بالدولة الفلسطينية في مايو/ أيار تبعته سلوفينيا في يونيو/ حزيران. وردّت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الخطوة بمواقف حادّة مُعلنة عن تصعيد الاستيطان وإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية.

وعبّرت ألمانيا منذ انطلاق الحرب على غزة عن انحياز واضح إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي، وبرز دورها الداعم للجانب الإسرائيلي سياسياً وعسكرياً ودعائياً، ما دفع نيكاراغوا إلى التقدّم بدعوى ضدّ برلين في محكمة العدل الدولية بتهمة «تسهيل الإبادة الجماعية». وفي الداخل الألماني تبنّت السلطات مواقف صارمة ضدّ العديد من التحرّكات التضامنية المؤيِّدة لحقوق الشعب الفلسطيني، شملت إجراءات حظر وتوقيف وإيقاع مخالفات ومنع إقامة نشاطات عامّة. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 سنّ البرلمان الألماني ما سمّاه «قانون حماية الحياة اليهودية في ألمانيا» تضمّن بنوداً مكرّسة لتصنيف

نقد الاحتلال الإسرائيلي ومعارضة سياساته على أنّها «عداء للسامية».

وتطوّرت في غضون ذلك موجة من المواقف المناهضة للمسلمين في بعض البلدان الأوروبية تتذرّع بمناهضة أشكال «العداء للسامية»، مع تصنيف تأييد حقوق الشعب الفلسطيني أو نقد الاحتلال الإسرائيلي ضمن هذه الوصمة. وكشفت الصدامات التي شهدتها أمستردام، بالتزامن مع مباراة كأس الأندية الأوروبية التي أجريت في المدينة في السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني بين فريقيْ أياكس ومكابي تل أبيب عن تفاقم هذه النزعة. فقد أطلق اليمين السياسي المتطرف في هولندا وأحزاب متحالفة معه في الائتلاف الحكومي سلسلة مواقف وتصريحات معادية للمسلمين معزّزة بوصف متحيِّز لتلك الأحداث. وكان آلاف من مشجِّعي فريق مكابي تل أبيب قد أقدموا على سلوكيات عدوانية واستفزازية خلال وجودهم في أمستردام، وأطلقوا هتافات فاشية تمجِّد إبادة الشعب الفلسطيني والعرب، تبعتها صدامات عكسية من شبّان هولنديين عُدّوا محسوبين على الخلفية العربية والمسلمة. وأثارت هذه التطوّرات اهتماماً سياسياً وإعلامياً واسعاً عبر العالم.

أظهرت سنة 2024 أنّ أوروبا السياسية عجزت عن بلورة موقف فاعل وموحّد إزاء الحرب المديدة التي واصل الجيش الإسرائيلي شنّها على قطاع غزة، وأنّ الدبلوماسية الأوروبية المشتركة غابت عن المشهد؛ رغم تسجيل حضور نسبي في بعض التحرّكات المتناغمة مع التوجّهات الأمريكية والغربية التي جرت تحت عنوان منع توسّع نطاق الصراع.

وكان ملحوظاً أنّ مسؤول السياسة الخارجية الأوروبي، الإسباني جوزيب بوريل، كثّف خلال الشهور الأخيرة التي قضاها في منصبه، مساعيه الرامية إلى حشد موقف أوروبي في اتجاه أكثر توازناً بشأن قضية فلسطين وتطوّرات حرب غزة بالتعاون مع دول أوروبية تضغط في هذا الاتجاه، بما في ذلك إظهار الالتزام بمقرّرات المحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها في ما يتعلّق بمذكرة اعتقال قادة الاحتلال الإسرائيلي، ودعم فرص قيام دولة فلسطينية مستقلّة، لكنّ واقع التبايُن القائم في هذا الشأن بين الدول الأعضاء ومدى

انحياز بعضها إلى الاحتلال الإسرائيلي أعاق مساعيه في هذا الشأن.

وفي مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2024 شغلت رئيسة وزراء إستونيا السابقة، كايا كالاس، منصب مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية خلفاً لبوريل، وهي معروفة بمواقفها الصارمة إزاء روسيا وحماستها لحلف شمال الأطلسي.

أوروبا ولبنان في زمن الحرب

ركّزت الأدوار الأوروبية والغربية في لبنان، على التحركات الدبلوماسية التي جرت تحت عنوان منع تصعيد الأوضاع في المنطقة، والضغط باتجاه تبريد ردود الفعل من جانب «حزب الله» على الاعتداءات وعمليات الاغتيال الإسرائيلية في العمق اللبناني. كما ضغط الأوروبيون والغربيون في اتجاه انتخاب رئيس للبنان وتجاوز الفراغ الرئاسي في البلاد، والعمل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1701. وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في أيار/ مايو 2024 عن تقديم مساعدات مالية للبنان بقيمة مليار يورو خلال السنوات من 2023 حتى 2027.

ومع اندلاع مواجهة حربية مفتوحة في الجنوب اللبناني – شمال فلسطين المحتلة في 23 سبتمبر/ أيلول؛ سعت التحرّكات الأوروبية والغربية، التي برزت منها أدوار الولايات المتحدة وبدرجة أقلّ فرنسا، إلى التوصّل إلى وقف لإطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ يوم 27 نوفمبر/ تشرين الثاني.

ومما يُفصح عن أولويّات أوروبا بشأن لبنان في هذه المرحلة؛ عقد مؤتمر «دعم لبنان» في باريس يوم 24 أكتوبر/ تشرين الأول، الذي أعلن خلاله مسؤول السياسة الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل أنّ الاتحاد سيقدِّم للجيش اللبناني 20 مليون يورو خلال سنة 2024 تتبعها 50 مليوناً في السنة اللاحقة، علاوة على دعم إنساني بقيمة 80 مليوناً. وأعلنت مصادر إيطالية أنّ روما تعتزم عقد مؤتمر مكرّس لتعزيز قدرات الجيش اللبناني، الذي يُوكِل إليه القرار الدولي 1701 نشر قوّاته جنوب نهر الليطاني، وأنّ مساعي دولية تجري لتدريب قوّات الجيش ليقوم بالمهام المنوطة به.

وتسبّب العدوان الإسرائيلي على لبنان في خريف 2024 في إحداث دمار واسع في المنشآت المدنية والمرافق السكنية في الجنوب اللبناني والبقاع والضاحية الجنوبية من بيروت علاوة مناطق متفرقة من البلاد، مع نزوح غفير للأهالي من المناطق المستهدفة.

مصر – أدوار منتظرة مقابل دعم أوروبي متزايد

شهدت العلاقات الأوروبية – المصرية تطوّراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة؛ فقد برزت القاهرة منذ عام 2022 ضمن وجهات الشراكة الاستراتيجية لأوروبا في مجال الطاقة، وفق ترتيبات تتعلّق بصادرات غاز شرق المتوسط إلى أوروبا، بعد أن صعدت أولويّة ضمان أمن الطاقة في أوروبا عقب نشوب حرب أوكرانيا. وتوجّه الشركاء الأوروبيون إلى القاهرة ضمن مساعيهم الحثيثة لاحتواء مسألة الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط. كما شهدت مصر زيارات أوروبية متعدِّدة في سياق الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ اندلاعها في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، حيث يُعدّ دور القاهرة، بصفة تقليدية، مهماً لأوروبا في «ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة» و«مكافحة الإرهاب»، كما يتردّد في المواقف الرسمية المُتبادلة. وفي المقابل؛ غابت مصر التي لديها حدود مشتركة مع قطاع غزة، عن تحرّكات جرت في المنطقة مثل مشروع الممرّ المائي البحري من ميناء لارنكا القبرصي لنقل مساعدات إنسانية إلى القطاع الذي أعلن عنه كلّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا وقبرص والإمارات العربية المتحدة، في تحرّك مشترك اختطف الأنظار في مارس/ آذار 2024، لكنّه مُني بإخفاق ذريع لاحقاً في التطبيق.

وتكلّلت العلاقات الأوروبية – المصرية بالتوقيع المتبادل في مارس/ آذار 2024 على اتفاقية للشراكة بقيمة 7.4 مليارات يورو (قرابة 8 مليارات دولار) على مدى أربعة أعوام بحضور وفد قيادي أوروبي رفيع المستوى اجتمع مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة. وتشمل الاتفاقية، التي جاءت في وقت يواجه فيه الاقتصاد المصري متاعب متزايدة، بنوداً منها تقديم قروض أوروبية بقيمة 5 مليارات يورو وتوجيه استثمارات في

مجال الرقمنة والتحوّل في مجال الطاقة وتقديم منح مختلفة، علاوة على تقديم 200 مليون يورو لإدارة ملفّ الهجرة بمساراتها النظامية وغير النظامية. وتُعزِّز هذه الاتفاقية تعاون القاهرة المُتزايد مع الشركاء الأوروبيين خلال السنوات الأخيرة في الحدّ من الهجرة غير النظامية رغم الأعباء التي تترتّب على مصر جراء ذلك.

وأظهرت اتفاقية الشراكة المُبرمة مع القاهرة، ومن قبلها الاتفاقيتان المُبرمتان مع تونس في يوليو/ تموز 2023 ونواكشوط في فبراير/ شباط 2024، أولويّات أوروبا في إدارة علاقاتها المتوسطية والعربية عموماً وإغفال التحفّظات المُتعلِّقة بالحريّات وأوضاع حقوق الإنسان، فهي تغلِّب ملف الهجرة غير النظامية والمصالح الاقتصادية والتجارية ومشروعات الطاقة على التحفّظات الحقوقية التقليدية.

السودان – مواقف أوروبية في سياق حرب طاحنة

شهد السودان خلال سنة 2024 استمراراً للحرب الطاحنة بين الجيش السوداني ومليشيا الدعم السريع، وسط تقارير متزايدة عن أوضاع مأساوية يقاسيها السودانيون في بعض المناطق، لاسيما إقليم دارفور علاوة على مناطق أخرى شهدت كوارث طبيعية زيادة على أعباء الحرب التي نشبت في إبريل/ نيسان 2023.

وتركّزت المواقف الأوروبية المشتركة والمتفرِّقة على إظهار القلق من خطورة الأوضاع الإنسانية الناجمة عن الحرب، وتحذير «طرفيّ النزاع» من مواصلة الحرب، والتلويح بفرض مزيد من العقوبات بناء على ذلك، بعد أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات في يناير/ كانون الثاني 2024 على ستة كيانات سودانية اعتبرها ضالعة في تسليح الجيش والدعم السريع واعتبرها مسؤولة عن «دعم الأنشطة التي تقوِّض الاستقرار والانتقال السياسي في السودان»، وألحقها بعقوبات على ستّ شخصيات سودانية في يونيو/ حزيران.

وحذّر بيان صادر عن الاتحاد الأوروبي يوم 23 سبتمبر/ أيلول 2024 من أنّه «لن يكون شاهداً على إبادة جماعية» في السودان، وحثّ قيادتيّ الجيش والدعم السريع على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية وحرية

التحرّك للمدنيين، وجلوس الطرفيْن سريعاً على طاولة المفاوضات للتوصّل إلى حل سلمي للحرب.

ولا تعبِّر المواقف الأوروبية، رغم ذلك، عن انخراط مباشر في التأثير على طرفيْ الحرب، كما أنها تمنح الانطباع بأنها تتعامل مع الطرفيْن على قدم المساواة بدعوى التمسّك بـ«الحياد» إزاءهما، خلافاً لرواية الخرطوم الرسمية التي تعدّ قوّات الدعم السريع ميليشيا متمرِّدة على الدولة وأنّها تقترف فظائع بحقّ المدنيين لاسيما في إقليم دارفور.

العلاقات الأوروبية - المغاربية

شهدت العلاقات الأوروبية مع المملكة المغربية نموّاً مطّرداً في الأعوام الأخيرة في مجالات عدّة، إذ تُعدّ أوروبا الشريك التجاري الأوّل للمغرب بقرابة ثلثي إجمالي تجارته الخارجية، وتأتي إسبانيا في صدارة هذه التبادلات، كما يتطوّر التبادل الصناعي والتقني مع أوروبا بصفة ملحوظة في مجالات منها صناعة السيارات الناهضة في المغرب.

وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2024 زار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الرباط والتقى العاهل المغربي محمد السادس وأبرم الجانبان اتفاقيات استثمار بلغت قيمتها نحو عشرة مليارات يورو تشمل قطاعات منها السكك الحديدية والطاقة والهيدروجين الأخضر وصناعة الطائرات والبنى التحتية المستدامة. وطوَت الزيارة فصلاً استغرق ثلاث سنوات من التأزيم بين باريس والرباط، وكان مفتاح الانفراجة إعلان ماكرون في يوليو/ تموز دعمه سيادة المغرب على الصحراء وتأييد مقترح الرباط بمنح الإقليم حكماً ذاتياً على أن يبقى تحت السيادة المغربية، وسارعت الخارجية الفرنسية بمقتضى ذلك إلى نشر خريطة جديدة للمملكة المغربية تشمل منطقة الصحراء. ويمنح هذا التقارب فرصاً اقتصادية واستثمارية مهمّة للشركات الفرنسية في المغرب بما في ذلك منطقة الصحراء.

ورغم ذلك؛ فإنّ العلاقات المغربية – الأوروبية عرفت أزمات وتراجعات أيضاً في السنوات الأخيرة، تصدّرها حكم نهائي غير قابل للاستئناف أصدرته محكمة العدل الأوروبية في أكتوبر/ تشرين الأول 2024 بعد سنوات من الأخذ والردّ، قضت فيه ببطلان

اتفاقيتين تجاريتين بين الرباط والاتحاد الأوروبي بشأن الفلاحة والصيد البحري معتبرة أنّ المفوضية الأوروبية «انتهكت من خلال هاتين الاتفاقيتين حقّ شعب الصحراء في تقرير المصير»، وأثار قرار المحكمة تنديد الرباط واعتبرته «انحيازاً سياسياً صارخاً».

كما نشبت مطلع سنة 2023 أزمة بين المغرب والبرلمان الأوروبي على خلفية تصويت النوّاب الأوروبيين على قرار انتقد حرية الصحافة في المغرب، فحدثت قطيعة بين الجانبين إلى أن أعلن رئيسا البرلمانيْن، المغربي رشيد الطالبي العلمي والأوروبي روبيرتا ميتسولا، في ديسمبر/ كانون الأول 2024 عن استئناف العلاقات المتبادلة واتفقا على خريطة طريق لذلك خلال زيارة القيادي النيابي المغربي لبروكسيل.

وأثار قرار حكومي مغربي باستيراد نفايات من أوروبا تزيد على مليوني طن من العجلات المطاطية والنفايات المنزلية لأغراض إعادة التدوير واستخدامها في الصناعات التحويلية، كما ذكرت وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، جدلاً وانتقادات في أوساط مغربية في صيف 2024 لاعتبارات بيئية أساساً.

كما ثار جدل إعلامي في المغرب في نهاية صيف 2024 بشأن دعوات متداولة عبر مواقع التواصل للهجرة الجماعية غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي، وعدّها معلّقون «حملة مدبّرة من حسابات وهمية»، مع اتهامات غير رسمية باحتمال «ضلوع الجزائر» في ذلك للتأثير على العلاقات المغربية – الأوروبية. وتشير تقارير وزارة الداخلية المغربية إلى جهود حثيثة تبذلها السلطات للحدّ من الهجرة النظامية صوب أوروبا، وهو أحد الملفّات الأساسية في العلاقات بين الرباط وشركائها الأوروبيين.

أمّا بالنسبة للجزائر؛ فعلاوة على تزايد أهميتها بالنسبة لأوروبا في الأعوام الأخيرة في واردات الغاز؛ فإنّ فرص التبادل تتزايد في قطاعات طاقوية أخرى مثل الربط الكهربائي، والهيدروجين الأخضر الذي يتسنّى إنتاجه في الجزائر بتكلفة منخفضة قياساً بأوروبا، ويدخل ذلك ضمن مساعي الجزائر لتعزيز مكانتها التصديرية للطاقة النظيفة والمستدامة.

وتشهد العلاقات التجارية الجزائرية – الأوروبية توتّرات على خلفية فرض الجزائر

خلال سنة 2024 قيوداً على الواردات من أوروبا بمقتضى نظام تراخيص الاستيراد. وتأمل الجزائر أن يشهد عام 2025 مراجعة اتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2002 والتي دخلت حيّز التنفيذ عام 2005 بما يراعي مصالح الجزائر والظروف المتغيِّرة، وهي تسعى في ذلك إلى تحسين فرصها التفاوضية لصالحها بعد تزايد أهميتها في توريد الغاز إلى أوروبا وانفتاح آفاق أوسع لها في التبادل التجاري الخارجي مع دول أخرى.

وما إن طرأ التقارب بين باريس والرباط بمقتضى تبنِّي فرنسا موقفاً داعماً للمغرب في ملفّ الصحراء؛ حتى نشبت سلسلة من التوتّرات المتلاحقة في العلاقات الفرنسية – الجزائرية. ومع نهاية سنة 2024 فتح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبّون، في خطاب استعرض فيه خريطة طريق ولايته الرئاسية الثانية، ملف الماضي الاستعماري الفرنسي في الجزائر مستذكراً الجرائم التي اقترفها بحقّ الجزائريين في نبرة تصعيدية واضحة.

وتمثِّل قضية الصحراء ملفّاً حرجاً بالنسبة للدول الأوروبية في كيفية إدارة علاقاتها مع كلّ من المغرب والجزائر. فالرباط تعتبر الموقف من هذا الملفّ محدِّدا حاسماً لوجهة علاقاتها الأوروبية، وتسبّب ذلك في حالات تقارب وتنافر مع بعض دول أوروبا في السنوات الأخيرة، بينما تمنح مواقف جزائرية إزاء بعض الدول الأوروبية الانطباع بانتهاج الجزائر سلوكاً مماثلاً في الاتجاه العكسي. وتُستعمَل أوراق القوّة والضغط – ومنها إمدادات الطاقة والهجرة غير النظامية والأمن و«مكافحة الإرهاب» – في التعامل مع الشركاء الأوروبيين من جانب الجارتين المغاربيّتين بما يتوافق مع هذا المُحدِّد. وتنتهج المغرب والجزائر استراتيجية تنويع الشراكات الخارجية لكلّ منهما وتخفيف الاعتمادية على شريك أحادي معيّن، على نحو يمنحهما قدرات أفضل على إدارة العلاقات وتحسين الشروط التفاوضية مع الشركاء المحتملين.

وبشأن تونس؛ بدا واضحاً خلال سنة 2024 أنّ السلطات التونسية منهمكة في التعاون مع شركائها الأوروبيين في التصدِّي للهجرة غير النظامية عبر سواحلها مقابل المساعدات

الأوروبية المقدّمة إلى تونس سواء في ما يتعلّق بخفر السواحل أو بدعم الموازنة العامة والدعم السياسي لحكم الرئيس قيس سعيّد. وسجّلت السواحل التونسية خلال السنة مزيداً من حوادث غرق مراكب المهاجرين غير النظاميين، علاوة على إيقاف بعضها ومنعها من الإبحار صوب السواحل الأوروبية. وكانت سنة 2023 نقطة تحوّل في شراكة تونس مع أوروبا في مجال كبح الهجرة غير النظامية مقابل الدعم المالي والسياسي المثير للجدل؛ عندما أطلق وفد أوروبي رفيع المستوى بقيادة رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ورئيس الوزراء الهولندي وقتها مارك روته «شراكة استراتيجية عالمية» مع الرئيس سعيّد تضمّنت مساعدات محتملة بقيمة مليار يورو ووعوداً بالتعاون الثنائي، وجاء التعاون في ملف الهجرة غير النظامية في مركز هذه الشراكة.

ويمثّل ملف الهجرة غير النظامية أحد أبرز أولويات العلاقات الأوروبية مع الدول المغاربية، كما تجلّى أيضاً في قيام الاتحاد الأوروبي بمنح موريتانيا 210 ملايين يورو وتخصيص 60 مليون يورو لمساعدة نواكشوط في مكافحة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، خاصة مع قرب جزر الكناري الإسبانية من السواحل الموريتانية. وقرّرت مدريد من جانبها تخصيص 312 مليون يورو لدعم موريتانيا اقتصادياً وتعزيز قدراتها في وقف الهجرة غير النظامية. وزار رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز نواكشوط في فبراير/ شباط 2024 لهذا الغرض بمعيّة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، واجتمعا مع الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني. وتُقدِّر مصادر إسبانية أنّ قرابة تسعة أعشار القوارب التي يستقلّها المهاجرون الأفارقة غير النظاميين نحو السواحل الإسبانية تنطلق من السواحل الموريتانية. وتسعى موريتانيا مقابل تعاونها في الحدّ من الهجرة غير النظامية إلى تحقيق مكاسب في مجالات الاستثمار وفرص العمل وإحراز تسهيلات لمواطنيها في الحصول على تأشيرات دخول أوروبية.

وعلى ضوء تزايُد الاهتمام بهذا الملف في دول المنطقة؛ عقدت ليبيا منتدى دولياً في

يوليو/ تموز 2024 لمناقشة ملف الهجرة في المتوسط شاركت فيه قرابة 28 دولة من جنوب أوروبا وشمال أفريقيا ودول الساحل والصحراء، كشفت خلاله الحكومة الليبية معطيات لافتة للانتباه منها وجود مليونين ونصف مليون مهاجر في ليبيا حالياً وأنّ العدد مرشّح للارتفاع إلى ثلاثة ملايين، ويمثّل ذلك ثلث سكان البلاد تقريباً. وحسب الحكومة فإنّ ما بين 90 إلى 120 ألف مهاجر غير نظامي يدخلون ليبيا شهرياً عبر الصحراء. وقال رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة في هذا السياق إنّ بلاده «وجدت نفسها بين ضغط الرفض الأوروبي للمهاجرين شمالاً والرغبة الأفريقية في الهجرة من الجنوب».

أمّا في إيطاليا المقابلة للسواحل الليبية والتونسية، التي يخرج منها العدد الأكبر من المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط نحو أوروبا، فقد سجّلت في عام 2024 انخفاضاً قياسياً في المهاجرين غير النظاميين إليها بنسبة 60 في المائة بالمقارنة مع سنة 2023، وبنسبة 38 في المائة بالمقارنة مع سنة 2022، حسب وزارة الداخلية الإيطالية.

وواصلت إيطاليا وليبيا تعزيز علاقاتهما المتبادلة، كما تجلّى في توقيع مزيد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بينهما في مجالات متنوّعة، خلال انعقاد الدورة الثلاثين للمنتدى الاقتصادي الليبي – الإيطالي، في طرابلس بحضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة ونظيرته الإيطالية جورجيا ميلوني في أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وهي الزيارة الرابعة التي قامت بها ميلوني إلى طرابلس منذ تقلّدها رئاسة الحكومة، وشملت الزيارات السابقة تعزيز التعاون بين البلدين بما في ذلك إبرام اتفاق كبير في مجال الغاز يعزّز فرص روما في أن تكون ممرّاً أساسياً للغاز نحو أوروبا.

ويواصل الموقف الرسمي الأوروبي إعلان دعمه لإحلال الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا والتوصّل إلى حكومة موحّدة وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في عموم البلاد، والحثّ على الحوار السياسي بين الأطراف الليبية، مع إظهار الدعم لنشاط الممثل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وبالنظر إلى أهمية

استقرار ليبيا بالنسبة للمصالح الأوروبية، ومنها ما يتعلّق بضبط تدفّقات الهجرة غير النظامية؛ فإنّ أطرافاً أوروبية، خاصة فرنسا، أعلنت دعمها جهود الوساطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن أزمة حكم مصرف ليبيا المركزي في سنة 2024. وعرّضت هذه الأزمة استقرار الاقتصاد الليبي وأمنه لمخاطر علاوة على إضرار علاقات البلاد مع المؤسسات المالية الدولية. وعادت فرنسا خلال عام 2024 إلى إنعاش تحرّكاتها واتصالاتها مع الأطراف الليبية عبر مهامّ بول سولير، المبعوث الخاص للرئيس ماكرون. واعتُبرت هذه التحرّكات محاولة للاستدراك على تراجع دور فرنسا في ليبيا والانتكاسات التي مُنيت بها في دول الساحل والصحراء خلال السنوات الأخيرة. وتسبّب تركيز فرنسا على دعم قوّات خليفة حفتر في الشرق الليبي خلال سنوات الصراع المسلّح في البلاد والتنافس مع النفوذ الإيطالي في البلاد؛ في الإضرار بعلاقاتها مع الأطراف الليبية الأخرى ثمّ تراجع دورها بوضوح لاحقاً خاصة مع صعود الدور التركي في الساحة الليبية.

العلاقات الأوروبية - الخليجية

كان عقد القمّة الخليجية – الأوروبية في بروكسيل يوم 16 أكتوبر/ تشرين الأول بحضور كبار القادة الخليجيين والأوروبيين، الحدث الأبرز في سياق العلاقات المتبادلة بين الجانبين خلال عام 2024.

وشهدت العلاقات الأوروبية – الخليجية تقدّماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة بعد بروز حاجة الأوروبيين إلى تعزيز أمن الطاقة بعد اندلاع حرب أوكرانيا، وانفتاح آفاق جديدة من الشراكة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول المنطقة، خاصة السعودية على خلفية مشروعات التطوير الكبرى بمقتضى «رؤية 2030».

ورغم تقدّم العلاقات الخليجية – الأوروبية نسبياً في الأعوام الأخيرة إلاّ أنها ما زالت تواجه ضعفاً في التجاوب مع تطلّعات العواصم الخليجية في إعفاء مواطنيها من تأشيرات الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، كما أنّ العلاقات المتبادلة تأخذ طابعاً ثنائياً بين عواصم أو

أنّها تفتقر إلى صيغة وحدة خليجية مكافئة للوحدة الأوروبية؛ ما ينعكس على قابلية العمل بمقترحات معيّنة مثل اتفاقية تجارة حرّة بين المنطقتين.

وكانت عواصم المنطقة الخليجية وجهة تحركات دبلوماسية أوروبية ودولية على خلفية التطوّرات المتصلة بالحرب على غزة واحتمالات التصعيد الإقليمي، علاوة على الاتصالات مع الدوحة ذات الصلة بالوساطة القطرية بشأن مفاوضات تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار.

العلاقات العراقية - الأوروبية

تتركّز العلاقات العراقية – الأوروبية في مجالات الصادرات النفطية والتبادل التجاري ومكافحة «داعش» والتباحث بشأن التطوّرات الإقليمية. ويسعى العراق إلى أن يتبوّأ موقعاً حيوياً في خطوط نقل البضائع من الخليج إلى أوروبا من خلال مشروع «طريق التنمية» الذي أعلنت عنه بغداد في سنة 2023 وتبلغ كلفته داخل الأراضي العراقية 17 مليار دولار بطول 1200 كيلومتراً. ويمثّل هذا المشروع مؤشّراً على توجّه العراق لتطوير بنيته التحتية المتهالكة. وما زالت أوروبا تحظر على شركات الطيران العراقي المدنية تحليق طائراتها في أجوائها لأسباب تتعلّق باشتراطات إدارية وفنية ينبغي استيفاؤها. كما يسعى العراق إلى تطوير صناعاته النفطية وجلب الاستثمارات والشركات إليها لهذا الغرض، ما قد يعزّز من فرصه في التصدير إلى أوروبا.

واجتذبت التطوّرات الإقليمية المرتبطة بحرب غزة الأنظار إلى العراق أيضاً باعتبارها رقعة تصعيد محتملة، خاصة بعد انخراط فصائل عراقية في أعمال قصف استهدفت مواقع للاحتلال الإسرائيلي وأخرى أمريكية، علاوة على وقوع المجال الجوي العراقي في مرمى التصعيد الإيراني – الإسرائيلي المُتبادل. ثمّ أدّى السقوط السريع لنظام بشار الأسد في سورية في ديسمبر/ كانون الأول 2024 إلى وضع العراق في نطاق الاتصالات الأوروبية والدولية باعتباره دولة مجاورة ومؤثّرة في الواقع السوري. وتلقّت الحكومة العراقية اتصالات من مسؤولين أوروبيين في هذا الشأن، منها اتصال تلقّاه رئيس الوزراء

العراقي محمد شياع السوداني من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد قرابة أسبوع من دخول فصائل المعارضة السورية دمشق. وأبرم العراق مع فرنسا مطلع عام 2023 اتفاقية شراكة استراتيجية لتدعيم العلاقات الثنائية في مجالات مكافحة الفساد والأمن والطاقة المتجددة والثقافة، وفق ما أُعلن عنه حينها. وبرزت فرنسا شريكاً أساسياً في ما سُمِّي التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة/ «داعش» علاوة على علاقاتها النشطة مع بغداد منذ سبعينيات القرن العشرين. وجاء ضمن التطوّرات ذات الصلة قضية محكومين فرنسيين في السجون العراقية من قادة تنظيم الدولة وعناصره تحدّثت تقارير عن انتهاكات جسيمة وقعت عليهم في ظروف اعتقالهم ومحاكمتهم، ويطالب هؤلاء بقضاء محكوميّاتهم في فرنسا بينما باشر القضاء الفرنسي ابتعاث ممثلين عنه للاستماع إليهم.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2024 وافق البرلمان الألماني على تمديد تفويض خاصّ بمهمة الجيش الألماني في العراق حتى نهاية يناير/ كانون الثاني 2026 التي يبلغ حدّها الأقصى خمسمائة جندي، وهي تتركّز على تدريب القوّات العراقية من أجل مكافحة عودة تنظيم الدولة/ «داعش» من جديد. ويأتي ضمن اهتمامات برلين في علاقاتها مع بغداد ملفّ طالبي الهجرة واللجوء، إذ تسعى السلطات الألمانية إلى ترحيل أعداد غفيرة من العراقيين التي تطالبهم بمغادرة البلاد لعدم استيفاء شروط الإقامة أو لرفض طلباتهم باللجوء، وبلغ عددهم في سنة 2023 قرابة 26 ألفاً. وارتفعت المؤشّرات العددية لعمليات الترحيل من ألمانيا إلى العراق لكنّها بقيت بعيدة عن منسوب المُطالَبين بالرحيل، بينما كشف تحقيق استقصائي أجرته وسائل إعلام ألمانية مطلع سنة 2024 عن وجود اتفاق سرِّي بين برلين وبغداد بشأن عمليات الترحيل وتشجيع برامج العودة الطوعية إلى العراق.

وجرى في مايو/ أيار 2024 توقيع اتفاق بين العراق وإيطاليا لتمويل مشاريع صناعية بقيمة 700 مليون دولار علاوة على إبرام مذكرات تفاهم بين رجال أعمال عراقيين ونظرائهم من مورِّدي خطوط الإنتاج والمصانع الإيطاليين لتوريد ستة مصانع إلى العراق. وشاركت إيطاليا أيضاً ضمن التحالف الدولي لمحاربة «داعش» ما فتح مجالات للتعاون

العسكري بين روما وبغداد.

وشهد عام 2024 اتصالات بين بغداد واستوكهولم لتحسين العلاقات المتبادلة بعد الأزمة التي عصفت بها. ونشبت أزمة في العلاقات العراقية - السويدية فجأة عندما أقدم متطرِّف معادٍ للإسلام في تموز/ يوليو 2023، وهو من أصل عراقي، على إحراق المصحف الشريف والعلم العراقي في استوكهولم، فاقتحمت جماهير غفيرة السفارة السويدية في بغداد وأحرقتها، وأدّى ذلك إلى سحب السفراء وقطيعة دبلوماسية.

اليمن - مسار أوروبي مختلف عن القيادة الأمريكية

شهدت سنة 2024 تصعيداً استثنائياً متواصلاً في منطقة البحر الأحمر بعد أن باشر «أنصار الله»/ الحوثيون بدءاً من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 فرض قيود واعتراضات على الحركة الملاحية ثمّ شنّوا سلسلة من أعمال القصف بالصواريخ والمسيّرات صوب أهداف في فلسطين المحتلة تابعة للاحتلال الإسرائيلي، على خلفية الحرب على قطاع غزة.

وأثارت الهجمات والاعتراضات البحرية اليمنية تنديد الدول الأوروبية التي عدّتها «غير مقبولة وتهدِّد الملاحة الدولية والأمن البحري، مما يمثِّل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي». لكنّ أوروبا سرعان ما نأت بنفسها عن تحالف «حارس الازدهار» الذي شكّلته الولايات المتحدة بدءاً من ديسمبر/ كانون الأول 2023 وشاركتها فيه بريطانيا أساساً، رغم الإعلان الأوّلي لدى تشكيل التحالف عن مشاركة دول أوروبية فيه أيضاً. وبدا جليّاً أنّ القيادة الأمريكية لم تفلح في استقطاب الأوروبيين إلى التحالف لخشيتهم من الظهور في هيئة التدخُّل العسكري الداعم للحرب الإسرائيلية من جانب ولدرء احتمالات التورّط في وضع ميداني قد يجرّ مخاطر محتملة على مصالحهم من جانب آخر. ومقابل اقتصار غارات «حارس الازدهار» ضدّ أهداف يمنية على القوات الأمريكية والبريطانية؛ فإنّ الاتحاد الأوروبي حاول في المقابل منح الانطباع بأنّه يباشر الاستجابة لتحدِّي تهديد الملاحة البحرية فأطلق «عملية أسبيدس» التي يقع مقرّ عمليّاتها في اليونان في فبراير/

شباط 2024 ومدّتها عام واحد. على أنّ هذه العملية بدت في الواقع ذات طابع محدود للغاية واقتصرت على حماية عدد قليل نسبياً من السفن التجارية من الهجمات وضمان عبورها في مضيق باب المندب وتعزيز الوعي بالأمن البحري، فقد ظلّ عدد عمليات المرافقة والحماية التي باشرتها المهمّة ضئيلاً قياساً بإجمالي حركة الملاحة، ما يوحي بطابعها الشكلي. وعموماً أظهرت حقيقة وجود تحالف «حارس الازدهار»، الأمريكي – البريطاني في جوهره، على التوازي من عملية «أسبيدس» الأوروبية، ضعفاً وارتباكاً في الموقف الغربي من إدارة الملفّ في هذه المنطقة الحسّاسة للملاحة البحرية العالمية، حتى أنّ فرقاطة دانمركية كادت أن تُسقِط مسيّرة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في مارس/ آذار بسبب ضعف التنسيق اللازم.

أمّا في الأزمة اليمنية الداخلية؛ فقد تمسّك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في السنوات التي سبقت ذلك بموقف عامّ بشأن اليمن يتمثّل في الإعراب عن دعم الجهود الدولية المبذولة للحلّ السياسي، والمساهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني، والدعم الاقتصادي للحكومة التي تتّخذ من عدن مقرّاً لها. وحاولت أوروبا إبداء قدر من التوازن إزاء أطراف الأزمة اليمنية، حتى أنّ الاتحاد الأوروبي امتنع عن إدراج «أنصار الله»/ الحوثيين على قائمة الإرهاب، بخلاف الولايات المتحدة التي صنّفتهم كذلك في ولاية دونالد ترمب الأولى قبل أن تزيلهم من القائمة في عهد خلفه جو بايدن الذي استدركت إدارته من بعد فأعادت تصنيفهم بالإرهاب بعد هجمات البحر الأحمر. وسبق أن انتقد الاتحاد الأوروبي في سنة 2021 تصنيف واشنطن «أنصار الله»/ الحوثيين «منظمة إرهابية» معتبراً أنّ ذلك «قد يُعقِّد المشاركة الدبلوماسية الضرورية، وعمل المجتمع الدولي في المسائل السياسية والإنسانية والإنمائية». وفي الأسبوع الأخير من سنة 2024 باشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية حملت ضغط مُعلَنة لحضّ الأوروبيين على تصنيف الجماعة على قوائم الإرهاب، بالتزامن مع سلسلة جديدة من الاعتداءات الإسرائيلية في العمق اليمني.

العلاقات التركية - الأوروبية

شهدت العلاقات التركية – الأوروبية في السنوات الأخيرة تحسّناً تراجعت معه توتّرات عصفت بها من قبل، خاصّة بعد أن عزّزت أنقرة توجّهها الرامي إلى إنعاش علاقاتها الخارجية وتجاوز حالة التصعيد والقطيعة مع بعض الدول، بينما أبدى الاتحاد الأوروبي حرصاً على تعزيز التنسيق المُتبادل والتعاون التجاري مع أنقرة التي توسِّع من آفاق تعاونها مع مجموعات وشراكات أخرى مثل مجموعة «بريكس» ومنظمة شنغهاي للتعاون علاوة على علاقاتها مع روسيا التي تشتبه أوروبا بأنها تساعد موسكو على التحايُل على بعض العقوبات الأوروبية المفروضة عليها. وتُعبِّر تركيا عن تذمّرها من تقاعس شركائها الأوروبيين في ملفّات الاتحاد الجمركي ورفع تأشيرة السفر عن حاملي الجوازات التركية. كما تنتقد أنقرة قيوداً وعراقيل تفرضها دول أوروبية وغربية على صادرات ذات طبيعة عسكرية إليها رغم عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي «ناتو».

وكرّست التطوّرات السورية المفاجئة في نهاية عام 2024 أهمية تركيا بالنسبة لأوروبا، كما عبّرت عن ذلك اتصالات مكثّفة أجرتها في هذا الشأن عواصم أوروبية مع أنقرة، علاوة على زيارة قامت بها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إلى العاصمة التركية يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول التقت خلالها الرئيس رجب طيب إردوغان للتباحث بشأن المستجدّات السورية، بما في ذلك أولوية ملفّ اللاجئين السوريين بالنسبة للجانبين الأوروبي والتركي.

العلاقات الإيرانية - الأوروبية

اضمحلّت خلال سنة 2024 فرص إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، بعد سنوات من تعثّر مفاوضات إحياء الاتفاق التي انطلقت في سنة 2021 خلال عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي انسحب منه سلفه دونالد ترمب في ولايته الرئاسية الأولى (2016-2020). ثمّ تبدّدت فرص استعادة الاتفاق النووي مع فوز ترمب بولاية ثانية، التي يتوقّع أن تشهد تصعيداً للضغوط والعقوبات على الجانب الإيراني.

وخيّمت خلال سنة 2024 نذر تصعيد بين الجانبين الإيراني والإسرائيلي على خلفية حرب غزة وامتداداتها الإقليمية، وبلغت حدّ نشوب جولات قصف متبادلة بينهما. وأجرت دول أوروبية في غضون ذلك اتصالات مع طهران ضمن المساعي الرامية لما يسمّى «منع اتساع رقعة الصراع في المنطقة»، خاصة بعد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في هجوم دبّرته المخابرات الإسرائيلية في العاصمة الإيرانية في يوليو/ تموز.

وواكبت أوروبا التطوّرات الإيرانية التي تلاحقت خلال سنة 2024، ومنها مصرع الرئيس إبراهيم رئيسي في حادث تحطّم طائرة مروحية كانت تقلّه ثمّ انتخاب الإصلاحي مسعود بزشكيان خلفاً له، الذي نشر رسالة بعد فوزه أبدى فيها استعداده للدخول في «حوار بنّاء» مع الأوروبيين. كما تابعت أوروبا الظروف والمتغيّرات التي تشهدها أوضاع القوى الإقليمية المتحالفة مع إيران في لبنان والعراق واليمن، وفقدان طهران نفوذها في سورية بصفة مفاجئة مع انهيار نظام بشار الأسد وسيطرة المعارضة المسلّحة على مقاليد الأمور في البلاد بشكل خاطف في ديسمبر/ كانون الأول.

وشهدت العلاقات الأوروبية – الإيرانية تدهوراً في السنوات الأخيرة على خلفية الدور المنسوب إلى طهران في توريد مسيّرات وأسلحة إلى روسيا، وفرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا عقوبات على كيانات داعمة لبرنامج المسيّرات الإيراني جرّاء ذلك. كما فرض الاتحاد الأوروبي خلال سنتي 2022 و2023 سلسلة من العقوبات على مسؤولين وكيانات في إيران على خلفية قمع مظاهرات شهدتها البلاد بعد مقتل الشابّة مهسا أميني يوم 22 سبتمبر/ أيلول 2022 التي حظيت باهتمام واسع النطاق في الأوساط الأوروبية.

تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

جامعة ماردين ارتكلو ماردين/تركيا	جامعة ابن خلدون اسطنبول/تركيا	جامعة صباح الدين زعيم اسطنبول / تركيا	جامعة نجم الدين اربكان قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023